اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

التاريخ الاقتصادى للثورة

١٩٥٢ - ١٩٦٦

مكتبة التنمية والتخطيط

التاريخ الاقتصادى للثورة

١٩٥٢ - ١٩٦٦

تأليف

الدكتور على الجريتلى

أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية سابقاً



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. م. ع.

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الرابع

التنمية والثبات الاقتصادى

الباب الخامس

المشكلات الإدارية فى النظام الاقتصادى الجديد

الباب السادس

تصـــدير

عندما بدأت التخطيط المبدئى لهذا البحث تقاسمتنى فكرتان : الأولى كتابة التاريخ الاقتصادى للثورة مع التركيز على التطورات التاريخية البحتة ، ووصلها بتاريخ مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر . إذ تعتبر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة منطقية لتلك التطورات ورد فعل حتمياً للاستعمار الأوربى واستغلال قلة من مالكى الأرض وتجار المدن وأرباب الأعمال للسواد الأعظم من المزارعين والعمال . والفكرة الثانية هى كتابة رسالة فى الاقتصاد التحليلى تتناول بالنقد والتعليق السياسات التى اتبعتها حكومة الثورة فى المجالات المختلفة ، أحياناً عن تخطيط ودراسة سابقين وأحياناً أخرى عفو الساعة لمواجهة مواقف فرضتها التطورات الداخلية أو الخارجية . وعند إعداد البحث فى مراحله النهائية تبين لى أنه لم يتقيد بأى من المنهجين ، بل جاء وسطاً بين هذا وذاك ، فلا هو بالتاريخ الاقتصادى البحت ولا هو بالتحليل الاقتصادى البحت . واحتوى لذلك عيوب المنهجين جميعاً . والأمل أن يسد الكتاب رغم هذه العيوب بعض ما يحسه أساتذة الجامعات من نقص فى الدراسات المعاصرة وأن يجد فيه الطلبة بعض التطبيق للنظريات المجردة التى يدرسونها ولا يجدون تطبيقات لها إلا فى الدراسات الخاصة بدول لا تمت أحوالها إلى الاقتصاد المصرى بصلة .

وبعد مقدمة تاريخية نطبق فيها تحليل البروفسور روستو على تطور الاقتصاد المصرى ، تنتهى بوصف السمات الاقتصادية الرئيسية لمصر فى السنوات ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، ننتقل إلى دراسة سياسة الثورة فى تخفيف التفاوت فى توزيع الثروة ، ومظاهر تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية التى انتهت باتساع قاعدة القطاع العام على الوجه المثير الذى حدث بعد ١٩٦٠ وبدء محاولات التخطيط الشامل . ونصف فى الفصل الثانى تطور الزراعة والصناعة . ويبدأ بعد ذلك تقييم أثر السياسات السابقة على النقد والائتمان والصرف وصرح الدين العام ، وإبراز صعوبات الإدارة التى واجهت القطاع العام ورجاله سواء فى الشركات والمؤسسات أم فى أجهزة الرقابة من حيث صعوبة تقييم النتائج والاختيار بين ضروب الاستثمار المختلفة بعد استبعاد جهاز الثمن

وحافز الربح ،ونشير بعد ذلك إلى دور هيئات التمويل والادخار فى النظام الجديد، ثم نختم بتقييم مبدئى للخطة الخمسية الأولى . وأود أن أشير هنا إلى أن هدف الكتاب ليس سرد إنجازات الثورة ،إذ يجد القارئ بغيته من ذلك فى التقارير الرسمية والبحوث الوافية التى تنشر رفق مشروع ميزانية الدولة . بل الهدف هو تحليل الأحداث تحليلا علمياً بقصد استخلاص العبر التى تفيد فى اجتناب مواضع الزلل فى المستقبل عند ما يشتد ساعد جهاز التخطيط ، ويعطى السلطات التى لا مفر منها إذا ما أريد له أن يقوم بالدور الذى يستلزمه التحول الاشتراكى .

وأود فى هذا المجال أن أتقدم بالشكر للكثيرين ممن تحدثوا معى فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة . وأخص بالذكر الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد والدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ، الذى تكرم مشكوراً بقراءة الكتاب فى مرحلته النهائية وإبداء العديد من الملاحظات والاقتراحات القيمة . غير أنى وحدى المسئول بطبيعة الحال عما قد يكون فى الكتاب من أخطاء موضوعية ، ومن قصور فى إدراك المعانى التاريخية للأحداث الجسام والتغييرات الضخمة التى تلاحقت على مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، وغيرت من صرحها الاقتصادى تغييراً جذرياً ،وأعدتها لدفعة جديدة إلى الأمام ، وأزالت بعض المعوقات التى اعترضت سبيلها فى الانطلاق نحو النمو الذاتى . وأقدم جزيل الشكر للسيدتين مشيرة عبد المنعم وحورية فهمى حنا على مابذلتاه من مجهود فى إعداد الكتاب للطبع .

ربيع ١٩٦٦

حاشية :

هذا كتاب أعده الباحث للنشر من سنوات خلت لولا أن حالت بعض الظروف القاهرة دون ذلك. فلما زال المانع رأى أن يضعه بين أيدى القراء بلا تعديل على أن يشفعه فى وقت قريب بكتاب آخر يتابع فيه الأحداث إلى الموقف الراهن

سبتمبر ١٩٧٤ .

الباب الأول

تطور التنمية الاقتصادية في مصر

الفصل الأول

مراحل التنمية الاقتصادية

محور البحث فى هذا الكتاب هو التنمية الاقتصادية فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية . ونحاول فى البداية أن نضع تلك الظاهرة فى إطارها التاريخى ، ونتتبع المراحل التى مرت بها ، والصعوبات التى اعترضتها . ثم ننتقل إلى تعليل توقف النزعة إلى الانطلاق فى سبيل التنمية الذاتية منذ الحرب العالمية الأولى حتى منتصف القرن . ونختتم هذا الباب بسرد المعالم الرئيسية للاقتصاد المصرى فى السنوات السابقة لثورة سنة ١٩٥٢ . وسوف نتابع هذا البحث على هدى نظرية التنمية للمؤرخ الاقتصادى روستو . وتحدد هذه النظرية ، التى لقيت قبولا عاماً منذ أواسط الخمسينيات ، خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد فى طريق التنمية (١) .

وتتسم المرحلة الأولى التى أطلق عليها روستو اسم مرحلة الاقتصاد التقليدى The Traditional Society بالسكون والعزلة عن العالم والعزوف عن التجديد وضآلة الاستثمار ، مع استقرار الدخل القومى فى مستوى منخفض . وقد عاشت كافة الدول فى ظل الركود الاقتصادى والاكتفاء الذاتى بدرجات متفاوتة منذ فجر التاريخ حتى العصر الوسيط . ولم يعرف العالم النمو المستقر إلا منذ قرنين أو ثلاثة .

وتظهر مقومات التنمية فى المرحلة الثانية Precoanditions of Takeoff بمعدل بطئ فى بادئ الأمر، ثم تبدأ القوى الجديدة فى مهاجمة النظام الاقتصادى والاجتماعى العتيق ، وتسعى لأن تكون لها الغلبة على القوى القديمة التى تدمغ بالرجعية . وإبان هذه المرحلة الطويلة يزيد الادخار والاستثمار والتبادل التجارى واستخدام النقود كأداة للتداول ومقياس للقيمة ، وتظهر مؤسسات الائتمان والصرف فى المجالين الداخلى والدولى ، وتزيد إنتاجية الزراعة لإطعام السكان المتزايدين وخاصة فى المدن . وقد

(١) انظر فى ذلك : Rostow, W. : The Stàges of Economic. Growth.
Rostow, W. : The Processes of Economic Growth.
Higgins, B.: Economic Development· Gàlbràlth, Economic Development. Meir.G.M. & Baldwin. R.E. : Economic Development.

مرت إنجلترا بتلك المرحلة بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر ، وشقت طريقها إلى التجديد فى مجتمع تكتنفه العلاقات الإقطاعية ونقابات الحرف ، وساعد على ذلك حدوث تغيرات بعيدة الأثر على مجرى التاريخ بعد القرن السادس عشر ، اصطلح على تسميتها فى مراحلها النهائية «بالانقلاب الصناعى» ، نذكر منها الكشوف الجغرافية الكبرى وحركات الإحياء العلمى والإصلاح الدينى ، ونشوء الدول إثر تكتل الولايات والدويلات ، والتجديد فى الزراعة ، وأنظمة حيازة الأراضى . ومنها أيضاً تطبيق العلم على الصناعة ، وازدياد السكان زيادة قربت المجتمع من مرحلة الاستغلال الأمثل للموارد . وقد مهدت هذه التغيرات غير المسبوقة إلى انطلاق الاقتصاد البريطانى من عقاله التاريخى .

تلى ذلك مرحلة الانطلاق Take off into self-sustained growth التى تستغرق عادة عقدين أو ثلاثة وتعتبر أعظم المراحل خطورة ، إذ يظهر خلالها أثر الاستثمار الماضى فى دعم الصرح التمهيدى للتنمية Infrastructure الذى يشمل النقل والمواصلات والقوى المحركة والتدريب ، ويصبح الجو مواتياً لتطبيق المستحدثات العلمية والفنية ، وتتضافر عدة عوامل على رفع التنمية فى عدة جبهات فى نفس الوقت ، ويطرد نمو الادخار وتتحسن وسائل تجميعه ، ويقبل المنظمون على إعادة استثمار الأرباح فى التوسع الصناعى . وفى أواخر هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار الصافى لتصل إلى الحد (١٠ من الدخل القومى الصافى) الذى يكفل تمويل التنمية ذاتياً دون الحاجة إلى العون الخارجى ، إذا كانت الدولة قد لجأت إليه فيما مضى على نطاق واسع . وقد اجتازت بريطانيا هذه المرحلة الثالثة من مراحل نظرية روستو بين سنة ١٧٨٠ وسنة ١٨٠٠ [1] ، وإن مهدت لها السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ، حين تركزت الاختراعات فى صناعة غزل القطن وصهر الحديد واستخراج الفحم ، واقترن كل ذلك باستخدام البخار فى صناعة بعد أخرى .

وفى المرحلة الرابعة يتحقق النضج الاقتصادى The drive to maturity إثر توسع

---

(١) ومرت بها الولايات المتحدة بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، وألمانيا بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ ، واجتازتها اليابان فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى ، وروسيا فى العقد الأخير من القرن الماضى والعقد الأول من القرن الحالى .

القطاع الحديث وتعميقه وتزدهر صناعة الآلات [١] بصفةخاصة . وكان لبريطانيا قصب السبق فى هذه المرحلة أيضًا خلال القرن التاسع عشر إذ شهدت الصناعات الهندسية والمعدنية والكيميائية دفعة تكنولوجية كبيرة، فى حين قلبت القنوات والسكك الحديدية والطرق المعبدة اقتصاديات النقل رأسًا على عقب . وظهرت مصادر جديدة للقوى المحركة وللمواد الأولية والمعادن وأسواق جديدة للمصنوعات والحاصلات الزراعية .

وبعد القرن التاسع عشر تقلصت الأهمية النسبية للقطاع التقليدى فى بريطانيا وتحققت الغلبة للمصانع الحديثة التى تدار بالبخار وتقوم على الإنتاج الكبير . وتتركز فى المدن . فى حين أخذت الحرف طريقها إلى الاندثار . وحدث كل ذلك فى إطار من الحرية الاقتصادية، كان من مظاهره نقص التدخل الحكومى وإلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية ونقابات الحرف ، وإزالة القيود على التجارة وهجرة الأفراد ورؤوس الأموال وتصدير الآلات .

واستمر التوسع الرأسى والأفقى فى النصف الأول من القرن العشرين ، وتحول السبق فى التجديد إلى الصناعات الكهربائية والبترولية وصناعة سلع الاستهلاك المعمرة ، وأسهمت الولايات المتحدة وألمانيا فى البحوث والتجديد وحققت نسبًا عالية من التوسع . وكان السبق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للصناعات الألكترونية والبتروكيميائية والصناعات المتصلة بالطيران والذرة . وفى هذه المرحلة تستمر التطورات الاجتماعية التى بدأت فى المرحلة السابقة وتحل العلاقات الاقتصادية المنبثقة عن عقود التراضى محل العلاقات المستندة إلى الإقطاع أو المعرفة الشخصية أو روابط الأسرة ، وتزداد أهمية أسواق العمل وبورصات البضائع والأوراق وغيرها من الأسواق المنتظمة . وقد أشار سومبارت وشومبيتر [٢] إلى تغلغل الاحتكار فى هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، وإلى مواجهته لنقابات العمال وزيادة حدة الكفاح الطبقى والتكالب على المستعمرات ومناطق النفوذ واستغلال الشعوب المتخلفة ، كما أشار الكتاب الاشتراكيون إلى التعارض بين الإنتاج المقيد فى ظل الاحتكار

---

(١) يمر الاتحاد السوفييتى ودول غرب أوربا واليابان بمرحلة النضج الاقتصادى فى الوقت الحاضر

(٢) Schumpeter : Càpitàlism, Socialism, ànd Democràcy

وبين احتمالات التوسع باستغلال الموارد العاطلة والفائض الذى يعود إلى الطبقة المالكة لعوامل الإنتاج ومن يلوذ بها ، وتنبأ ماركس بأنه لا مناص من انهيار الرأسمالية وهى فى أوجها تحت ضغط الاحتكار وتناقص استهلاك الجماهير ، وازدياد بؤس الطبقات العاملة والحروب الاستعمارية ، مما يمهد السبيل لانتصار الاشتراكية فى المرحلة النهائية من مراحل الكفاح الطبقى (١) .

وهناك أخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير Mass Consumption التى تمر بها الولايات المتحدة ودول اسكندنافيا حالياً ، وهى تتسم بازدياد الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض إلا فى جيوب متناثرة ، وبزيادة الطلب على السلع المعمرة والخدمات على حساب السلع الواطئة ، وتطالب نقابات العمال الفنيين خلالها بخفض ساعات العمل حتى يتيسر للعاملين التمتع بثمار التنمية فى أوقات الفراغ ، بعد أن أتاح نمو الدخل الحقيقى للمجتمع التوسع فى الخدمات وإشراك الطبقات العاملة فى مزايا الرواج .

ومع اعتراف كثير من الباحثين (٢) بفائدة مثل هذا التحليل المرحلى ، فإنهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على الوجه الذى تحدده نظرية روستو . إذ أن مرور الدول الأوربية بمراحل محددة المعالم فى تاريخها الاقتصادى ، لا يعنى حتماً أن الدول النامية سوف تجتاز نفس المراحل فى المستقبل ، ولاسيما أنها تواجه صعوبات خطيرة وهى على أبواب مرحلة الانطلاق ، أهمها ازدياد السكان بنسبة مرتفعة ، واختلال ميزان المدفوعات ونقص طلب أوربا وأمريكا على المواد الأولية وتثاقل معدلات التنمية . وتتعرض مرحلة الانطلاق لكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة . وتضطرب الإحصاءات فى هذا الصدد ، فضلا عن تعذر الفصل بين مرحلة الانطلاق وبين المرحلتين السابقة واللاحقة وصعوبات تحديد القطاع الرائد الذى يمارس التجديد لأول وهلة . ومع إدراكنا لوجاهة هذه الانتقادات

---

(١) Dobb, M. : Studies in the development of Capitalism
Baran. P. : The Political Economy of Growth

(٢) انظر الأبحاث التى قدمت إلى مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية فى كونستانز فى صيف سنة ١٩٦٠ .

Rostow, W. : Ed. Economics of the take-off into self sustained growth .
Robinson, E.A.G. :Ed. Economic Development of Africa South of the Sahàra.
Cairncross, A.K. : Factors in Economic Development

وقصور النظرية فى كثير من مواضعها عن تفسير « ديناميكية » التنمية فإنه يبقى للتحليل المرحلى أهميته فى الدراسات المقارنة لتاريخ التنمية . ومن ثم سوف نستخدم النظرية فى تفسير التاريخ الاقتصادى الحديث وتعليل توقف مصر فى مرحلة التحضير للانطلاق .

ظل الاقتصادى المصرى بدائيًّا منذ فجر التاريخ حتى الحملة الفرنسية يخيم عليه السكون ، وتبدو فيه سمات الاقتصاد التقليدى التى سبقت الإشارة إليها . ومع ذلك شهدت مصر فى تاريخها الحافل فترات من الرواج مبعثها استقرار الأمن والسلام وتحسن أداة الحكم ووحدة الدولة وزيادة السكان . وكان مبعثها أحيانًا الاهتمام بالزراعة والنقل أو تحول التجارة العابرة فى عروض الترف والتوابل والبخور عبر النيل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى ومنه إلى الشرق الأقصى والصومال وبالعكس ، بدلاً من سلوكها الطريق الشمالى عبر سوريا والرافدين .

وكانت التنمية تسير قدمًا ثم تقف ، وبعد فترة تقصر أو تطول تعود سيرتها الأولى دون أن تستقر عناصر التقدم أو تثبت أقدامها . وعندما حملت الأسر الأولى من المملكة القديمة لواء التجديد فى الزراعة والبناء والفنون كان ذلك إيذانًا ببدء حضارة العالم . ونجح قدماء المصريين فى استعمال الروافع لرى الأراضى العالية وفى تخزين المياه . وشهدت تلك الفترة استئناس الحيوانات واستعمال الحجر والمعادن وبناء المراكب ، كما شهدت تقدم فنون الدباغة والنسج وصناعة الورق والزجاج واستخدام العدد لزيادة الكفاية الإنتاجية . وبعد الرواج ، على عهد الأسرتين الرابعة والخامسة ، تبددت جهود البلاد فى الحروب الدينية وفى محاربة الغزاة والبدو ، أو فى كفاح عقيم على السلطان بين الأمراء الإقطاعيين استمر إلى عصر الأسرة الخامسة عشرة . وبعد ذلك أتت عهود من الرواج على عهد الأسرة السابعة عشرة [1] والأسرة التاسعة عشرة ثم بدأ التدهور والكفاح الداخلى الدينى والسياسى وانهيار جهاز الحكم الذى استمر إلى آخر عهد قدماء المصريين [2] .

وبالمثل شهدت البلاد بعض الرواج فى عصر البطالمة وازدهرت الزراعة والحرف ،

---

(١) يستثنى من ذلك عصر أمنمحت الأول (الأسرة الثانية عشرة) .

(٢) باستثناء عصر أبسماتيك الأول .

ولو أن تقدم العلوم النظرية فى جامعة الإسكندرية لم يصحبه تطبيق عملى على نطاق واسع . وكان القرن الثانى بعد الميلاد قرن رواج نسبى على عهد الرومان . والأمر كذلك فى أوائل عهد الفاطميين ، ثم حل الانهيار بالبلاد قرونًا طويلة ، وبلغ أقصاه إبان الحكم العثمانى عندما أهملت الزراعة والمرافق ونقل عمال الصناعة جماعات إلى الآستانة ، وتناقصت التجارة العابرة [١] واندثر التعليم .

وعاش الشعب المصرى دوامًا فى ظل الفقر حتى فى أكثر العهود تقدمًا . وكان الإنتاج فى كافة نواحيه يقوم على العمل اليدوى والعدد البسيطة ، وقامت العلائق بين ملاك الأراضى وبين الفلاحين فى معظم العصور على الاستغلال والسخرة . ومع ذلك عرفت مصر أنظمة فى حيازة الأراضى تقترب كثيراً من الملكية الفردية بمفهومها الحديث . وكانت روابط الأسرة تسود كل شئ ، والقرية تعيش فى اكتفاء ذاتى . وظلت مصر منذ الاحتلال العثمانى بمنأى عن تيارات الفكر فى العالم الخارجى تسودها الفوضى وسوء الإدارة ، ولم تمارس التجديد [٢] إلا بقدر ضئيل لم يكن كافيًا لنقلها من مرحلة الاقتصاد التقليدى إلى مرحلة التحضير للانطلاق ، وكان الاتصال بالعالم بعد قرون من العزلة السبب المباشر لتحطيم المجتمع التقليدى ، وإرغامه على بعض التجديد بعد أن وضح عجزه عن الصمود فى وجه الظروف المتغيرة [٣] .

---

(١) بعد تحولها عبر رأس الرجاء الصالح .

(٢) بعكس الحال فى الهند حيث كانت طرائق الصناعة فى القرن الثامن عشر لاتقل عن مثيلاتها فى أوروبا .

(٣) وصف الجبرتى المواجهة بين المجتمع التقليدى والعلم الحديث إبان الحملة الفرنسية وصفاً علمياً مسهباً . وكان لحروب نابليون نفس الأثر فى بروسيا والروسيا .

الفصل الثانى

الإعداد للتنمية وعقبات الانطلاق

دخلت مصر فى القرن التاسع عشر مرحلة التحضير للانطلاق ، وشهدت تقدماً ملحوظاً أساسه التجديد فى الزراعة والنقل وأساليب التجارة والتمويل . وكانت الحكومة مصدر المبادأة فى أوائل القرن ، ثم انتقل عبء التجديد ، بعد إلغاء الاحتكارات ، إلى أرباب الأعمال الأجانب وقلة من المصريين . وأقبل هؤلاء على استثمار الأرباح المستمدة من التجارة والمضاربة واستغلال عقود الامتياز فى إنشاء المرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات وتعمير المدن وتمويل الصناعات المتصلة بإعداد الحاصلات الزراعية للتصدير . وبعد إقلاع الحكومة عن الاستثمار المباشر ، وبخاصة بعد الاحتلال البريطانى ، تطورت الأجهزة الحكومية ورجعت إلى وظائفها التقليدية ، وحدث بعض الارتفاع فى النفقة العامة ، واقترن ارتياد التجارة الدولية واتساع الأسواق واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر بإنشاء فروع البنوك التجارية العالمية والبنوك المحلية وبيوت الائتمان العقارى ، وبازدياد تداول النقود المعدنية وإصدار النقود الورقية فى آخر القرن التاسع عشر . وبمرور الوقت وازدياد الوعى القومى والنضج الحضارى أتيحت للمصريين فرصة العلم الحديث وفرص العمل فى الإدارة المتوسطة ثم العليا .

وكان القطاع الرائد هو قطاع إنتاج القطن وتصديره ، وشهدت تلك الفترة ارتفاع إنتاجية الأرض بعد التحول التدريجى من رى الحياض إلى الرى الدائم (١) ، وزيادة المساحة المحصولية باطراد إلى ٧ ملايين فدان تقريباً فى آخر القرن . وزاد محصول القطن من نصف مليون قنطار سنة ١٨٦٠ إلى مليون سنة ١٨٦٥ ، ومن متوسط قدره ٢٫٨ مليون قنطار خلال الفترة ١٨٨٠ — ١٨٨٤ إلى ٦ ملايين قنطار فى العقد الأخير من القرن الماضى ، وزادت تجارة مصر الخارجية باطراد حتى

---

(١) قارن ذلك بالمكسيك حيث هبطت إنتاجية الزراعة إلى النصف بين ١٨٠٠ و ١٨٢٠ .

الحرب العالمية الأولى ، من ٥ ملايين جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ٢٤ مليون جنيه سنة ١٨٨٥ وإلى ٧٠ مليون جنيه سنة ١٩١٤ . وكان القطن سلعة مرتفعة الغلة سهلة التصدير تستخدم حصيلته من العملات الأجنبية فى تمويل واردات سلع الاستهلاك والآلات ووسائط النقل وخدمة القروض الدولية . وكان اتساع الطلب العالمى سبباً فى وصل مصر بالاقتصاد الدولى بما لهذا الوصل من مزايا وعيوب . بعكس الحال فى كثير من الدول النامية حيث نجد قطاعاً زراعياً بدائياً يسوده الاكتفاء الذاتى . ورغم تقلب الدخل من القطن فى حدود واسعة ، كان التوسع فى زراعته سبباً رئيسياً فى رفع مستوى معيشة الكثرة فوق ما كان يتحقق لو استمرت البلاد فى الاكتفاء الذاتى وإنتاج الحبوب .

وحدثت تطورات اجتماعية وقانونية خلال القرن التاسع عشر كان من أثرها تعزيز حقوق حائزى الأراضى . وبدأ ذلك بتقرير حق الحائز فى اختيار المحاصيل ، طالما كان يدفع الضرائب بانتظام . واعترف له فى المرحلة الثانية بحق التصرف فى الأرض بالبيع والرهن ، وأصبحت تنتقل بالميراث بحكم القانون . وشجعت زيادة الغلة وارتفاع الأسعار بعد حرب الاستقلال الإمريكية على دعم الحيازة ومسح الأراضى ، وأقبل الناس على الاستصلاح بعد توفير مياه الرى ؛ ولم تعرف مصر المزارع الرأسمالية على غرار المزارع الكبيرة [1] التى تملكها شركات أجنبية فى المناطق الاستوائية غير المأهولة بالسكان . وعلى النقيض من ذلك زاد مجموع الملكيات الصغيرة ، نتيجة انظام الإرث السائد ، وبيع أراضى الدائرة السنية . وفى أوائل القرن العشرين كان هناك مزيج من المزارع الكبيرة التى تنتج « السلع النقدية » وتعتمد على العمال الأجراء وتتبع أساليب الإنتاج الحديثة ، إلى جانب مزارع تمثل ملكيات صغيرة أصلا أو ملكيات كبيرة قسم استغلالها إلى وحدات صغيرة لقاء إيجار نقدى أو على أساس المزارعة . وبين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٥٢ ، بقى عدد ملاك الأراضى من فئة خمسة إلى خمسين فداناً على حاله (نحو ١٥٠٠٠٠ مالك مجموع حيازتهم فى آخر المدة ١ر٧ مليون فدان) . وبالمثل ظل عدد المالكين لأكثر من ٥٠ فداناً [2] على حاله (نحو ١١٠٠٠ مالك مجموع حيازتهم فى آخر المدة ٢ر٢ مليون فدان) . فى حين زاد

---

(١) plantations

(٢) بما فى ذلك الحكومة والشركات المساهمة والملكيات على الشيوع أو غير المقسمة .

عدد الملاك لأقل من خمسة أفدنة من ٧٦٠٠٠٠ فى أول الفترة إلى ٢ر٦ مليون فى آخرها ، وتضاعفت حيازتهم لتبلغ ٢ر٢ مليون فدان أو ما يناهز ثلث المساحة المزروعة فى مستهل الخمسينيات [١] .

ولم تشهد البلاد تصنيعاً يذكر بعد اندثار المصانع الحربية والمدنية التى أقامها محمد على لتحقيق الاكتفاء الذاتى ومواجهة الغزو الأوربى والحصار الاقتصادى وذلك برغم ازدياد السكان وارتفاع الدخل القومى لكل نسمة ، ونمو التجارة والاستثمار الأجنبى وتحسن المواصلات . واستمر الحال كذلك فى النصف الثانى من القرن برغم الحرية المطلقة التى تمتع بها أرباب الأعمال الأجانب فى ظل الامتيازات ، واقتصر التجديد على الصناعات الزراعية . وزاد الاستثمار الصناعى بعد فرض الحماية الجمركية سنة ١٩٣١ وتفاقم الكساد الزراعى . وبدأ المصريون فى ارتياد الصناعة بحذر وبخاصة بعد إنشاء بنك مصر ، واتخذ ذلك فى بادئ الأمر مظهر الاشتراك مع الأجانب والمتمصرين فى إنشاء مصانع جديدة أو فى المصانع المملوكة لهم . وبينما ظل نمو الصناعة الحديثة بطيئاً اندثرت الحرف التقليدية إثر تخفيض أجور النقل ، وتزايد الواردات والإنتاج المحلى من المصنوعات الرخيصة ، وتغير الأذواق مع تقليد أنماط الاستهلاك الأوربى .

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت الشركات فى قطاع الأعمال المنظم . وبازدياد رؤوس أموال تلك الشركات [٢] بدأ الفصل بين ملكية رأس المال وبين الإدارة على الوجه الذى عرفته أوربا بعد تطبيق نظام المسئولية المحدودة . . . وظهرت بورصات الأوراق فى أوائل القرن العشرين إلى جانب سوق العقود لتسهيل تداول أوراق الحكومات والشركات . واقترن ذلك بتعدد أنواع الأوراق المالية المتداولة تبعاً لتفاوت درجة المخاطرة التى يتعرض لها المستثمر . غير أن الغلبة العددية ظلت للمشروعات التى تتسم بالطابع الشخصى والإنتاج الصغير . ولم تكن غالبية الشركات

---

(١) أصبح عدد هذه الفئة سنة ١٩٦٤ ثلاثة ملايين يملكون ٣ر٣ ملايين فدان (٥٥ ٪ من المساحة المزروعة) .

(٢) زاد مجموع رأس مال الشركات المساهمة من ٢٢ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى قرابة ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٠٢ (منها ٤ ملايين جنيه فقط مستثمرة فى الصناعة) . وزاد المجموع إلى ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٠ .

المساهمة تختلف فى جوهرها كثيراً عن شركات الأشخاص نظراً لتركز ملكية رأس المال فى بغض الأسر التى تربطها وشائج القربى أو النسب . وظهرت تباعاً العلاقات الاقتصادية المنبثقة عن العقود فى مجالى الاستثمار والعمل ، ومع ذلك ظل الطابع المميز خارج المدن للعلاقات التقليدية .

نخلص من ذلك إلى أن القرن التاسع عشر شهد تطورات اقتصادية كبيرة منها زيادة الإنتاج الزراعى لسوق عالمية ، وزيادة الاستثمار التمهيدى للتنمية فضلا عن التجديد فى التجارة الخارجية والمصارف والتأمين وارتفاع الدخل لكل نسمة عن الدرك السحيق الذى بلغه فى أواخر حكم المماليك . ومع ذلك لم يتحول رجال الأعمال من التجارة إلى الصناعة ولم يزد الاستثمار الفردى فى القطاع الصناعى الحديث بدرجة تتيح له التغلب على القطاع التقليدى وتخفيض نسبة المشتغلين بالزراعة والحرف إلى مجموع القوة العاملة .. وبعد الثراء المفاجئ الذى صاحب حرب الانفصال الأمريكية ، عندما زادت أسعار القطن إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبلا ، تبددت الثروات الطارئة فى المضاربات . وفى أواخر القرن مالت أسعار القطن إلى الهبوط أسوة بسائر المواد الأولية . واستمر هذا الاتجاه حتى الحرب العالمية الأولى ، وبرغم التطورات الكبيرة التى وصفناها فى هذا الفصل لم تدخل مصر مرحلة الانطلاق ،وكان ذلك لأسباب عديدة منها :

أولا : عدم ظهور فئة كبيرة من أرباب الأعمال تتولى التنظيم والتجديد فى الصناعة ، إذ اقتصر النابهون على ممارسة تجارة المحاصيل فى الداخل ، وتجارة الاستيراد والإقراض وأعمال الوساطة والمهن الحرة . وكان معظم أرباب الأعمال من الأجانب الذين عاشوا فى عزلة عن المجتمع المصرى .وأحدثت المقاومة الشعبية للاستعمار البريطانى عداء سافراً للرأسماليين الأجانب ألقى فى روعهم القلق والتخوف من المستقبل ، وحملهم على الاحتفاظ بمدخراتهم ذهبًا أو فى صورة أرصدة مصرفية أو أوراق مالية أجنبية ،حتى لا يتعرضوا للخسائر إذا ما أرغموا على الرحيل المفاجئ . . . وكان الميل إلى الاستثمار الثابت قليلا لدى هذه الفئة ، ومن سار على شاكلتها من المصريين إلا فى حدود القروض المحلية . وكانت المضاربة فى السلع والأراضى تشبع رغبتهم فى ارتياد المخاطر ، ولم تكن مقدرات البلاد أو تنميتها تهمهم

فى كثير أو قليل أو تحثهم على إعادة استثمار الأرباح فى مشروعات طويلة الأمد . وأخيراً كان الميل إلى الإنفاق لدى هذه الفئة عاليـًا وتبددت إيراداتها فى بناء القصور واستيراد عروض الترف واقتناء الخدم والإسراف فى الضيافة وتقليد أنماط الثراء لدى أرستوقراطية أوربا الوسطى .

ومن جهة أخرى كانت مالية الدولة تتسم بالجمود . وكانت الحكومة عاجزة عن فرض ضرائب تقتطع جزءاً من الدخول الجديدة لتمويل الاستثمار العام ، ومن ثم كان الاعتماد كبيراً على القروض ودخل الدومين العام وضرائب الأطيان . وقد زادت الإيرادات العامة من ٢½ مليون جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ١٣ مليون جنيه فى آخر القرن . وعند ما خضعت مصر لتوجيه بريطانيا السياسى لفترة نصف قرن أو يزيد عمدت إلى توجيه المدخرات الوطنية وحصيلة القروض وفائض الميزانية إلى نواحى الاستثمار المكملة للاقتصاد البريطانى ، وإلى استثمارات ذات أهمية حربية لها مثل المواصلات والموانئ . وبعد سنة ١٨٨٢ كان هم سلطات الاحتلال التوسع فى الرى دون الصرف ، وتوفير القطن اللازم للانكشير ، وسداد القروض الخارجية ، دون مبالاة بأثر ذلك على التعليم ، أو بالأثر الانكماشى القاسى[1] . وكان « المعتمد البريطانى » لورد كرومر يخشى خطر قيام صناعة غزل القطن ونسجه على المصالح الإنجليزية . وكان لورد ملنر يخشى منافسة ألمانيا وفرنسا لمنتجات بريطانيا فى مصر . وكان ممثلو بريطانيا يؤمنون بأن الحكومة الجيدة هى التى تبتعد عن التدخل فى الحياة الاقتصادية . غير أن انحسار الاستعمار البريطانى كقوة موجهة لم يضع حداً لصعاب التنمية ، وأدرك الزعماء الوطنيون أن معركة التنمية « أشد ضراوة من معركة التحرير » .

والسبب الرئيسى الثانى لقصور الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر عن بلوغ مرحلة الانطلاق أن التنمية الزراعية لم تقترن بتصنيع عال للمنتجات الزراعية ، كما هى الحال فى تجهيز الخشب للتصدير والصناعات التى تقوم على الثروة الحيوانية . بل قامت على سلعة سهلة الإنتاج والتسويق لا تحتاج إلى استخدام الآلات . وفى

(١) كانت اعتمادات خدمة الدين تمثل ٣٥ ٪ من الإيرادات العامة بين ١٨٨٠ و ١٨٩٠ ثم هبطت نسبتها إلى ١٠٪ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ويقدر استثمار رؤوس الأموال فى مصر بين ١٨٦٠ و ١٨٨٠ بنحو مائة مليون جنيه (قيمة اسمية) حصل الوسطاء فى مصر والخارج على قدر كبير منها .

بادئ الأمر لم يزد استخدام المخصبات أو المبيدات الحشرية ، وغيرها مما تسهم التكنولوجية الحديثة فى إنتاجه . ولم يستلزم بناء الترع والمصارف أو قناة السويس مستحدثات فنية مثيرة بل قام على العمل اليدوى[1] .

ومع ذلك أدت زيادة الدخل القوى إلى بعض التوسع الرأسى والأفقى فى الاقتصاد المصرى Forward and backward linkage. ومن ذلك إنشاء المحالج والمكابس والسكك الحديدية والموانئ ، وشركات المنافع العامة . وحدث بعض التوسع فى إنشاء الورش ومعاصر الزيوت ومصانع الصابون والسجائر والمشروبات والسكر والحلوى وأدوات البناء، غير أن الآلات البسيطة المستخدمة فى المصانع الجديدة كانت كلها مستوردة ، لم يحدث إنتاجها توسعاً يذكر أو يدخل تكنولوجية جديدة فى البلاد، إذ لم يكن الطلب المحلى من الضخامة بحيث يسوّغ إنتاج الآلات والمعدات محليًّا حتى لو توافرت الخبرات . وبالمثل لم يخلق الطلب على مستلزمات السكك الحديدية صناعة هندسية أو معدنية على نطاق واسع ، بل استوردت كل مقوماتها من الخارج . . .

والسبب الثالث هو ضيق نطاق السوق ، وعظم مخاطر التصنيع فى بلد لم تتوافر له المعادن ومصادر القوى المحركة ، وهى المستلزمات التى لا مناص من توافرها قبل بدء الانقلاب الصناعى . وثمة عوامل معوقة أخرى نذكر منها ازدياد السكان بعد سنة ١٩٠٠ بدرجة تزيد على زيادة الموارد ، وعجز مصر عن حماية الصناعة من الواردات الأوربية الرخيصة نظراً لارتباطها بسياسة الباب المفتوح . وقد فرضت الحكومة على عهد كرومر إمعاناً فى تنفيذ تلك السياسة رسم إنتاج معادلا لرسم الاستيراد السارى ، على الغزل والمنسوجات مما قضى على الصناعة الجديدة قضاء مبرماً برغم أنها أنشئت بالاشتراك مع رأس المال البريطانى) فى حين أدى استيراد سلع الاستهلاك الرخيصة إلى دمار الصناعة التقليدية الصغيرة بدلا من تطورها . ويدخل فى عقبات التنمية أيضاً انتشار الأمية بين ٩٠٪ من السكان ، وخلق الملكية الزراعية الإقطاعية من الشفالك والأبعاديات والرزق الأحباسية .

---

(١) كان الأمر كذلك فى جنوب الولايات المتحدة حيث ظلت نسبة الاستثمار منخفضة بالقياس إلى التطور الكبير فى الولايات الشمالية التى كانت المجال الأول للتصنيع .

تلك فى نظرنا أسباب عدم الانطلاق . ولا يجوز تعليل تخلف مصر الاقتصادى — كما فعل بعض المؤرخين — بوجود تقاليد أو عقائد رجعية تعوق الاستثمار أو التجديد. كما لا يجوز تعليل الإعراض عن تحمل المخاطر وتكوين الثروة بأن المجتمع وضع نصب عينيه قيماً أخلاقية عالية أو كان به ميل جارف إلى الزهد. ومعظم الرواسب التى أشار إليها الكتاب هى فى الواقع مظاهر للتخلف فى القطاع التقليدى تزول بزواله ، وليست بحال من الأحوال سبباً له . ومهما يكن من شئ فإن مصر[1] لم تعرف نظام الطبقات الذى يقسم العمل بين الناس تبعاً للطبقة التى ينتمون إليها بالمولد، ويرغم الفئات المغلوبة على القيام بالأعمال الحقيرة بحيث لا يجد النابه أو المجد من أبنائها أملا فى اجتناب المصير المحتوم . ولم يكن فى القوانين أو العرف السائد ما يحول دون تدرج المرء فى طريق الارتقاء إلى الأعمال المرموقة المجزية، ولو أن فرص الاستثمار والتعليم ظلت مقصورة على أبناء القادرين والحكام . ولم يكن الرق قط مستقر الدعائم ، وإنما كانت مصر معبراً لتجارة الرقيق المنظمة بين أفريقيا الوسطى والشرق الأدنى ، وكان الإقطاع شديد الوطأة فى بعض المناطق التى استأثرت بملكية الأرض فيها أسر غنية ، وحيث تركزت أراضى الأسرة المالكة ومن لاذ بها . .

ويقتضى أيضاً استبعاد بعض أسباب التخلف المتعارف عليها ، إذ ليس المناخ عقبة كؤوداً فى سبيل التنمية . وأرض مصر خصبة وفيرة المياه ، قليلة التضاريس . ونهر النيل باستثناء أجزاء قليلة ، صالح للملاحة طوال العام ، وتحقق لمصر دواماً تجانس السكان وسهولة الاتصال بين أجزائها . ولم تكن فى التاريخ الحديث مقسمة إلى ولايات تفصلها حواجز عالية على مرور الناس والبضائع ، ولم تكن الأديان التى توطنت فى مصر فى الألفى سنة الأخيرة تحقر العمل والادخار . وهى تختلف فى ذلك عن البوذية والبرهمانية اللتين تعتبران السعى وراء الثروة منافياً لتحقيق القيم العليا . ويحتقر سدنة تلك الأديان العمل بدعوى أنه مفسدة للروح يحول بينها وبين خالقها. وبالمثل ليس فى الأديان التى انتشرت فى مصر ما يصد عن العلم والتجربة ، أو يحبذ إذلال النفس بالزهد والتهجد كوسيلة للتقرب إلى الله ، فالدين الإسلامى ينادى

(١) راجع فى كل هذا الدكتور حسين خلاف : « التجديد فى الاقتصاد المصرى » .
W.A. Lewis : The Theory of Economic Growth .

الإنسان أن يعمل لدنياه كأنه يعيش أبداً ، ويعتبر المال إحدى زينتى الحياة الدنيا . وفى الحديث الشريف : إن تسعة أعشار الرزق فى التجارة . وفى قول لبعض الخلفاء الراشدين أن من يعمل أعبد ممن يتوفر على العبادة وهو يعيش عالة على أسرته . ولم تكن فى مصر سلطات دينية عظيمة النفوذ على غرار الكنيسة الكاثوليكية تملك الجزء الأكبر من مصادر الثروة ، كما كان الحال فى بعض دول أمريكا الجنوبية حيث كانت الكنيسة إلى وقت قريب تملك نصف الأراضى الزراعية .

ويسهب بروفسور لويس فى إبراز الأهمية القصوى لموقف المجتمع من المنظمين والمجددين ، فى حين يهون من أثر معارضة الأديان والتقاليد لهؤلاء الرواد . وطبيعى أن تضعف حوافز التجديد عندما يسود الاعتقاد لدى الطبقات الموجهة بأن الفراغ وممارسة الحروب والفنون أسمى الأهداف ، على حين يحتقر المجتمع أرباب الأعمال والعمال ويأنف سراة القوم من العمل والاستثمار . وقد وقف المجتمع المصرى فى الأزمنة الحديثة موقف الاحترام من العمل واقتناء الثروة . ولم يشذ على ذلك سوى بعض « الذوات » فى البيئة الريفية التى انتقل إليها الثراء بالميراث . ولا يغير من الوضع فى شئ ظهور فئات عارضت التجديد ، أو أن رجال الدين خلال القرن الماضى [1] عارضوا الإقراض والاستثمار ؛ لأن تلك المعارضة لم تصمد طويلا . وبعد فترة من الكفاح لقيت الأنظمة الجديدة قبولا عاماً . وأدلى المفكرون بتفسيرات جديدة أقنعت المعارضين بإعادة النظر فى موقفهم . وقبل المجتمع المصرى أدوات الادخار والاستثمار الجديدة بعد فتوى الشيخ محمد عبده بشأنهما ، وأصبحت الحكومة ودينها الرسمى الإسلام تصدر سندات بفائدة ثابتة وتمنح فائدة على ودائع صندوق توفير البريد . وقبلت الحكومة مؤخراً تحديد النسل من حيث المبدأ بعد فترة من المعارضة .

وبعد هذه المقدمة المقتضبة ننتقل إلى وصف أهم سمات الاقتصاد المصرى فى الفترة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ .

(١) فضلا عن معارضة الملاك الزراعيين للتصنيع لأنه يزيد الطلب على العمال ويغريهم بالتحول إلى المدينة .

الفصل الثالث

السمات الرئيسية للاقتصاد المصرى ١٩٥٢

تضاعف عدد سكان مصر بين سنتى ١٨٨٢ و١٩٣٧ وكان يناهز ١٦مليونًا فى السنة الأخيرة . وزاد من ٢١ مليون نسمة سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ مليونًا سنة ١٩٦٥ وقفز متوسط الزيادة السنوية من ١٥٠٠٠٠ نسمة فى أوائل القرن الحالى إلى ٣٠٠٠٠٠ خلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ، وهو الآن حوالى ٧٥٠٠٠٠ أى نحو خمسة أمثال ماكان عليه فى أوائل القرن [١] . وارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية للمواليد عن الوفيات من ١ر٢٪ خلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٧ إلى ٩ر١٪ فى العشر سنوات التالية ، وإلى حوالى ٨ر٢٪ فى الوقت الحاضر ، وهى من أعلى نسب العالم ، والسبب الرئيسى لهذه الزيادة غير المسبوقة هو هبوط نسبة الوفيات مع ثبات نسبة المواليد فى مستوى مرتفع . ولم يقابل تلك الزيادة ازدياد مماثل فى الموارد الاقتصادية بل ظل اعتماد البلاد لوقت طويل مقصوراً على الزراعة [٢] .

وفى سنة ١٩٤٨ كانت المساحة المحصولية ٢ر٩ ملايين فدان ، وكان إنتاج القطن يمثل نصف قيمة الإنتاج الزراعى تقريبًا . وكان إنتاج الحبوب قبيل الحرب الأخيرة كافيًا لمواجهة احتياجات السكان عند مستوى منخفض من التغذية يغلب عليه نقص البروتين ، على حين اتسمت الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥٢ بتزايد العجز فى الحبوب تباعًا إلى نحو نصف مليون طن . وكان يعمل فى الزراعة قبل الحرب الأخيرة ٧٠٪ من قوة العمل . وبينما كانت طرق الزراعة فى المزارع الصغيرة بدائية كان مستوى الكفاية يرتفع إلى حدما فى المزارع المتوسطة والكبيرة حيث تزيد الميكنة . ونظراً لخصوبة الأرض واستخدام السماد على نطاق واسع وتوافر العمل اليدوى وتعميم البذور المنتقاة كانت إنتاجية الفدان تعادل أحيانًا أعلى مستوى معروف فى العالم وتفوق

---

(١) بسبب تقدم الطب الوقائى واستئصال الملاريا والتيفوس خلال الحرب الثانية ، فى حين كان أثر رفع مستوى المعيشة ضئيلا .

(٢) راجع على الجريتلى :
مشكلة السكان فى مصر ، السكان والمورد الاقتصادية فى مصر .

المتوسط العالمي في حالات أخرى. وخلال الفترة ١٩٤٨–١٩٥٢ كان ٥٠٪ من المساحة المحصولية مخصصاً للحبوب و١٦٪ للقطن و٢١٪ للبرسيم و٤٪ فقط للخضراوات والفاكهة . وكانت مصر تنتج ٦٪ من المحصول العالمي للقطن يمثل نصف العرض العالمي من الأقطان طويلة التيلة وثلاثة أرباع العرض العالمي من الأقطان الممتازة .

وفي سنة ١٩٣٧ كان يعمل في الصناعة والتعدين والبناء ١٠٪ من القوة العاملة فقط (٦٠٠٠٠٠ نسمة) ، وزاد عددهم في أعقاب الحرب إلى نحو ٩٠٠ ألف بما في ذلك العمال في المعسكرات والورش البريطانية . وبلغ رأسمال الشركات المساهمة الصناعية ١٨ مليون جنيه من مجموع رأس المال المستثمر في الصناعة وقدره ٤٠ مليوناً . وكانت الصناعة بدائية ، ومعظم المنشآت المسجلة ورش تصليح صغيرة . وكان نصف المنشآت في سنة ١٩٣٧ لا يشغل عمالا مأجورين إلى جانب أصحابها. ولم يزد عدد المنشآت التي توظف خمسة عمال أو أكثر عن ٧٤٠٠ (٧٪ من المجموع) . وفي سنة ١٩٤٧ كان هناك ٤٠٠ منشأة فقط تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا . ولم يكن ٩٠٪ من المنشآت التي يشملها الإحصاء الصناعي تستخدم قوة محركة على الإطلاق ، ولم يزد عدد المنشآت التي بها قوة محركة تزيد على خمسين حصاناً على ٨٢٥ . وفي نفس السنة كان هناك ٣٠٠٠ منشأة صناعية فقط يزيد رأسمالها على خمسمائة جنيه منها ثمانمائة يزيد رأسمالها على عشرة آلاف [1] جنيه. وقبل الحرب العالمية الثانية كانت نسبة المشتغلين بالصناعة إلى مجموع السكان في تناقص ، مما يدل على أن الاستثمار الصناعي كان يقصر عن استيعاب زيادة السكان ، وبرغم توسع الإنتاج خلال تلك الحرب نتيجة لاشتغال المصانع إلى أقصى طاقتها الإنتاجية ، لم يصحب ذلك استثمار جديد واسع النطاق .

وبدأ التصنيع ١٩٤٦ مع ازدياد العرض العالمي من الآلات وزيادة قدرة مصر على استخدام الأرصدة الاسترلينية ، وتوافر العمال الذين حصلوا على بعض

---

(١) يتضح مدى تركز الصناعة من أنه في سنة ١٩٤٥ كان مجموع الأصول في ميزانية ١٥ شركة صناعية يمثل ٦٥٪ من مجموع أصول الشركات الصناعية جميعاً .

انظر علي الجريتلي : صرح الصناعة الحديثة في مصر .

التدريب أثناء الحرب . وزاد استخدام الكهرباء فى المصانع من ٦٤ مليون كيلووات ساعة سنة ١٩٤٠ إلى ٢٩٤ مليونًا سنة ١٩٥٣ بالإضافة إلى الكهرباء المولدة من المحطات الخاصة . وزادت نسبة رأسمال الشركات الصناعية إلى مجموع رأسمال الشركات المساهمة من ٧٪ سنة ١٩٢١ إلى ١٨٪ سنة ١٩٤٠ . غير أن الجو السياسى السائد جعل أرباب الأعمال يحجمون عن زيادة الاستثمار الصناعى .

وتدل التعدادات الصناعية على توطن الصناعة فى منطقة القاهرة (التى تشمل الجيزة وحلوان وجنوب القليوبية) وفى منطقة الإسكندرية (التى تشمل كفر الدوار والبيضا والطلمبات) . وكان ٣٣٪ من المنشآت الصناعية فى تعداد سنة ١٩٣٧ (٩٢٠٠) يتركز فى القاهرة والإسكندرية ، ويعمل فيهما ٤٧٪ من عمال الصناعة فى حين لم يجاوز نصيبهما من السكان ١٢ ٪ فى ذلك التاريخ . ومن ثم يصبح معامل التركز الصناعى ٤ فى القاهرة والإسكندرية مقابل ½ إلى ١ فى سائر جهات القطر . وكانت درجة تركز الصناعة الحديثة أعلى بطبيعة الحال . إذ تركز فى القاهرة والإسكندرية قبل الحرب ٣٦٪ من المنشآت التى تشغل ٥ — ٩ عمال و ٦٠٪ من تلك التى تشغل عشرة عمال فأكثر . وأدى التصنيع إلى تدخل الدولة لحماية بعض فئات العاملين عن طريق التشريع . وحظر القانون فى بادئ الأمر تشغيل الأطفال فترة تزيد على سبع ساعات لمن تتراوح سنهم بين تسعة أعوام واثنى عشر عامًا ، وتسع ساعات لمن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عامًا فضلا عن حظر تشغيل الأطفال دون التاسعة فى بعض الصناعات حظرًا باتًا . وبالمثل نظم التشريع تشغيل النساء والأطفال فى بعض الصناعات الخطرة مثل مصانع الجلود والمحالج ، وفى الثلاثينات نفذت الحكومة مقترحات خبير مكتب العمل الدولى (بتلر) وصدرت قوانين التعويض عن إصابات العمل . وفى الأربعينيات صدر قانون النقابات وقانون عقد العمل الفردى ثم قانون الصلح والتحكيم .

وكان نظام النقد والائتمان والصرف بدائيًا يناسب اقتصاد المستعمرات . ومنذ الحرب الأولى ، كان البنك الأهلى ملزمًا باستبدال الاسترلينى بالجنيه المصرى بسعر صرف ثابت فى جميع الأحوال دون قيد أو شرط . ومن ثم كان فائض ميزان المدفوعات يؤدى حتمًا إلى زيادة البنكنوت المصدر والودائع المصرفية فى حين يؤدى

العجز إلى انكماش وسائل الدفع ، وتبعت قيمة الجنيه المصرى فى فترة ما بين الحربين تطورات الجنيه الاسترلينى برغم أثر ذلك على الثبات الداخلى . فانخفضت قيمته نسبياً إلى الدولار بعد الحرب العالمية الأولى إلى أن حددت على أساس ٢٠ قرشاً للدولار سنة ١٩٢٥ . وبعد انفصال الاسترلينى عن عيار الذهب سنة ١٩٣١ تقلبت قيمة الجنيه المصرى من ٢٧ قرشاً للدولار سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠ قرشاً بين ١٩٣٤ و١٩٣٨ وارتفع سعر الدولار من ٢٤ قرشاً عند إعلان الحرب الثانية إلى ٣٤ قرشاً بعد تخفيض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩ .

ومرت مصر خلال القرن العشرين بثلاث فترات من التضخم العنيف ، الأولى بين ١٩٠٥ و١٩٠٧ نتيجة لتحول رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر للمضاربة فى الأراضى ، وتكوين شركات جديدة مجموع رأسمالها ٤٣ مليون جنيه وهو رقم كبير بالقياس إلى مجموع الأموال المستثمرة آنئذ . وحدث التضخم للمرة الثانية حين زاد البنكنوت المتداول من ٣ ملايين جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٦٧ مليون جنيه سنة ١٩١٩ ، وزادت الأرصدة الخارجية إلى نحو مائة مليون جنيه استرلينى . وبعد ذلك بدأ انكماش مرير وهبط متوسط سعر القطن من ١٧ جنيهاً للقنطار سنة ١٩١٩ إلى ٦ جنيهات سنة ١٩٢٢ ، وهبط البنكنوت المتداول إلى ٣٣ مليوناً سنة ١٩٢٢ إثر نفاد الأصول الخارجية . وازدادت حدة الانكماش بعد سنة ١٩٣٠ مع أزمة لانكشير وازدياد البطالة فيها ، ولم ينقشع إلا سنة ١٩٣٥ بعد انتعاش الاقتصاد الأوربى . واستمرت الفترة الثالثة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ حين بلغ متوسط إنفاق قوات بريطانيا وحلفائها ٧٠ مليون جنيه سنوياً أو ما يعدل ١٥ — ٢٠٪ من الدخل القومى آنئذ . وأحدث ذلك تضخماً كبيراً برغم وجود فائض كبير فى ميزانية الدولة . وقد زاد البنكنوت المتداول من ٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٤١ مليوناً سنة ١٩٤٥ والودائع الجارية من ٣٥ إلى ٢٦٨ مليوناً من الجنيهات ، وارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٣٩ .

وبين سنة ١٨٩٨ و١٩٤٠ كان للبنك الأهلى بعض سلطات البنك المركزى [١] وبعد الثلاثينيات بدأ يحتفظ بودائع البنوك التجارية ويقدم لها القروض من آن لآخر .

---

(١) انظر على الجريتلى وحسين فهمى : البنك المركزى الجديد .
على الجريتلى : تطور البنوك التجارية فى مصر .

ولو أن سلطانه عليها كان محدداً نظراً لاحتفاظ البنوك الأجنبية بصلات وثيقة بمراكزها الرئيسية فى الخارج ، وهى الملاذ الأخير لإقراضها ، وبودع لديها فائض الأموال المحلية للاستثمار خلال الركود الموسمى بعد تحويلها إلى الاسترليني بسعر صرف ثابت . ولم يكن هناك مجال لعمليات إعادة الخصم نظراً لقلة الكمبيالات الجيدة ، كما حال صغر البورصة دون قيام البنك الأهلى بشراء الأوراق المالية وبيعها للتأثير فى مقدار وسعره . ولم تكن الحكومات المتعاقبة تثق فى نوايا البنك الأهلى المصرى الائتمان وإدارته الأجنبية . وبمرور الوقت نجحت الجهود المبذولة لتمصير رأس المال ، وتحولت الأسهم لحاملها إلى اسمية مع زيادة عدد المصريين فى مجلس الإدارة، وزيادة نصيب الحكومة فى أرباح الإصدار . وكان توقف البنك عن القيام بالعمليات الصغيرة ومعاونته للبنوك فى تمويل القطن إيذاناً ببدء الثقة به . وبعد سنة ١٩٥١ ، أعطى حق الرقابة على البنوك المحلية، واستتبع ذلك مطالبتها ببيانات دورية عن أعمالها فى مصر ،ومن جهة أخرى عمدت البنوك إلى زيادة ما بحوزتها من الأوراق المالية وأذون الخزانة المصرية مع الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة وبنسبة من ودائعها لدى البنك الأهلى بعد أن ضعفت صلاتها مع الخارج إثر فرض الرقابة على النقد .

وكان أهم أسلحة البنك المركزى الإقناع مع التهديد بسحب التسهيلات الموسمية ، وتعديل النسبة القانونية بين الاحتياطى النقدى والودائع . وكانت مساعدته للبنوك التجارية فى شكل قروض بضمان الأوراق المالية أو بإعادة رهن أقطان العملاء ، وكان النظام المصرفى يضم عدداً من البنوك العقارية لخدمة كبار الملاك ومتوسطيهم ، أخذت أهميتها النسبية فى التراجع منذ أوائل القرن . إذ نقصت قروض البنكين الكبيرين من ٣١ مليون جنيه سنة ١٩١٠ إلى ٨ ملايين سنة ١٩٤٥ ، وزادت بعد ذلك بضمان المبانى لفترة وجيزة . وكان إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ برأسمال مختلط حدثاً عاماً سد فراغاً كبيراً فى الصرح المالى وأدى إلى هبوط أسعار الفائدة السوقية فى الريف . وأصبح إقراض المزارعين يتم مباشرة بعد أن كان يتم عن طريق تجار القطن الذين يحصلون على التمويل اللازم من البنوك . غير أن إقراض بنك التسليف للمالك أو بضمان المالك وليس للحائز مباشرة سمح باستمرار عمليات الربا فى شكل شراء المحصولات مقدماً .

واتسمت البنوك التجارية فى أعقاب الحرب الثانية بعدة سمات تشترك فيها مع نظائرها فى الدول النامية حديثة التحرر من نير الاحتلال ، منها حداثة عهد الجمهور باستخدام الحسابات المصرفية وقلة نشاط البنوك وموسميته ، واستئثار عدد قليل منها بالنصيب الأكبر من الأعمال المصرفية ، وأهمية العنصر الأجنبى فى الإدارة . وكانت الوظيفة الرئيسية للبنوك هى تمويل القطن وتجارة الواردات . ولم يجازف بالإقراض الصناعى سوى بنك مصر الذى كان يقوم أيضاً بالمساهمة فى رؤوس أموال الشركات وحده ، أو بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى ، فضلا عن موالاتها بالقروض والتسهيلات . وكان تمويل الصناعات الصغيرة يتم عن طريق ائتمان الموردين وبائعى الآلات ، فى حين تمول الشركات القابضة العالمية بعض الشركات الفرعية الصناعية التابعة لها على نطاق محدود — وليس من شك فى أن اقتصار البنوك التجارية على الائتمان التجارى دون الصناعى حد من فائدتها للبلاد ، وكان من أسباب تباطؤ معدل النمو الصناعى . ولم يتغير الموقف بتاتاً بعد إنشاء البنك الصناعى فى أعقاب الحرب الثانية .

وقبل الثورة لم تكن هناك تقديرات موثوق بها للدخل القومى ، وقدره أحد الباحثين عن سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه ، وهو يقارب الرقم الذى قدره مركز تموين الشرق الأوسط عن السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وكان يتولد ٥٠ — ٦٠٪ من الدخل فى قطاع الزراعة . إذ تراوحت قيمة الإنتاج الزراعى الإجمالى فى أعقاب الحرب بين ٢٦٠ مليون جنيه و ٣٢٠ مليوناً من الجنيهات ، وهناك من القرائن ما يدل على تناقص الدخل عن كل نسمة فى فترة ما بين الحربين بسبب تكدس السكان فى الريف وهبوط إنتاجية الزراعة ، وتحول معامل التبادل الخارجى فى غير صالح مصر .

وكانت الغالبية العظمى من سكان الريف تعانى من ازدياد المديونية للتجار والمرابين . وحتى الثلاثينيات لم يكن هناك سوق للمال تجذب المصريين إلى الاستثمار . وكانت القيمة الاسمية الدنيا للسهم عالية ، ولم تصدر الشركات المصرية سندات على نطاق واسع فيما خلا سندات النصيب التى درجت البنوك العقارية على إصدارها . ولم تعرف مصر نظام أمناء الاستثمار الذى يسهل على صغار

المدخرين اقتناء الأوراق المالية . ولم تكن عادة استعمال الحسابات المصرفية فى سداد الالتزامات شائعة . ومع ذلك شهد النصف الأول من القرن العشرين نمو الودائع المصرفية و ودائع صندوق توفير البريد وموارد شركات التأمين ، وكان الجزء الأكبر من الاستثمار يستمد من مدخرات المنظمين والتجار وملاك الأراضى وأسرهم وأصدقائهم ، ثم من إعادة استثمار الأرباح . إذ لم تسهم البنوك التجارية فى تمويل الاستثمار الصناعى متوسط الأجل بنصيب يذكر . ومن هنا كانت قلة تداول أوراق الشركات المساهمة وصعوبة إصدار أسهم للاكتتاب العام . ويستدل على أهمية الأرباح غير الموزعة فى صرح التمويل من ارتفاع نسبة احتياطيات الشركات المساهمة ومخصصاتها إلى رأس المال ، وتحويل الأرباح إلى الاحتياطيات فى الشركات الناجحة بنسب تفوق النسب المنصوص عليها فى النظام الأساسى ، وتحويل الاحتياطيات إلى أسهم مجانية يزاد بها رأس المال من آن لآخر ، أو تستخدم فى سداد بعض القيمة غير المدفوعة من الأسهم المكتتب فيها .

وعند ما ألغيت الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ لم تكن هناك ضرائب على الدخل فى مصر . وكان نصف إيراد الحكومة يستمد من الضرائب الجمركية ، واقتصرت الضرائب المباشرة على ضريبة الأطيان وعوائد المبانى . وقد فرضت ضرائب الدخل والأرباح سنة ١٩٣٩ ، وضريبة الأرباح الاستثنائية خلال الحرب . وفى سنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ناهز إيراد الدولة ٢٠٪ من الدخل القومى[١] حسب التقديرات المعروفة . وكان جمود السياسة المالية يلجئ الحكومة إلى تكوين احتياطى من النقد الأجنبى والأوراق المالية سريعة التداول لمواجهة عجز الميزانية ، زاد من ٢٥ مليون جنيه ١٩٣٩ إلى ٥٧ مليوناً[٢] سنة ١٩٤٥ نتيجة لفائض الميزانية وعدم تنفيذ المشروعات بسبب صعوبات استيراد الآلات و إهمال الاستثمار الجديد .

بقيت كلمة أخيرة عن تجارة مصر الخارجية قبل الثورة . وقد زادت الصادرات من ٣٤ مليون جنيه قبل الحرب إلى ٦٩ مليون جنيه سنة ١٩٤٦ و إلى ٢٠٣ ملايين

---

(١) ٢٣ مليون جنيه من ضرائب الدخل والملكية ، و ٣٨ مليون جنيه من الضرائب الجمركية ، و٣٦ مليون جنيه من مصادر أخرى .

(٢) منه ٣٤ مليون جنيه ودائع مصرفية و ١٢ مليون جنيه أوراق مالية مصرية وأجنبية .

جنيه سنة ١٩٥١ بسبب ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الكورية ، ثم هبطت إلى ١٤٥ مليون جنيه ١٩٥٢ إثر انهيار أسعار المواد الأولية . وزادت الواردات من ٨٣ مليون جنيه إلى ٢٤٢ مليوناً فى نفس الفترة ، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وازدياد استيراد الحبوب ، والحاجة لتعويض المخزون من سلع الاستهلاك وقطع الغيار والآلات ووسائل النقل ، فضلا عن زيادة استيراد الذهب للاكتناز الفردى وغطاء الإصدار . وبرغم استمرار الاعتماد عن القطن كمصدر رئيسى للعملات الأجنبية نلمس بعد الحرب بدء أهمية صادرات الغزل (عشرة آلاف طن فى سنة ١٩٥١ قيمتها ٧ ملايين من الجنيهات) والأرز (ثلثمائة ألف طن قيمتها ١٤ مليون جنيه) . وكان الاقتصاد المصرى قبل ١٩٥٢ يتأثر تأثراً كبيراً بتطورات الاقتصاد العالمى لأن صادرات القطن وحده كانت تمثل ٨٠٪ من مجموع الصادرات (ويمثل الباقى الأرز والبصل وقدراً قليلاً من المصنوعات والفوسفات والمنجنيز) . وهبطت صادرات القطن من ٥٠ مليون جنيه فى المتوسط بين ١٩٢٠ و ١٩٢٤ إلى ٤٤ مليوناً بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ وإلى ٢٠ مليوناً فى الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٤ دون أن يتغير نمط استخدام الأراضى تغيراً ملحوظاً . وكان لهذه التقلبات العنيفة آثار سيئة على الدخل القومى . وكانت مصر تواجه زيادة حصيلة الاسترلينى فى أعقاب الحرب فضلا عن الأرصدة المتراكمة ، بينما تعانى عجزاً كبيراً فى ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار وغيره من العملات الصعبة . وكانت التجارة الخارجية فى مستهل الثورة مركزة مع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وكانت صادرات القطن إلى المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمثل وحدها ٣٠٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ [1] مقابل ٥٥٪ فى السنة السابقة للحرب .

---

(١) بينما اقتصر نصيب الاتحاد السوفيتى على ٣ ٪ من الواردات و ٥ ٪ من الصادرات .

الباب الثانى

السياسة الاقتصادية للثورة

الفصل الأول

علاج التفاوت فى توزيع الثروة

موضوع هذا الباب هو السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة ، ومدى توفيقها فى تحقيق الأهداف ، والظروف المضادة التى واجهتها . ونبحث على التوالى الإجراءات التى اتخذت لتخفيف الفوارق فى توزيع الثروة . ثم نفصل مظاهر التدخل الحكومى فى تنظيم الحياة الاقتصادية ، وأخيراً نشرح الخطوات التى اتخذت لتوسيع قاعدة القطاع العام ، والمراحل التى مر بها التخطيط الجزئى والمحاولات المتعثرة لتطبيق التخطيط الشامل . ونود أن نكرر هنا ما قلناه فى المقدمة ، من أن هدف هذا الكتاب ليس سرد إنجازات الثورة ، إذ يجد القارئ بغيته من ذلك فى الدراسات المستفيضة المدعمة بالجداول الإحصائية التى تلحق ببيان الميزانية العامة ، وأن ما نهدف إليه هو دراسة تحليلية ، تبرز الاتجاهات العامة للاقتصاد المصرى منذ الحرب العالمية الثانية ، والدروس التى يمكن استخلاصها من تجارب الماضى ، للإفادة منها فى اجتناب مواقع الزلل فى المستقبل .

بدأ صدور التشريعات الاجتماعية وقوانين العمل بعد انتقال مقاليد الحكم إلى أيدى المصريين ، وحدثت الدفعة التعليمية الكبرى ، والتوسع فى الخدمات الصحية ، فى نطاق ما كانت تسمح به إيرادات الدولة . وقبل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، لم تكن الحكومة تملك التدخل عن طريق التشريع لتعديل توزيع الثروة والدخل . وما إن ألغيت سنة ١٩٣٧ ، حتى فرضت الضرائب التصاعدية على الدخل من العمل والملكية وعلى الميراث ، بمعدلات منخفضة فى بادئ الأمر زيدت تباعاً على الشرائح العالية . وفرضت ضرائب الأرباح الاستثنائية خلال الحرب العالمية الثانية ثم الضريبة العامة على الإيراد ، وبذا لم يعد الصرح الضريبى يقتصر على الضرائب الجمركية والعقارية . وقد أضعف من فاعلية التشريعات الجديدة قصور جهاز مصلحة الضرائب لحداثة عهدها وعدم نمو الوعى الضريبى لدى المكلفين ، ولم تتخذ

قبل الثورة أية إجراءات جذرية لإعادة توزيع الأرض وهى المصدر الأول للثروة[١] برغم مناداة بعض المفكرين ، من أمثال إبراهيم مدكور وسلامة موسى ومريت غالى ومحمد خطاب ، بتطبيق الإصلاح الزراعى .

ولقد سارت الحكومة منذ سنة ١٩٥٢ شوطاً بعيداً فى إزالة الفوارق بين الطبقات ، وكان عملها فى هذا المجال أمراً لازماً يسبق التنمية ، إذ ثبت أن النكوص عن تحقيق العدالة الاجتماعية فى دول أمريكا اللاتينية والباكستان من أهم العقبات التى تعترض سبيل التنمية فيها . ومن ثم يعتبر الإصلاح الزراعى فى نظر الكتاب الرأسماليين والاشتراكيين على حد سواء بمثابة حجر الزاوية من السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى الدول الزراعية المكتظة بالسكان ، طالما كان فالح الأرض عرضة للاستغلال . وتطبيق الإصلاح الزراعى على أسس علمية يرفع إنتاجية الأرض ويقوى الحافز على العمل والاستثمار . إذ يدرك المزارع أن ثمار عمله تعود إليه لا إلى صاحب الأرض الغائب فى المدينة أو إلى الدائن المرابى ، وأن ثمار المشروعات العامة تعود إلى مجموعة كبير من الشعب ولا تستأثر بها فئات ممتازة منه . ويتطلب تحقيق ذلك ألا يعتبر الإصلاح الزراعى إجراء اجتماعياً فحسب ، بل يجب أن يهدف إلى خدمة الملاك الجدد وتزويدهم بالخبرات والائتمان والآلات وغير ذلك من مزايا الإنتاج الكبير ، مع تجميع الوحدات الصغيرة المتناثرة فى وحدات اقتصادية . وسوف نبوب التدخل الحكومى لتحقيق عدالة التوزيع فى عهد الثورة تحت البنود الثلاثة الآتية :

أولا — زيادة الضرائب :

زيدت معدلات ضرائب كسب العمل والقيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وضرائب التركات فى فترات متتالية منذ سنة ١٩٥٢ ، إلى مستويات لا تقل ، فى الشرائح العالية ، عن المستويات السائدة فى أوربا[٢] . وزيد سعر

---

(١) صدر تشريع خلال كساد الثلاثينيات يخفض إيجار الأراضى الزراعية وأقساط الديون العقارية وفوائدها . وقامت الحكومة بمحاولات فاشلة خلال الحرب العالمية الثانية لفرض الحد الأدنى للأجر الزراعى بخمسة قروش يوميا وضعف ذلك للعامل الصناعى .

(٢) تصل ضريبة الدخل فى المملكة المتحدة إلى ٩٠٪ على الدخل الذى يجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه .

الضريبة العامة تباعاً إلى ٩٥٪ على الدخل الذى يجاوز ٥٠,٠٠٠ جنيه . وفرضت ضرائب تصاعدية جديدة على مجموع التركات قبل تحديد أنصبة الورثة واقتضاء الضريبة عليها وذلك بعد الخمسة آلاف جنيه الأولى . وتدرج سعر هذه الضريبة من ٥٪ على الخمسة آلاف جنيه الثانية إلى ٤٠٪ على ما زاد عن ١٢٠٠٠٠ [١] جنية . وقد زادت حصيلة الضرائب « المباشرة » من ٢,٧ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٣٩ — ١٩٤٠ إلى ٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وإلى ٦٥ مليوناً فى مشروع الميزانية لسنة ١٩٦٥—١٩٦٦ المالية ، مقابل ٢٢٥ مليون جنيه للضرائب الجمركية، وضرائب الإنتاج فى السنة الأخيرة ؛ وكان المنتظر أن يؤدى ارتفاع مستوى الخبرة الضريبية والوعى العام إلى زيادة نصيب الدولة فى الدخل القومى . ويرجع بعض هذه الزيادة إلى هبوط قيمة النقود ، وإلى إحكام الرقابة وتحصيل المتأخرات على الشركات بعد تأميمها ، فضلا عن زيادة الدخل القومى النقدى ومعدلات الضرائب . وبعد ١٩٥٢ زادت حصيلة الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على الدخان وضريبة الملاهى التى يقع الجزء الأكبر من عبئها على محدودى الدخل . كما زيدت رسوم الاستيراد والإنتاج على الكماليات . وليس من الواضح ما إذا كان الصرح الضريبى سيستمر على وضعه الحالى بعد فترة الانتقال أم سيساير الدول الاشتراكية فى الاعتماد على ضرائب المشتريات فى توجيه الطلب . وضرائب كسب العمل لتخفيف فروق الدخل بين مختلف فئات العاملين . ومهما يكن من شىء فإن الإصلاح الزراعى والتأميم خفضا من أهمية الدور التقليدى للضرائب التصاعدية إذ تم علاج التفاوت البغيض فى التوزيع علاجاً مباشراً .

ثانياً — التوسع فى الخدمات الاجتماعية :

امتدت الخدمات الاجتماعية فى عهد الثورة إلى فئات جديدة من السكان ، فزاد دخلهم الحقيقى مباشرة وبطريق غير مباشر ، أى بزيادة قدرتهم على الكسب ، كما زادت المزايا التى تمنحها التشريعات الاجتماعية القائمة وصدرت تشريعات جديدة .

---

(١) تبلغ ضريبة التركات فى المملكة المتحدة الثلث إذا كانت التركة لاتجاوز مائة ألف جنيه، والثلثين إذا كانت تجاوز المليون جنيه .

ومن ذلك التوسع فى التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة ، وتعميم مجانية التعليم فى كافة مراحله مما حقق قدراً كبيراً من المساواة فى الفرص ، والتوسع فى العلاج الطبى للعاملين وخفض أسعار الأدوية ، وفرض الحد الأدنى للأجور فى الصناعة والزراعة عند قدر يفوق المستوى السائد قبلا ، وزيادة المكافآت والمزايا التبعية للأجور فى القطاع العام ، وتحويل العمال الموسميين إلى عمال دائمين ، وزيادة المعاشات ، واعتمادات خفض تكاليف المعيشة ، وكل ذلك تطبيق لما جاء فى الميثاق عن ضرورة نشر الرّعاية الصحية باعتبارها « حقًا مكفولا غير مشروط بثمن » ، وعن حق كل مواطن فى « العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه[1] » و « فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده » فى ظل « حد أدنى للأجور يكفله القانون وحد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب » .

ومن المزايا التى استحدثت بعد سنة ١٩٦٠ تخصيص ٢٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع — أو رقم جزافى تحدده الجمعية العامة حيث لا تتحقق أية أرباح — للعاملين فى شركات القطاع العام والمؤسسات ، بحد أقصى قدره خمسون جنيهًا للعامل ، وتوزيع منحة سنوية تعادل أجر ١٥ يومًا للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة ، واقتصر الأمر فى التطبيق على توزيع ٤٠٪ فقط من المبالغ المعتمدة للعاملين فى الشركات ، وهو ما يعادل التوزيع النقدى ، وتقرر احتجاز القدر المخصص للخدمات المركزية والمحلية ، فى حساب مجمد لدى البنك المركزى . والأثر الاقتصادى لهذه الإجراءات التى اتخذت خلال فترة قصيرة هو زيادة الدخل النقدى للعاملين فى الصناعة والتجارة وتجنيبهم العوز حين المرض والتقاعد والبطالة . وليس من شك فى أننا نصبو جميعًا إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة وتطبيق أحدث التشريعات الاجتماعية ، إلا أنه يجب أن تتناسب الزيادة فى دخلها الحقيقى مع معدلات زيادة الإنتاج ، وألا يزيد الاستهلاك بحال من الأحوال عن بعض الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى وإلا ضاعت الآمال فى التنمية ، وألا تمنح جزافًا بنسب واحدة ، بل تتدرج حسب المجهود والكفاءة والإنجاز . ولا شك فى أن زيادة الأجور وما فى

---

(١) ويتعارض ذلك فى نظر بعض المفكرين مع قبول آلاف الطلاب فى الجامعات دون أن تؤهلهم مواهبهم للاستفادة من التعليم الجامعى أو الصمود له .

حكمها والتوسع فى العمالة كانت من أسباب الزيادة غير المسبوقة فى الاستهلاك التى استرعت الانتباه فى المراحل النهائية للخطة الخمسية الأولى ، كما أنها كانت من أسباب رفع أسعار السلع غير المسعرة بنسب عالية ، وامتداد الارتفاع إلى أسعار التجزئة للسلع الضرورية .

ثالثاً — الإصلاح الزراعى والتأميم :

ورغم أهمية العاملين السابقين فى المدى البعيد . كان العامل الرئيسى فى تخفيف التفاوت فى التوزيع هو الإصلاح الزراعى ونقل ملكية مصادر الثروة الرئيسية إلى القطاع العام ، بعد أن كانت تتركز فى فئة قليلة لاتتجاوز عشرة آلاف شخص . ويدخل فى عداد التشريعات الأولى قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر لعلاج سوء توزيع الأراضى إذ كان هناك سنة ١٩٥٢ ألفا مالك يملكون ١,٢ مليون فدان بمتوسط ٥٥٠ فداناً لكل ، بينما كان هناك مليونامائة يملكون ٨٠٠٠٠٠ فدان بمتوسط يقل عن ٢/٥ فدان لكل . ومنذ سنة ١٩٥٣ وزع عن المنتفعين نحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى المستولى عليها وأملاك أسرة محمد على ومن أراضى الأوقاف والأجانب . وكانت النية متجهة فى بادئ الأمر إلى تحميل الملاك الذين آلت إليهم أراضى الإصلاح ثمناً يعادل سبعين مرة مثل الضريبة ، ويمثل التعويضات التى تقررت للملاك السابقين ، مضافاً إليها ١٥٪ مقابل التكاليف الإدارية . وكان المقرر أيضاً أن يكون السداد على أقساط خلال ثلاثين سنة من تاريخ التمليك ، بفائدة ٣٪ . غير أنه بعد تحديد مائة فدان كحد أقصى للملكية العقارية وإلغاء سندات الإصلاح الزراعى أعفى الملاك الجدد من ثلاثة أرباع الثمن والفوائد . مع احتساب ما دفعوه لسداد الربع الباقى من ثمن الأرض وملحقاتها . وقد أدى وقف تجار الريف عن مباشرة نشاطهم إلى القضاء على قدر كبير من مديونية المزارعين الصغار لهم »[1]

وفضلا عن نزع ملكية ما يناهز مليون فدان ، بما فى ذلك الأراضى البور ، نظم قانون الإصلاح الزراعى العلاقة بين المالك والمستأجر ووضع حداً أقصى للإيجار

---

(١) وزعت الأراضى المستولى عليها فى ملكيات تتراوح بين فدان وثلاثة أفدنة كما سمح القانون ببيع قدر من الأراضى لصغار الملاك .

فى حدود سبعة أمثال الضريبة ، كما أضفى الاستقرار على عقود الإيجار ، فضلاً عن تحديد الحد الأدنى لمدة العقد . وآلت إلى الدولة ملكية أراضى وعقارات من تناولتهم إجراءات الحراسة مع تعويضهم بسندات حكومية بحد أقصى ٣٥٠٠٠ جنيه[١] ، وتناول التأميم أراضى الأجانب وتم تعويض من غادروا البلاد بمقتضى اتفاقيات مع الحكومات المعنية . ويدخل فى عداد الإجراءات التنظيمية الهامة قوانين التأميم المتعاقبة التى حولت أسهم الشركات المساهمة الكبرى إلى سندات بفائدة وأيلولة سندات من فرضت عليهم الحراسة إلى الدولة فيما زاد على التعويض المقرر ، وتعويض من تناولتهم قوانين التأميم بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه من السندات الحكومية . ومن الإجراءات الأخرى فرض حد أقصى للدخل من بعض المصادر . وتخفيض مرتبات الشرائح العليا فى لائحة العاملين بالشركات والمؤسسات العامة . وتخفيض عدد الشركات التى يصرح للفرد أن يكون عضواً فى مجلس إدارتها إلى ست شركات ثم إلى شركتين وأخيراً إلى شركة واحدة ، وتحديد الحيازة الزراعية بالإيجار ، وعدم جواز الوكالة فى إدارة الأراضى الزراعية فيما يزيد على ٥٠ فداناً وفرض حد أقصى (٥٠٠٠ جنيه) للمرتبات وما فى حكمها فى الشركات المساهمة وتخفيض بدل التمثيل وإلغاء الإعفاء من ضريبة التركات الذى كان يتمتع به حملة القرض الوطنى ، وخفض إيجار المساكن المستجدة بعد سنة ١٩٤٤ بنسب تتراوح بين ١٥ و٣٠ فى المائة فضلا عن انتقال ملكية العمارات المملوكة لمن تناولتهم الحراسة إلى شركات التأمين .

وبعد هذه التشريعات أصبح القطاع الفردى المنظم محدود النطاق، ولا يتصور أن يدر أرباحاً طائلة عن المشتغلين به أو على حملة القيم المنقولة تنتقص من الفائض القومى القابل للاستثمار المنتج . كما أصبح الإثراء من استغلال الأراضى ، فى حدود الملكية القصوى ، أمراً مستحيلا . وأدى تقلص ثروة كبار الملاك وأرباب الأعمال فى القطاع الخاص المنظم إلى تضاؤل دخل أصحاب المهن الحرة . وقد أدت هذه التشريعات جميعاً إلى خفض الفوارق الشاسعة فى توزيع الثروة والدخل التى

---

(١) رفضت الدولة منح حملة سندات الإصلاح الزراعى حق الاقتراض بضمانها واستثمار حصيلة القروض فى الشركات المختلطة على غرار ماحدث فى اليابان فى أواخر القرن الماضى .

كانت سبة عار فى جبين مصر[1] . وليس من شك فى تحسن المركز النسبى لعمال الصناعة إثر التوسع فى التصنيع وازدياد دخل ملاك الأراضى الجدد والمستأجرين . ومن جهة أخرى ليس من شك فى اختفاء معظم الثروات العقاربة الضخمة وتلك الممثلة فى أوراق مالية وتخفيض دخل أصحاب السندات بمقدار الفرق بين الأرباح التى كانوا يحصلون عليها قبلا وبين سعر الفائدة المنخفض على الحد الأقصى للملكية ، فضلا عن إحكام جبابة الضرائب . ولم تصب التشريعات المدخرات التى اتخذت شكل مقتنيات فنية أو مجوهرات والتى كانت تتمثل فى ودائع أو سندات حكومية أو بوالص تأمين خلا من وضعوا تحت الحراسة ، وأصابت التشريعات وما تلاها من هبوط أسعار الأوراق المالية كبار المساهمين وصغارهم على حد سواء وخاصة من تحولوا منذ الحرب الأولى إلى الاستثمار فى القيم المنقولة ، ولو أنه اتخذت بعد ذلك عدة إجراءات للتخفيف من وقع تلك التشريعات على محدودى الدخل ، وعلى المدينين بضمان أوراق مالية . ولقد كان من المستطاع تجنب بعض المفارقات التى حدثت لو فرضت ضريبة رأسمالية غير متكررة على كافة أنواع الثروة حسبما اقترح فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولو أنه تعترض مثل هذه الضريبة صعوبات إدارية بالغة .

ولم تؤد هذه الإجراءات جميعًا برغم شمولها إلى القضاء على الفقر ، ولم يكن يتصور أن يتحقق ذلك فى فترة وجيزة . فلا يزال الحد الأدنى للأجور فى شركات القطاع العام ٧٢ جنيهًا سنويًا رغم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود إلى ثلث ما كانت عليه قبل الحرب . ولايزال الحد الأدنى المستهدف للأجور اليومية فى الزراعة ١٨ قرشًا والحد الأدنى للأجر الشامل لعمال الصناعة البالغين ٢٥ قرشًا . وبرغم تحسن الأحوال المعيشية لعمال الصناعة وصغار ملاك الأراضى لم يطرأ على الإسكان الشعبى والريفى تحسن يذكر . وليس من شك فى أن زيادة الاستثمار مع خفض الفوارق بين الطبقات كانت تؤدى إلى رفع مستوى معيشة الكثرة بدرجة أكبر لولا الزيادة غير المسبوقة فى السكان وضغطهم على موارد الثروة المحدودة . فقد زاد سكان مصر

---

(١) لاتزيد المساحة المملوكة لأفراد تزيد ملكيتهم على ١٠٠ فدان (١٩٦٢) عن ٦٪ من الرقعة الزراعية .

خلال الفترة ١٩٥٢ــ ١٩٦٥ بنحو ثمانية ملايين نسمة ، أى بمقدار الثلث تقريباً . وتظهرنا الإحصاءات على تطور دخل الأسرة الريفية فى السنوات الأخيرة . فى منتصف سنة ١٩٦٥ مثلا كان يعيش خارج المناطق الحضرية ٢٢ مليون نسمة (نحو ٤ ملايين أسرة) بينما قدر الدخل المتولد من الزراعة بنحو ٤٢٠ مليون جنيه ، أى بمتوسط مائة جنيه للأسرة تقريباً . ونظراً لتفاوت الملكية الزراعية ، مع غلبة الملكيات التى تقل عن فدان ، والعمال الزراعيين الذين لم تتح لهم فرصة التملك ، يمكن القول بأن نصف أسر الريف تقريباً يعيش على دخل سنوى يتراوح حول ٧٥ جنيهاً[1] ، وهو دخل لا يزيد كثيراً عن دخل العامل الزراعى الذى يعمل معظم الوقت . نخلص من ذلك إلى أن أثر الإصلاح الزراعى فى التوزيع لم يكن بالقدر المتوقع ، نظراً لقلة الأراضى الموزعة والمستصلحة ، وازدياد سكان الريف ولتحول معامل التبادل الخارجى لغير صالح مصر خلال السنوات العشر الأخيرة . فقد هبطت أسعار القطن مقومة بالدولار فى أوائل سنة ١٩٦٢ إلى نحو ٦٠ ٪ مما كانت عليه عند قيام الثورة ، وصاحب ذلك ارتفاع أسعار الواردات من الآلات والمعدات والمصنوعات . أضف إلى ذلك ازدياد الإنفاق على التسليح والصناعات الحربية لمواجهة خطر إسرائيل وحلفائها. وقد ذكر رئيس الجمهورية مؤخراً أن هذا الإنفاق يبلغ مائتى مليون جنيه سنوياً ، أو ما يناهز ثلثى الاستثمار السنوى المقدر فى الخطة الأولى .

بقيت كلمة أخيرة عن النتائج الاقتصادية المترتبة على التشريعات الجديدة وأهمها زيادة نصيب الحكومة فى حقوق التملك والقضاء على حق الأفراد فى ارتياد مصادر الإنتاج ، وتحول الجزء الأكبر من دخل كبار ملاك الأراضى إلى صغارهم وإلى المستأجرين دون أن تشترك الحكومة فى ذلك بنصيب . ويترتب على كل أولئك أن تقل قدرة الأفراد على الإدخار بانتفاء الدخول الكبيرة التى يزيد الميل الحدى للادخار لدى أصحابها ، مع زيادة دخل صغار الناس ممن يرتفع لديهم الميل الحدى للاستهلاك ، والنتيجة المنطقية لذلك هى ضرورة زيادة الإدخار الجماعى والادخار الحكومى وخاصة فى قطاع الأعمال المنظم . ولا شك أن التخفيضات

---

(١) تصل هذه النسبة فى الهند إلى ٨٠ ٪ من عدد الأسر .

المتعاقية فى أجور المساكن وإحكام تنفيذها ، ورفع سطوة الملاك عن المستأجرين ، والشعور السائد الذى خلقته الدعاية ضد ملكية الثروة العقارية ، كل ذلك يضعف الحوافز على الاستثمار فى المبانى الجديدة وفى صيانة المبانى القائمة ، وينقل إلى عاتق السلطات المركزية والمحلية عبء الإسكان فى المدن والريف وتعويض الاستهلاك.

وعلى الرغم من منطق الحوادث تواصل أجهزة الإعلام والدعاية جهودها لزيادة الادخار الفردى ، وترفع الحكومة أسعار الفائدة السوقية لجذب المدخرات ، بينما انعقد الرأى بين الاقتصاديين منذ كينز على أن حجم الإدخار ينفعل بالأحداث الاقتصادية ألا وهى تغير الدخل والإنفاق والعمالة والاستثمار ، ولا يتأثر تأثراً ملحوظاً فى الأجل القصير بتغير سعر الفائدة السوقية . والدليل على ذلك أن ودائع صناديق توفير البريد لم تزد زيادة محسوسة برغم رفع أسعار الفائدة منذ الحرب الأخيرة من ١٪ إلى ٣٪ . وقد أدى رفع فائدة الودائع الثابتة لدى البنوك إلى تحول جانب كبير من الحسابات الجارية الكبيرة وجلها لشركات القطاع العام إلى ودائع لأجل دون زيادة تذكر فى المدخرات الجديدة . ولا مانع من الدعاية طالما يدرك المسئولون مدى جدواها وضرورة الاعتماد على الإدخار الجماعى وادخار القطاع العام والحكومة لتمويل التنمية فضلا عن ضرورة حصول الدولة على بعض الفائض الاقتصادى فى الريف [1] .

---

(١) تحصل الحكومة على ٢٥٪ من القيمة التقديرية للأراضى الموزعة على المنتفعين من الإصلاح الزراعى .

الفصل الثانى

تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية

كان التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية على مر العصور أوسع نطاقاً فى مصر منه فى الدول المماثلة لها فى مراحل النمو . وذلك أمر طبيعى فى بلاد تعتمد على الرى ، حيث تتطلب الزراعة تعاوناً وثيقاً بين الأفراد وتدخلا من الحكام ، بعكس الحال فى البلاد التى تعتمد على الأمطار . وبعد قرون من الإهمال الشامل لموارد الثروة خلال الحكم العثمانى تولت الحكومة ، وحفنة من رجال الأعمال الأجانب خلال القرن التاسع عشر عبء « التجديد فى الاقتصاد المصرى » ، فى مرحلة الإعداد للتنمية التى وصفها الدكتور حسين خلاف بإسهاب وتعمق فى دراسته الرائدة [1] . وبدأ التدخل الكبير على عهد محمد على . ثم قامت الحكومات المتعاقبة بإنشاء مشروعات الرى والصرف والمواصلات إلى جانب التوسع فى وظائفها التقليدية . ولقد تناقص التدخل الحكومى فى مصر كثيراً بعد سنة ١٨٧٥ عما كان عليه فى النصف الأول من القرن ، وترك للقطاع الخاص الأجنبى تزويد المدن بالمنافع العامة ووسائل النقل ، كما تولت الشركات الأجنبية التجارة الخارجية والصناعات الزراعية واستصلاح الأرض وعمليات الائتمان التجارى والعقارى والتأمين .

وازداد تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى . إذ ساعدت الصناعة الناشئة بالحماية الجمركية بعد سنة ١٩٣١ [2] مما خفض بعض مخاطر الاستثمار ، وتدخلت بحذر لتفضيل المصنوعات المصرية فى المناقصات الحكومية والشراء المباشر . ولحماية الطبقات العاملة الضعيفة كالنساء والأطفال ، ولتحسين ظروف الوقاية من الإصابات والأمراض فى المصانع والمناجم ، إلا أن تلك التشريعات لم تحقق أهدافها نظراً لضعف النقابات وعظم نفوذ أرباب الأعمال

---

(١) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث : مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٢) فى سنة ١٩٥٠ خفضت الرسوم القيمية على المراجل والغلايات والمولدات والمواد الاولية إلى النصف .

وعدم الرضا عن عقابهم وكثرة حالات الإفلاس والتوقف عن الدفع فى المنشآت الصغيرة العائلية فضلا عن ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش . وبالمثل قامت الدولة باستكمال الثغرات فى التشريع المدنى والتجارى وفى أجهزة الائتمان ، مع تزويد تلك الأجهزة بالأموال بالاشتراك مع رأس المال الخاص . واهتمت الحكومة بدراسة مشاكل الصناعة والتعليم الفنى . وبإيفاد البعثات الإنتاجية إلى الخارج . وكان المبعوثون هم المعين الذى غذى شركات القطاع العام بالمديرين والخبراء. وعلى أثر التوسع الصناعى ، اختص أحد وكلاء وزارة التجارة بالإشراف على مصلحة الصناعة التى حولت بعد ذلك إلى وزارة مستقلة . ومع ذلك لم يحدث انطلاق صناعى يذكر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يزد عدد المصانع التى تشغل خمسة عمال أو أكثر ، وهى مقياس التصنيع الحقيقى ، عن ١٠٠٠٠ مصنع سنة ١٩٥٢ يشتغل بها زهاء ٣٥٠٠٠٠ عامل، وهو رقم ضئيل نسبياً إلى احتياجات البلاد .

وأنشأت الحكومة فى فترة مابين الحربين عدداً من المزارع النموذجية ، وأشرفت على البحوث العلمية لتحسين المحاصيل واستنباط أنواع جديدة ، وتعميمها. ودرجت منذ الثلاثينيات على تحديد الحيازة التى تزرع بمختلف المحاصيل ، بقصد تحقيق توازن أفضل بين الطلب على القطن والعرض منه ، ولتأمين حاجة البلاد من الحبوب ، وتطورت تلك السياسة إلى تقييد المساحة المزروعة قطنا والتدخل المباشر للشراء فى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة بقصد رفع سعر التصدير وحماية المنتجين برغم أن التجارب أثبتت عدم جدوى ذلك فى الأمد الطويل . وكان إنشاء بنك التسليف الزراعى ذا أثر فعال فى تخفيض أسعار الفائدة فى الريف ، وتباعاً زاد إشرافه على توزيع البذور والسماد والمبيدات الحشرية . وفى فترة مابين الحربين تم بناء جبل الأولياء وإعادة بناء القناطر الخيرية ومحطات الصرف الكبرى فى الدلتا .

وكان من مظاهر تدخل الحكومة فى التجارة تنظيم أسواق القطن ومراقبة مايعتورها من اضطراب خلال فترات الكساد والحروب ، ومن انحراف عند اشتداد وطأة المضاربة ، وكانت الحكومة تضطر أحيانا إلى وقف التعامل فى البورصات وفرض حدود دنيا أو قصوى للأسعار . وفى مستهل الحرب العالمية الثانية عطلت

بورصة العقود وظلت معطلة حتى سنة ١٩٤٨ ، حين أعيد فتحها لفترة وجيزة . وعطلت مرة أخرى سنة ١٩٥٢ حين تدخلت الحكومة لشراء المحصول مباشرة . وفى سنة ١٩٥٥ أعيد فتح البورصة بعد سد ماكان فى تشريعها من ثغرات ، وعطلت بورصة العقود نهائياً سنة ١٩٦١ عند ماتبين عدم جدوى استمرارها فى ضوء الظروف المتغيرة ، وخاصة مع تعذر إجراء عمليات المراجحة (الاربتراج) مع البورصات الأجنبية ودخول الهيئات الحكومية الكبيرة وخاصة فى دول الكتلة الشرقية . وبعد زهاء قرن من حرية التجارة انتقلت عملية تمويل القطن وتسويقه إلى القطاع العام وعطلت بورصة البضاعة الحاضرة سنة ١٩٦٢ . وبالمثل شهدت بورصات الأوراق درجات متفاوتة من التدخل الحكومى لتحديد التقلبات ، مع فرض حدود دنيا أو قصوى للأسعار .

واتسع نطاق التدخل الحكومى منذ الحرب العالمية الثانية ، وفرضت الرقابة على النقد وامتدت تباعا إلى العمليات الجارية والرأسمالية على حد سواء ، واستتبع ذلك تحديد العملات الأجنبية التى تقبل سداداً لأثمان الصادرات والخدمات ، وتعديل قائمة العملات المقبولة بين حين وآخر تبعا لما يعتور عملات المناطق النقدية من تحسن أو تدهور . وقبيل الثورة أدخل نظام تعدد أسعار الصرف . وكانت الحكومة تغير العلاوة المحددة فوق سعر التعادل الرسمى بقصد تشجيع بعض الصادرات ، وتقييد الاستيراد بوجه عام ، أو الاستيراد من مناطق نقدية لا تتوافر عملاتها للبلاد بالقدر الكافى . وأحياناً كانت الحكومة تقيد تصدير بعض الحاصلات الزراعية والمصنوعات خشية أن يؤدى ارتفاع الأسعار العالمية إلى حرمان السوق المحلية منها ، وعمدت الحكومة عند تراكم المخزون إلى مقايضة القطن بالحبوب والسماد ، ومن ذلك الصفقة التى عقدت مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٥٢ لمقايضة ٢٨٠٠٠ طن من القطن مقابل ٢٦٦٠٠٠ طن من القمح و١٩٠٠ طن من الذرة ، كما كانت تعقد مزايدات لبيع الأقطان « بالعملات الصعبة » بأسعار تقل عن الأسعار السائدة بالجنيه المصرى .

وحاولت الحكومات المتعاقبة دون جدوى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة إبان الحروب وفى أعقابها ، نظراً لتضخم وسائل الدفع إلى درجة لا يجدى معها تقييد

الاستهلاك . وكان نظام البطاقات معيباً يحدد نصيب الفرد من السلع الضرورية تبعاً لحظة من الثراء والنفوذ . وصدرت قوانين لتحديد أرباح المنتجين والمستوردين [1] وتسعير السلع جبرياً ، إلا أن نجاحها كان محدوداً بسبب ضعف أجهزة الرقابة وتباين أنماط الاستهلاك . ومع ذلك أصابت الحكومة بعض النجاح فى تثبيت أسعار عدد من سلع الاستهلاك الشعبى ، وذلك بالغاء الضرائب على الواردات منها وباستخدام الأرباح المستمدة من عمليات التصدير الحكومية فى استيراد الحبوب وبيعها بالأسعار العالمية . كما قبلت شركات البترول رفع أسعار البنزين واستخدام الدخل الإضافى فى تخفيض أسعار الكيروسين ، وهو الوقود الشعبى ، حتى لا تتأثر بتخفيض قيمة العملة بعد سنة ١٩٤٩ . ويرجع منشأ اعتمادات خفض تكاليف المعيشة إلى الحرب العالمية الثانية عند ما ارتفعت أسعار الجملة بنسب متزايدة وصلت إلى ٢٧٪ فى ذروة التضخم سنة ١٩٤٣ . وزادت تلك الاعتمادات من مليونى جنيه سنة١٩٤٥ إلى ١٦ مليون‌جنيه سنة١٩٤٨ وإلى٥٠ مليوناً فى الوقت الحاضر ، وهى تمثل عبئاً كبيراً على الميزانية لصالح سكان المدن بغض النظر عن مدى المقدرة على الدفع .

وثمة مظاهر أخرى للتدخل منذ انتقال مقاليد الحكم إلى المصريين ، منها فرض الرقابة على البنوك عن طريق البنك الأهلى بعد تمصيره ودعم سيطرة الدولة عليه برغم أنها لم تحاول اتباع سياسة نقدية إيجابية ، والإشراف على شركات التأمين عن طريق مصلحة التأمين ، وشجعت الحكومات المتعاقبة زيادة نسبة رأس المال المصرى فى الشركات ، وساعد على ذلك استخدام الأرصدة الاسترلينية بعد الحربين العالميتين فى شراء بعض ما كان متداولاً من الأوراق المصرية فى البورصات الخارجية ، ومن أمثلة ذلك زيادة نسبة رأس المال المصرى فى البنك الأهلى من ٤٠ ٪ سنة١٩٥٦ إلى ٨٠٪ سنة ١٩٦٠ ، وزيادتها فى البنوك العقارية وشركات المنافع العامة والشركات التجارية والصناعية الكبرى زيادة ملحوظة [2] . وشجعت الحكومة بنك مصر ، رائد

---

(١) على أساس نسبة مئوية من ثمن التكلفة (سيف) توزع بين المستورد وتاجر الجملة وتاجر التجزئة .

(٢) قدر كروتشلى أنه بين ١٩٠٢ و ١٩٣٤ زادت نسبة سندات القروض العامة المملوكة فى مصر من ١٠ / إلى ٦٠ / ونسبة أسهم الشركات المساهمة من ٢٢ / إلى ٤٦ / ونسبة سندات الشركات من ٩ / إلى ٥٨ / .

الرأسمالية الوطنية عند إنشائه ، وعند ما اعترضت سبيله بعض الصعاب الطارئة سنة ١٩٣٩ . واستمر التمصير فى الشركات المساهمة بصدور تشريع ينص على أن يكون ٧٥٪ من الموظفين و ٩٠٪ من العمال من المصريين ، على أن يتقاضوا ٦٥٪ على الأقل من مجموع المرتبات و ٨٠٪ من مجموع الأجور . واستمر التدخل على نطاق متزايد فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٠ ، وكان هدفه فى بادئ الأمر علاج الركود وإصلاح ميزان المدفوعات وسد العجز الكبير فى الميزانية الذى واجه حكومة الثورة . وقامت الحكومة بشراء القطن وتمويله وتحديد الأسعار بقصد التوفيق بين صوالح المنتجين واعتبارات التصدير . وكان السعر المحلى يزيد فى سنوات الكساد على السعر العالمى ، بينما استهدف التدخل فى سنوات الرواج حصول الخزانة على إيراد يعوض خسائر الدعم ، عن طريق فرض ضرائب الصادر عند ارتفاع دخول المنتجين ارتفاعاً مفاجئاً بسبب ازدياد الطلب العالمى أو تخفيض العملة . وواصلت وزارة الزراعة جهودها ، بمعاونة المجلس الدائم لتنمية الإنتاج ، لتحسين المحصولات ، وقامت بتجربة رائدة فى محافظة المنيا لمنع تدهور القطن الأشمونى ، ونجحت فى نشر زراعة القطن المنوفى ذى الغلة الوفيرة على حساب الكرنك الذى تدهور نوعه وتناقص إنتاجه حتى اختفى تماماً سنة ١٩٦٤ . وتضاعفت جهود الحكومة لدعم بنك التسليف الزراعى . وإنشاء التعاونيات ودعمها « كمنظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها » ، ولو أن الطريق إلى هذا الهدف السامى ملئ بالصعوبات ، إذ يتوقف نجاح التعاون على ارتفاع مستوى الوعى ، وعلى بذل جهود مضنية من قبل المشرفين عليه . ويتصل بذلك أيضاً على حد قول الميثاق « خفض الحلقة التى لا داعى لها من الوسطاء » . وبعد تعميم التسويق التعاونى اختفى تجار الداخل الذين طالما أوقعوا الاضطراب فى سوق القطن دون أن يؤدوا وظيفة اقتصادية ذات بال .

وقد حدث تغير كبير فى ملكية الأرض وحيازتها إثر صدور قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ . ولا داعى هنا للإسهاب فى وصف تطوراته وتعديلاته المتعاقبة ، فقد وفاها المهندس سيد مرعى حقها من البحث [١] ، كما أشرنا إليها

---

(١) فى كتابه « الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى مصر » .

بإيجاز فى الفصل الماضى ، ولاتوجد فى الوقت الحاضر أية قيود على اقتناء الأراضى فى حدود المائة الفدان المصرح بها للأسرة ، ولو أن الميثاق يشير إلى أن حكمة المشرع تقضى « ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدى إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى أو للغير » وقد قل الإقبال على اقتناء الأراضى كثيراً نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى الطبقة التى كانت تعتبر ملكية الأرض أحسن أنواع الاستثمار فضلا عن كونها دليل الجاه والعزة ، وللاعتقاد السائد بأن حكومة الثورة لا تنظر بعين الرضا إلى تملك الأرض لغير من يفلحها .

وقد تحقق القضاء على الإقطاع كسلطة سياسية وكقوة موجهة ، وهو الهدف الذى حظى بأولوية عالية فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعهد الجديد ، وتأكد ذلك بعد استبعاد ملاك الأراضى الذين تناولتهم إجراءات الحراسة من الريف واقترنت هذه التطورات بزيادة الملكيات الصغيرة زيادة كبيرة لأن « التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة وإنما هو يؤمن بالملكية الفردية فى حدود لا تسمح بالإقطاع وبشرط الاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة واستخدام أحدث الآلات والوسائل العلمية مع إنشاء نقابات للعمال الزراعيين »[1] .

وبالمثل استمر التدخل الحكومى فى مجال الاستثمار خلال المرحلة الأولى من التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ — ١٩٥٨ ، وهى مرحلة التعاون مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الفردى . وكان من الإجراءات الأولى فى هذا الصدد إنشاء مجلس الإنتاج » لتجميع المدخرات وتحريكها فى اتجاه التنمية » ، وتعديل قانون الشركات المساهمة بقصد إزالة العقبات التى تعترض إنشاء الشركات وزيادة رأسمالها ، وأعد لهذا الغرض نموذج موحد لعقد التأسيس والنظام الأساسى ، وكان من أهداف التشريع أيضاً تشجيع استثمار المصريين فى الشركات المساهمة وتخفيض قيمة السهم إلى جنيهين ومنع تلاعب المؤسسين[2] . واقترن ذلك بصدور قوانين دعم رأس المال

---

(١) الميثاق ، وقد قدم الرئيس جمال عبد الناصر الميثاق إلى مؤتمر القوى الشعبية لإقراره ١٩٦٢ .

(٢) وخاصة باصدار الأسهم العينية وحصص التأسيس .

الأجنبي[١] وتشجيع الاستثمار الفردى الجديد فى قطاعات حيوية محددة مثل الصناعة والتعدين والفنادق واستصلاح الأراضى عن طريق إعفاءات ضريبية سخية لعدة سنوات على ما يعاد استثماره من الأرباح المحتجزة للشركات . وشجعت الحكومة بعد حرب القنال تحويل البنوك الأجنبية إلى بنوك مصرية ، وإدماج البعض فى البنوك المصرية القائمة. وحدثت محاولة جدية لزيادة فاعلية البنك الصناعى إلا أنها باءت بالفشل ، كما اشتركت الحكومة مع الأفراد والشركات المساهمة الكبرى فى إنشاء شركات خصص للاكتتاب فيها بعض حصيلة قروض الإنتاج الأولى ، واكتتبت فيها أيضاً الهيئات العامة ذات الفائض مثل وزارة الأوقاف وصناديق التأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد وهيئة القناة . وقد انتقل الإشراف على هذه الشركات بعد ذلك إلى المؤسسة الاقتصادية ، ثم إلى المؤسسات العامة النوعية.

وكانت الحكومة تحث الأفراد فى أوئل الثورة على الاستثمار فى الشركات المختلطة الجديدة، وعلى تمصير الشركات الأجنبية واقتناء الأوراق المالية بوجه عام. وعمدت فى سبيل ذلك إلى التدخل عن طريق البنوك التجارية وهيئات الاستثمار والادخار لدعم البورصة ومنع التقلبات العنيفة فى الأسعار . غير أن هذا الاتجاه تغير تماماً على أثر التأميمات المتعاقبة التى كانت بداية المرحلة الثانية من سياسة الحكومة إزاء الاستثمار الخاص، وتلا ذلك انخفاض أسعار الأوراق المالية وتعذر تداولها بعد سنة ١٩٦٠ وأصابت الخسائر الرأسمالية كبار المساهمين وصغارهم ، سواء فى الشركات العتيدة أو فى الشركات المختلطة الجديدة ، مما أضعف الحوافز على الاستثمار فى الأوراق المالية، وأثار الشكوك حول نوايا الحكومة ، وخاصة بعد تخفيض فائدة سندات الإصلاح الزراعى من ٣٪ إلى ١½٪ وإلغاء الإعفاء من ضريبة التركات الذى كان يتمتع بل حملة سندات القرض الوطنى ، وعدم وفاء الحكومة بالتزامها فى ضمان أرباح بعض الشركات فى الموعيد المقررة .

واتخذت الدولة بعد الثورة إجراءات لتشجيع الصناعة وحمايتها ، نذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتى ١٩٥٢، ١٩٥٤ إلى ١٠٠٪،

---

(١) ألغى هذا القانون ١٩٦٢ .

وعلى الأصناف التى يكفى الإنتاج المحلى منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠ و ٥٠٪ ، وتكرر حظر استيراد بعض المصنوعات بتاتاً ، وتقييد استيراد البعض الآخر لإتاحة الفرصة لتسويق إنتاج المصانع الجديدة ، وعلاج عجز ميزان المدفوعات . ومن جهة أخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات . وأعفيت الصادرات الصناعية من رسم الإنتاج ، مع التوسع فى منح الدروباك وفى تطبيق نظام السماح المؤقت . وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة أيضاً تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط العسيرة التى وضعت أصلا لصالح الدول الأجنبية ، وأخيراً اقترن التشجيع بإنشاء صناديق لدعم صناعات القطن [1] والحرير الصناعى والأسمنت وتشجيع تصديرها ؛ وهو تمول من حصيلة رسم الإنتاج أو رسم الدعم الذى يمثل نسبة مئوية من ثمن المواد الأولية أو من المهايا والأجور .

وكان التدخل الحكومى فى السنوات الأولى للثورة يتخذ أحياناً شكلا مباشراً ، ومن ذلك توزيع بعض السلع النادرة مثل الأسمنت وحديد المبانى عن طريق التراخيص حسب أولويات محددة بدلا من رفع أسعارها ، وهو الوسيلة التقليدية لتحقيق توازن الطلب والعرض . ومن ذلك أيضاً بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمى المخفض ، وحظر تصدير بذرة القطن والقطن الأشمونى وبعض المواد الأولية إلا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية ، وتكليف المهندسين بالعمل فى قطاعات محددة بأجر يقل عن أجر التوازن ، وتحريم إنشاء مصانع جديدة إذا كانت الوحدات القائمة كافية . وصدر فى سنة ١٩٥٤ قانون يحظر استيراد العدد والآلات المستعملة لبعض الصناعات إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة ، برغم ما فى ذلك من فائدة للدول النامية لتستفيد من سعى الدول الصناعية العظمى للتخلص من آلات حسنة الأداء تحتاج إلى قدر كبير من العمل ، وهو عنصر الإنتاج الأكثر ندرة فى تلك البلاد . وفى سنة ١٩٥٨ خول وزير الصناعة حق الإشراف على التنمية

---

(١) من أغراض الصندوق دفع فروق تصدير عن الغزل والمنسوجات لتعويض المصانع عن الفرق فى ثمن القطن المصرى المستخدم فى إنتاج الغزل السميك بالنسبة للأقطان الرخيصة التى تدخل فى إنتاج الغزل المنافس ، كما يدفع إعانة تشجيعية عن صادرات الغزل الرفيع .

الصناعية ، وترخيص المنشآت الجديدة ، وإقرار التوسع فيها أو تغيير غرضها . كما حظر على المنشآت الصناعية فى « الصناعات الأساسية أو الاحتكارية » وقف إنتاجها إلا بإذن وزير الصناعة ، وبهذا تحققت السيطرة الكاملة للدولة على الاستثمار الصناعى الجديد . . وفى هذه الفترة استكملت تشريعات العمل والعمال بفرض الحد الأدنى للأجور الصناعية وتحديد ساعات العمل (٤٢ساعة) ، والفترة القصوى للتدريب ، وتقييد الفصل التعسفى الذى أثار ثائرة المنظمين دون مبرر ، ومنح العمال الزراعيين حق تكوين النقابات ، وإشراك العمال فى الإدارة والتوسع فى تطبيق الخدمة الطبية وأنظمة التأمين والمعاشات ومكافآت ترك الخدمة فى القطاع العام ، فضلا عن تحسن جهاز مصلحة العمل وزيادة فعاليته .

وليس فى كل ذلك من جديد. فقد ازداد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية حتى فى الدول الرأسمالية فوق تدخلها للأغراض التقليدية المستقرة وهى علاج سوء توزيع الدخل وتأمين سلامة وحماية الفئات الضعيفة من الاستغلال. ويرجع ازدياد التدخل الحكومى بعد الحرب العالمية الأولى لعدة أسباب أهمها : اتجاه الشركات ذات الطابع الاحتكارى إلى الاندماج وتكوين الشركات القابضة وعقد اتفاقات الكارتل لتحديد الأسعار ومناطق النفوذ وتفاقم البطالة والمضاربة وإفلاس آلاف البنوك والشركات إبان الكساد العظيم وتدهور أسعار المحاصيل ، والخوف من أن يؤدى هبوط الدخل الزراعى إلى تفاقم البطالة فى الصناعة وإلى حلقة مفرغة من الانكماش . واستخدمت الدول الرأسمالية فى علاج الكساد الأسلحة النقدية التقليدية وهى خفض سعر الخصم وأسعار الفائدة السوقية ، والتدخل فى سوق الأوراق المالية شراء لزيادة سيولة البنوك إلى جانب الأسلحة المالية مثل خفض أسعار الضرائب. واستحدثت إبان كساد الثلاثينات سياسة الإنفاق التعويضى بإحداث عجز فى الميزانية. وينادى بعض رجال الاقتصاد الغربى من غير الاشتراكيين بتأميم الصناعات الكبيرة والمنشآت المالية التى تطورت إلى مؤسسات محتكرة يخشى معها احتدام التعارض بين الصالح الخاص والصالح العام ، مع تعذر الرقابة الإدارية والتشريعية عليها ، ويعتبرون هذا التطور أمراً لامناص منه لمواجهة الاحتكار.

الفصل الثالث

توسيع قاعدة القطاع العام وتطور التخطيط

نواصل دراسة السياسة الاقتصادية للثورة ونشرح فى هذا الفصل مدى توسع القطاع العام . ويرجع بدء التدخل المباشر إلى فرض الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة سنة ١٩٥٤ . وإخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة . وفى سنة ١٩٥٦ تقرر تأميم شركتى السكر والتقطير بعد تعذر تسوية المشاكل المعلقة بينهما وبين الحكومة ، وأممت شركة قناة السويس فى يولية من نفس العام . وعلى أثر العدوان الثلاثى فرضت الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وأملاك رعايا الدولتين ، وكانت تؤلف نسبة كبيرة من رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر . واستقر الرأى على تأميم النصيب الفرنسى والبريطانى فى الشركات المساهمة الهامة ، وبدأ بعد ذلك « تمصير » البنوك وشركات التأمين الأجنبية التى لم يتناولها التأمين ، وصدر تمهيداً لذلك تشريع يقضى بتحويل أسهم الشركات المساهمة جميعاً إلى أسهم اسمية . وكان التأميم مقصوراً . حتى سنة ١٩٦٠ على المصالح الأجنبية وبعض معاقل الاحتكار الكبرى التى اتسمت تصرفاتها فى نظر الحكومة « بالانحراف أو الاستغلال » .

وبعد سنة ١٩٦٠ تتابع صدور تشريعات التأميم التى أدت فى النهاية إلى انتقال ملكية قطاعات الإنتاج الهامة إلى الدولة ، وتعويض أصحابها بسندات اسمية قابلة للتداول ، تحمل فائدة خاضعة للضرائب تتراوح بين ٤٪ و ٥٪ . وكان تقدير قيمة المنشآت المؤممة يتم عن طريق تقويم الأصول والخصوم بواسطة لجان حكومية ، أو على أساس أسعار إقفال البورصة فى تاريخ سابق على التأميم . وأحياناً كانت تنتقل إلى القطاع العام ملكية الأصول وما يعادلها من الخصوم ، بحيث لا يلتزم بما زاد على ذلك من الديون . وفى سنة ١٩٦٠ أمم البنك الأهلى وبنك مصر . ونظراً لضخامة محفظة بنك مصر أتاح التأميم للحكومة الإشراف على جانب هام من قطاع الصناعة

الكبيرة . وتلا ذلك تأميم تجارة الأدوية وصناعتها وشركات كبس القطن ، ثم صدرت القوانين ١١٧و١١٨و١١٩ لسنة ١٩٦١ لتأميم البنوك وشركات التأمين تأميماً كاملا ، وتأميم بعض الشركات الكبرى تأميماً نصفياً ، وتحديد عشرة آلاف جنيه كحد أقصى لملكية أى فرد فى مجموعة محددة من الشركات . وخلال سنة ١٩٦٢ تقرر تطبيق القانون ١١٧ الخاص بالتأميم الشامل على بيوت تصدير القطن وشركات الحليج والنقل البحرى والمقاولات والتجارة الخارجية والغزل والنسج وغيرها من الشركات التى أخضعت قبلا للقوانين ١١٨و١١٩ لسنة ١٩٦١ . وتقرر إنهاء عقود المناجم والمحاجر التى يستغلها الأفراد وشركات القطاع الخاص ، وإسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والترام الأجنبية ، كما تقرر تأميم شركة شل للبترول دون شركات التوزيع الأجنبية الأخرى . وبعد ذلك حولت أسهم الجمعية التعاونية للبترول إلى شهادات استثمار البنك الأهلى . هذا ولم يطبق التأميم الكلى على شركات الحديد والصلب والخزف والصينى والورق رغم انطباق المعايير التى حددها الميثاق للتأميم عليها . ومن الطبيعى بعد هذه الإجراءات أن تصبح بورصة الأوراق المالية أثراً بعد عين ، وأن يتعذر عليها أداء وظائفها التقليدية فى توجيه الاستثمار الفردى الجديد وتحديد أسعار الأوراق المتداولة وإتاحة الفرصة للتعامل فيها بيعاً وشراء . كما كان من الطبيعى أن تلتزم البلاد بتعويض مالكى الأصول المحلية من الأجانب بالسحب على أرصدتها المحددة من العملات الأجنبية ، وأن تصرف النظر بتاتاً عن الاستثمار الأجنبى الفردى .

ونظراً لما أصاب صغار المساهمين من أضرار إثر تدهور أسعار الأوراق المالية سمح لهم ببيع قدر معين من سندات التأميم إلى البنوك، وسمح للمساهمين فى بعض الشركات باستبدال ما بحوزتهم من أسهم بشهادات استثمار البنك الأهلى المصرى . وتقرر رفع أسعار الأسهم فى الشركات المختلطة ، أسوة بأوراق القروض الحكومية ، بنسبة معينة سنوياً ، حتى تصل إلى القيمة الإسمية بعد عشر سنوات ، وأن تشترى البنوك التجارية ما يعرض عليها من هذه الأسهم بالأسعار المتزايدة . وهكذا رفع الحيف الشديد الذى وقع على صغار المستثمرين فى الشركات التى أسست تحت رعاية الحكومة ، وكان له أثره فى إضعاف الحوافز على الاستثمار وذيوع التخوف

من مستقبل المدخرات . وفضلاً عن انتقال ملكية جانب كبير من الاستثمارات إلى الدولة على هذا الوجه المثير زاد الاستثمار العام المباشر زيادة كبيرة . وبعد أن كان يتم عن طريق إنشاء شركات مختلطة منحت المؤسسة الاقتصادية ومؤسستا النصر ومصر وهيئة تنفيذ مشروع السنوات الخمس وغيرها حق إنشاء شركات تقتصر المساهمة فيها على الحكومة وحدها ، وقامت تلك المؤسسات بالاكتتاب فى زيادة رأسمال بعض الشركات القائمة جزئياً أو بالكامل ، و بشراء الممتلكات البريطانية والفرنسية من الحراسة العامة . وتقرر بمناسبة تكوين صندوق الاستثمار شراء جانب من الأسهم المتداولة فى البورصة لحساب المؤسسة الاقتصادية ، إلا أنه عدل عن إنشاء صندوق الاستثمار بعد التأميم الشامل .

ويقول الميثاق : « إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها » . وإنما يكون الوصول إلى ذلك عن طريقين : « أولهما خلق قطاع عام وقادر . . . يتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ووجود قطاع خاص يشارك فى التنمية بشرط أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود و وسائل النقل . . . فى نطاق الملكية العامة للشعب »[1] ، و « أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة » ، على أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار . . . . ويجب أن يحتفظ القطاع العام « بدور فيها يمكنه من التوجيه » . وبالمثل تدخل البنوك وشركات التأمين نطاق الملكية العامة لأهميتها فى تجميع المدخرات وتوجيهها ، وتكون التجارة الخارجية « تحت الإشراف الكامل للشعب » ، مع إمكان اشتراك القطاع الخاص فى تجارة الصادرات . وعلى القطاع العام « أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات ، وربع التجارة الداخلية » ليفسح المجال للنشاط الخاص والتعاونى . . . مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال . وتتضمن هذه العبارات عدة مصطلحات غامضة يختلف فى تفسيرها الناس والشراح . إذ ليس هناك إجماع على مدلول

---

(١) فى مصر كانت هذه ملكاً للدولة منذ البداية .

الصناعات الثقيلة أو المتوسطة أو الخفيفة أو « الربح المعقول » . ولم يحدد الميثاق ما إذا كان المقصود أن تتناول عمليات القطاع العام ثلاثة أرباع كمية الصادرات أو قيمتها، أو أن ينطوى تحت لواء القطاع العام ٣/٤ العاملين فى قطاع التجارة الخارجية أو أن تمثل الشركات التابعة له ٣/٤ رأسمال الشركات .

ولم تكن الإجراءات الجديدة خطيرة الأثر على الاستثمار . إذ لم يكن القطاع الخاص بعد الحرب العالمية الثانية بمقوماته المحدودة فى وضع يمكنه من تحمل عبء التنمية ، نظراً لقلة عدد المنظمين . ولأنه فقد قبل الثورة أهم مقومات بقائه ألا وهو تحمل مخاطر الاستثمار مقتصراً على ارتياد أوجه الاستثمار التى يتوفر لها الضمان التام . إذ تستند نظرية الرأسمالية إلى وجود منظمين يتحملون مخاطر إنشاء المشروعات الجديدة وتوسيع المشروعات الحالية ، وتمثل الأرباح فى المفهوم الاقتصادى المكافأة التى يستحقونها من أجل مخاطرتهم بثرواتهم . وإن انطبق هذا القول على المنظمين فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، فإنه يصعب الادعاء بأن أصحاب المشروعات فى مصر كانوا فى سنوات ما بعد الحرب يتحملون من المخاطر ما يتحمله أقرانهم فى الدول الرأسمالية ، وبالتالى يصعب اعتبارهم منظمين وتبرير حصولهم على الربح بالمعنى الاقتصادى . فقد هيأت لهم الحكومة العوامل التى تخفف المخاطرة إلى حد بعيد . وما إن يبدأ إنتاج سلعة ما ولو بكمية ضئيلة بالقياس إلى الطلب حتى تحاط الصناعة الناشئة بحماية جمركية تمنع استيراد السلع الشبيهة . وكانت الحكومة تعاون المنظمين فى الحصول بضمانتها على قروض من الخارج ، وتوفر لهم التمويل المحلى أحياناً . وتتكفل بأية خسارة فى التصدير عن طريق صناديق الدعم . وإذا مالقيت الشركات نجاحاً عمد المنظمون إلى إخفاء الأرباح وتأخير سداد الضرائب بينما تحملت الحكومة عبء دعم الشركات والبنوك التى هددت بالإفلاس .

وقد سبق لنا مناقشة أسباب ضآلة القطاع الخاص وأحجامه فى المائة سنة الأخيرة عن تحمل عبء الاستثمار الصناعى . فالقطاع الخاص فى مصر حديث النشأة وكانت الغلبة فيه دائماً للأجانب وحفنة من المصريين . وبمرور الوقت وضح التعارض بين تطلعات المجتمع المصرى إلى النمو وبين المزايا الطبقية التى يحصل عليها الممولون وأرباب الأعمال ، وبازدياد التدخل الحكومى بدأ تخوف القطاع الخاص

من التوسع وتجديد المصانع ، وعمد أصحابه إلى تخفيض المخزون من السلع ومستلزمات الإنتاج إلى أقل حد ممكن [1] ومن ثم اضطر أولو الأمر إلى إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص إلى حد كبير . وترتب على ذلك تغير جوهرى فى العلاقات الاقتصادية السائدة . وأصبحت الشركات والمؤسسات العامة وسائر الأجهزة الاقتصادية للدولة الموجه الأول للنشاط الاقتصادى ، بينما يقتصر دور القطاع الخاص فى الوقت الحاضر على الزراعة وتجارة التجزئة والحرف و بعض ضروب النشاط الصناعى الصغير غير المنظم .

ويسهب الميثاق فى التحدث عن دور الحكومة فى المجتمع الجديد . وهو يقول : إن التأميم « ليس للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الاشتراكية » . « وإن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم . ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره بشرط أن يجدد نفسه وأن يشق لعمله طريقاً من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطفيلى » . ويقول فى مكان آخر : « إن احتياجات الإنتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح إمكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم بجانب القطاع العام بدور هام » — وكل ما هناك أن قوانين التأميم تستهدف « خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى . . . يقضى على آثار احتكار الفرصة » . غير أن إحياء النشاط الفردى فى تلك المجالات يتطلب إنهاء حالة الشك وعدم الاستقرار الحالية ليعرف القطاع الخاص مصيره وحدوده . ويجب اجتناب التعديلات الجزئية والعقابية حتى يأمن ذلك القطاع على استثماراته وتوقعاته المشروعة ولا تزيد المخاطرة لديه إذا ظل على اعتقاده أن الضربة القاضية آتية لا محالة . وكل ذلك فى ضوء ما ذكره الميثاق من أن القطاع الخاص « خاضع لتوجيه السلطة الشعبية » . وهى « قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف » ، وهما مصطلحان يفتقران إلى التحديد على يد الشراح ورجال الحكم . كما يتطلب الأمر تخفيف القيود على قطاع المقاولات الصغير الذى يتولى العمليات من الباطن وتوجيه البنوك إلى عدم قبض الائتمان عن القطاع الخاص لكى يقوم بدوره فى زيادة الإنتاج .

---

(١) فضلا عن تحرج المنازعات الضريبية وبطء إجراءات التقاضى وتعدد مراحلها مما يضيع حق الدائنين .

ويردد الميثاق أن هناك مكاناً فى المجتمع الجديد للقطاع الخاص غير المستغل وللادخار الفردى بينما يندد بفئة من « الرأسماليين . . . ورثوا فى حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب فى القرن التاسع عشر . . . بكل سطحيته التى لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها ، فى أقل وقت ممكن » . وينص دستور سنة ١٩٥٦ على أن النشاط الخاص حر على ألا يضر بصالح المجتمع ، كما نص على أن الملكية الخاصة مصونة — ويقصد بالقطاع الخاص غير المستغل فى كتاب « فلسفة الثورة » وفى الميثاق ذلك الجزء من النشاط الذى لا يتمتع أصحابه بنفوذ احتكارى يمكنهم من التأثير فى الإنتاج والأسعار أو من السيطرة على الحكم . وقبل الثورة كان عدد قليل من الملاك يستأثر بنحو ثلث الأراضى المزروعة ، وكانت هناك مظاهر للاحتكار فى الصناعة ، منها الاحتكار المعزز من الحكومة الذى تمتعت به شركات السكر والدخان والطيران والملاحة ، وفضلا عن ذلك كان عدد قليل من الشركات الكبرى فى صناعات الغزل والنسج والأسمنت والمشروبات يملك التأثير فى الأسعار ويؤلف إنتاجها نسبة عالية من المعروض المحلى ، وراء سياج عال من الحماية الجمركية . ونظراً لقلة عدد أرباب الأعمال كانت تعقد بينهم اتفاقات لتحديد الأسعار والإنتاج وتقسيم الأسواق ، ومن ذلك اتفاقية أسعار الخدمات المصرفية واتفاقية أسعار التأمين التى كان يشرف عليها اتحاد البنوك واتحاد التأمين على التوالى . وكانت هناك اتفاقات مماثلة بين شركات الحليج فى الوجهين البحرى والقبلى وبين شركات الكبس الكبرى اختلف حظها من النجاح أو الفشل [١] .

وكانت تسيطر على تجارة القطن عشرة بيوت بلغ نصيبها ٨٠ أو ٩٠٪ من مجموع الصادرات . وفى مراحل التصنيع الأولى ، كانت الشركات تتمتع باحتكار فعلى نظراً لقلة عددها وتعضيد الحكومة لها . وكانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بوشائج وثيقة ، وتشترك معها فى إنشاء مشروعات مشتركة . ومن أمثلة ذلك اشتراك شركات التأمين العالمية (بورنج وأسيكورازيونى) فى إنشاء شركة

---

(١) كانت رقابة الحكومة تشمل تحديد أسعار شركات المنافع العامة (الغاز والكهرباء والنقل الداخلى) وفرض إتاوة على إجمالى دخل بعض الشركات الاحتكارية أو اقتطاع نصيب فى الأرباح الموزعة .

مصر للتأمين واتفاق شركات برادفورد وكاليكو وكوهورن مع بنك مصر لإنشاء شركات غزل القطن وصباغته وتصنيع الحرير الصناعى بقصد تخطى التعريفة الجمركية . ولم يكن للاحتكار مبرر اقتصادى حين تمثل فى اتفاقات البيع وتحديد الأسعار وتقسيم الأسواق ، إلا أنه كان ضرورة لازمة لبدء بعض الصناعات التى تحقق مزايا الإنتاج الكبير ولإنشاء شركات المنافع العامة ، أو حيث كان الاحتكار يخفض مخاطر الاستثمار ويسهل التمويل والإنتاج النمطى ويخفض مصاريف النقل والتسويق . ولم تكن أرباح الصناعة الجديدة طائلة نظراً لضيق السوق . وكان عدد الشركات الناجحة قليلا ، وظل معظم الشركات الصناعية متعثراً لفترات طويلة برغم الحماية والإعانات . ولم يحقق الممولون أرباحاً كبيرة من التعامل فى البورصات نظراً لإعراض الشعب عن الاستثمار فى الأوراق المالية .

ونحن نتفق مع الميثاق فى أن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى برغم « أنه يعيش وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير » وأنه لا يمكن « أن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى» وأن الأمر يتطلب « تجميع المدخرات الوطنية . . . ووضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات ، ووضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج . . . » ونحن نتفق أيضاً مع قول الميثاق : « وإن وسائل العمل التقليدية فى ظروف مصر القائمة لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال أمده بين الأمم العريقة والأمم السابقة فى التقدم ، وإمكان الاستفادة من المعونة الفنية من المعسكر الرأسمالى والمعسكر الشيوعى ، فضلاً عن ضرورة التخطيط ، إذ لا يمكن التعويل على الاستثمار الفردى فى ظل جهاز الثمن لإحداث التنمية لأنه لايقيم الوزن الكامل للاعتبارات طويلة الأجل » . وبعد شيوع المذاهب الاشتراكية فى المائة السنة الأخيرة هناك شبه إجماع على ضرورة تدخل الحكومة فى الدول النامية إلى ما بعد الوظائف التقليدية واضطلاعها بالشطر الأكبر من عبء التنمية .

وقد قامت الطبقة المسيطرة على حكومة اليابان فى أواخر القرن الماضى بإنشاء المصانع الجديدة ثم باعتها للقطاع الخاص بعد دعمها ؛ وتحتفظ حكومة الهند لنفسها

يعدد من الصناعات الكبيرة لا يجوز للاستثمار الفردى ارتيادها . وهكذا نجد الفروق بين الدول النامية فى هذا الصدد فروقاً فى الدرجة ، وكثيراً ما قامت حكومات الدول الرأسمالية بدورها فى مراحل التصنيع الأولى (ألمانيا واليابان وروسيا) ، وذلك بارتياد الأبحاث والاستثمار المباشر فى الصناعات الجديدة وفى دعم الصناعات الثقيلة وإقالتها من عثرتها فى أوقات الأزمات . وتضطلع الحكومات فى الوقت الحاضر بأبحاث الذرة والفضاء وتتحمل نصيباً كبيراً من نفقات البحث العلمى والتكنولوجى فضلا عن تمويل الجامعات .

ولا يقتصر الفكر الاقتصادى للثورة على حتمية التدخل الحكومى وازدياده ، فذلك أمر مفروغ منه فى الدول النامية . إذ أدى ضعف الاستثمار الفردى إلى تدخل الحكومة لإنشاء المنافع العامة ومشروعات الرى ووسائل النقل وإدخال المحاصيل الجديدة وبعض الصناعات وتمويل كل أولئك من فائض الميزانية وحصيلة القروض . ولم يزد عدد كبار أرباب الأعمال فى مصر قبل الثورة على المائة ولا تقاس ثروتهم بمقدار الأوراق المالية والعقارات التى تحولت إلى الدولة وهى من الضخامة بمكان . إذ يجب أن تخصم منها القروض المصرفية والديون والضرائب المتراكمة عليهم . وبالمثل لا يقتصر الفكر الاقتصادى للثورة على مجرد التأميم مع ترك الحرية لممثلى الحكومة فى إدارة المنشآت المؤممة بالطرق الرأسمالية التقليدية على غرار سياسة هيئات التملك الحكومى فى إيطاليا ، وعلى نسق ما اتبع فى إدارة البنوك وشركات التعدين والنقل والمنافع العامة المؤممة فى فرنسا وإنجلترا . بل أرادت حكومة الثورة أن يقترن التدخل بالقضاء عن الاحتكار ، وتخفيف التفاوت فى توزيع الثروة وهى إجراءات تنظيمية سبقت التأميم . هذا فضلا عن اتباع سياسة التخطيط الجزئى ثم التخطيط الشامل . وقد اختارت هذا السبيل [1] نظراً لإيمانها بحتمية الحل

---

(١) وهو الحل الذى اختارته مالى والجزائر ، بينما اختارت الباكستان ودول أمريكا اللاتينية (خلا كوبا) السبيل الآخر وهو ترك الشطر الأكبر من مسئولية التنمية للنشاط الفردى ، واقتصار الحكومة على الاستثمار التمهيدى وإعداد مقومات التصنيع والمشاركة فى تمويل المشروعات . ولم تمارس الاستثمار المباشر إلا فى الصناعات التى يعجز عنها القطاع الخاص لعظم المخاطرة أو ضخامة رأس المال وطول الفترة التى تنقضى قبل أن تؤتى ربحاً . ومهما يكن من أمر فإن نجاح التجربتين الروسية والصينية وضع أمام الدول المتخلفة حلولا بديلة للحل الرأسمالى التقليدى .

الاشتراكى . وبرغم إدراكها للصعوبات المترتبة على ضعف جهاز التنفيذ فى فترة الانتقال إلى الاشتراكية . ويرجع نبذ النظام الرأسمالى الفردى فى مصر إلى اقترانه فى ذهن زعماء الثورة بالاستعمار والاحتكار والاستغلال وذكريات الماضى .

ولقد واجه التخطيط الشامل صعوبات جساماً فى مستهل الخطة الخمسية الأولى طالما كان القطاع العام محدوداً . وبينما أصابت الحكومة بعض النجاح فى إقناع المؤسسات المالية بالاكتتاب فى قروض الإنتاج ، لم يكن فى وسع وزارة الصناعة والمؤسسة الاقتصادية إرغام الشركات والمنشآت الفردية على تحقيق أهداف التوسع فى المجالات المقررة . وبعد مرحلة التعايش السلمى مع القطاع الخاص ، فقد المشرفون على قيادة الثورة الأمل فى قدرة ذلك القطاع على تحقيق معدلات النمو السريع المنشود ، ومن هنا اضطرت الحكومة إلى توسيع قاعدة القطاع العام وتحمل تبعات الاستثمار حتى تفى بوعودها فى زيادة معدلات التنمية . أى — بعبارة أخرى — أنه بعد مرحلة التدخل الجزئى للحد من الاستثمار الخارجى ومن الاستثمار فى بعض المجالات التى لاتدفع عجلة التنمية مثل اقتناء الأراضى وبناء العمارات الفخمة وإنتاج السلع الكمالية ، ثم مرحلة التوسع فى إنشاء الشركات الصناعية عن طريق ضمان الإصدار ومنح التسهيلات الائتمانية والحماية والإعفاءات الضريبية والاشتراك مع القطاع الخاص ، عمدت الحكومة إلى السيطرة على قطاع الصناعة الكبيرة برمته وانتقلت إليها بالتبعية مسئولية الاستثمار الجديد . ولم يكن من ذلك مفر لأن القلق والتخوف من المستقبل فى محيط المال والأعمال بعد عدة سنوات من الثورة أديا إلى الحد من الرغبة فى الاستثمار والقدرة عليه وازدياد النزعة إلى تهريب الأموال إلى الخارج ، ومن ثم عوض الاستثمار الحكومى الجديد إلى حد ما نقص الاستثمار الفردى فى أواخر الخمسينيات .

وبالمثل كان صغر القطاع العام حجر عثرة فى سبيل التمويل . إذ كانت الحكومة فى مراحل التخطيط الأولى تنفذ نصيبها من الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الإنتاجية فى القطاع الخاص ، ولم يكن لها سيطرة على أجهزة الإنتاج والادخار تكفل التحقق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروع جديد فى مختلف القطاعات . ولم يكن فى متناول الحكومة والأجهزة الملحقة بها استثمار ما يناهز ثلثمائة مليون

جنيه سنوياً . وبينما كانت الحكومة توجه استثمار فائض الميزانية العادية والادخار الجماعي فى صناديق التأمين والمعاشات ، لم تكن لها السيطرة على مدخرات قطاع الأعمال ممثلة فى الأرباح غير الموزعة ، وهى أهم مصادر الادخار فى الأزمنة الحديثة [1] . وكانت الرغبة الملحة فى السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذرى فى التفكير الذى سبق صدور قوانين سنة ١٩٦١ ، بالإضافة إلى إزالة الفوارق فى توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار . إذ لا يتسنى للتنمية السريعة فى الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الأفراد فحسب ، ولا مناص من إزالة التعارض الكامن فى قطاع الأعمال المنظم بين الرغبة فى توزيع الأرباح أو استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير الموارد اللازمة قسراً أو بطريق الإقناع للاستثمار وفقاً لخطة التنمية . وقد تم ذلك عن طريق التأميم الشامل .

ذكرنا من قبل أن نشاط الحكومة المصرية قد اقتصر بعد الاحتلال البريطانى ، على الوظائف التقليدية ، والإشراف على الحياة الاقتصادية فى حدود ضيقة . ومع ذلك كان هناك تخطيط مستمر لقطاعات الرى والصرف والنقل تضطلع به الوزارات . وقد أنشىء المجلس الاستشارى الاقتصادى سنة ١٩٥٠ لتمثيل « أصحاب المصالح الحقيقية » فى البلاد والإسهام فى وضع سياسة التنمية ، إلا أنه كان محدود الفائدة ولم يعمر طويلاً . وترجع أول محاولة جدية لتعرف عناصر الاقتصاد المصرى توطئة لتوجيهه إلى سنة ١٩٤٤ حين أنشئت إدارة شئون ما بعد الحرب ، وكان من أغراضها إعداد مشروع استثمارى متكامل لخمس سنوات اعتمد له مبلغ ٣٥ مليون جنيه حتى سنة ١٩٤٨ . وأسهمت هذه الإدارة فى دراسة المشاكل الاقتصادية المحلية والدولية إلا أن حظها من النجاح فى التخطيط كان قليلا ، ولم تلق التأييد من الأجهزة الحكومية التقليدية خلال الفترة القصيرة التى قضتها فى عالم الوجود .

وبدأت الثورة فى فترة اللبرالية الأولى بمحاولة جدية للتخطيط الجزئى ومسح الاقتصاد المصرى ، ألا وهى إنشاء مجلسى الإنتاج والخدمات ، وتخصيص ميزانية

---

(١) بلغ مجموع الإدخار ٢٠٤ ملايين جنيه حسب التقديرات الرسمية لسنة ٥٩ ؛ ١٩٦٠ . وكان نصيب قطاع الأعمال الخاص والعام منها ١١١ مليون جنيه (٥٥٪) بينما لم يتعد الادخار الفردى ٢٣ مليون جنيه (١٤٪) .

مؤقتة لهما ، قوامها القروض وبعض فائض الميزانية العادية وأرباح إعادة تقويم الذهب ، وأموال المعونة الأمريكية . وأشرف مجلس الإنتاج على دراسة مشروعات بالغة الأثر أهمها السد العالى ، ومشروعات الصرف واستصلاح الأراضى وكهربة خزان أسوان وصوامع الغلال التى ظلت متعثرة مدة طويلة ، فضلا عن قيامه برعاية مشروعات تعميم البذور المنتقاة ، وتهجين الذرة . وتمخضت الدراسات التى تولاها عن إنشاء شركات الحديد والصلب والأسمدة والورق والأسمنت والصناعات البترولية . كما تولى مجلس الإنتاج الإشراف على رصف الطرق الرئيسية ومد أنابيب البترول ، وبالمثل أسهم مجلس الخدمات فى الدراسة والتنفيذ فى مجاله الحيوى. وفى سنة ١٩٥٥ ألغى مجلس الخدمات ومجلس الإنتاج وانتقلت أعمالهما إلى وزارات الإنتاج ولجنة التخطيط القومى، ولو أن عملية التصفية استغرقت وقتاً طويلا ، وفى خلال الخمسينيات أنشئت عشرات الهيئات ، خارج الجهاز الحكومى التقليدى ، مهمتها التخطيط الجزئى فى قطاعات محددة ، نذكر منها على سبيل المثال هيئة السد العالى والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى البور ومؤسسة « مديرية التحرير » والهيئة العامة لتعمير الصحارى والهيئة العامة لشئون البترول والهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس. . . إلخ .

وعند ما انعقد العزم ١٩٥٧ على استبعاد الاستثمار الأجنبى الفردى ، أنشئت المؤسسة الاقتصادية ، وعهد إليها بإدارة حصص الحكومة فى الشركات القائمة والأنصبة التى آلت إليها بعد تأميم الشركات البريطانية الفرنسية الفرنسية . وخولت المؤسسة سلطة إنشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير ، كما صرح لها بالاقتراض فى حدود واسعة وتمويل الشركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى . وفى آخر سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع استثمارات المؤسسة ٧٥ مليون جنيه تقريباً ، وأنشئت مؤسستا مصر والنصر على غرارها . وبعد سنة ١٩٦١ بدا نفوذ المؤسسة الاقتصادية فى التقلص ، وحول بعض شركاتها مثل بنك التسليف الزراعى والشركة العامة للتجارة الداخلية والبنك الصناعى إلى إشراف الوزارات . وعندما رجحت فكرة التخصص تحت إشراف الوزارات ألغيت المؤسسات الثلاثة الكبرى وأنشئ بدلا منها عدد من المؤسسات النوعية جاوز الأربعين .

ولم تسر مصاير تلك المؤسسات على وتيرة واحدة إذ أنشئت مؤسسات دون حاجة فعلية ، وسارت فى العمل شوطًا وإذا بها تحل أو تدمج فى مؤسسات أخرى ، وقد قسم البعض إلى عدد من المؤسسات الفرعية إمعانًا فى التخصص ، ثم عادت سيرتها الأولى بعد ذلك مما أدى إلى اضطراب العمل وتخلخل تبعية الشركات. ومن ذلك إلغاء مؤسسة البنوك وإحالة أعمالها إلى البنك المركزى وضم مؤسسة النقل البحرى إلى هيئة قناة السويس وضم مؤسسة الادخار إلى مؤسسة التأمين وإلغاء مؤسسة مديرية التحرير وإدماجها فى إحدى هيئات استصلاح الأراضى ، وتقسيم مؤسسة المقاولات إلى ثلاث مؤسسات للأعمال المدنية والإسكان والمبانى . وبالمثل حول بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة ثم عادت إلى شكلها القانونى السابق والعكس بالعكس ، وبعد تحويل شركتى مصر الجديدة والمعادى إلى مؤسسات عامة لفترة قصيرة عادت سيرتها الأولى . وحول بنك مصر والبنك الأهلى والبنك البلجيكى بعد التأميم إلى مؤسسات عامة ثم أعيد تحويلها إلى شركات مساهمة دون أن تستبين الحكمة من هذه التعديلات الإجرائية المتلاحقة . ولم تتضح للمراقبين حكمة التفرقة بين الشركات المساهمة وبين المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى التى تقوم بدور فى الإنتاج ، ولا تختلف فى جوهرها عن الشركات المساهمة .

واقترن كل ذلك بتعديلات متوالية فى ميزانية الدولة ، فاستحدثت فى بادئ الأمر ميزانية مستقلة للإنتاج ، ثم ألغيت واستحدثت ثلاث ميزانيات : الأولى للإنتاج والثانية للخدمات والثالثة لقطاع الأعمال ، الذى يشمل موارد المؤسسات العامة والشركات واستخداماتها ، ثم عدل عن ذلك اكتفاء بميزانيتين رئيسيتين . . . ويستفاد من تقرير لجنة الخطة والميزانية لمجلس الأمة عن السنة المالية ٦٥ — ٦٦ أن الحكومة وافقت على إعداد ميزانية خدمات تضم النفقات والإيرادات الجارية والنشاط التقليدى للدولة ، وميزانية إنتاج تضم النفقات والإيرادات لشركات القطاع العام ، وميزانية ثالثة للاستثمار سواء فى مجال الإنتاج أم الخدمات .

وقد أنشئت لجنة التخطيط القومى ومجلس التخطيط الأعلى سنة ١٩٥٧ إيذانًا ببدء التخطيط الشامل بعد مرحلة التخطيط الجزئى فى ظل مجلسى الإنتاج والخدمات وبرنامج سنة ١٩٥٧ للتصنيع . واستغرق إعداد الخطة الأولى عدة سنوات . وكانت

تجربة رائدة من جهاز حكومى لم يتعود التقيد بخطة محددة ، فضلاً عن صعوبات التنبؤ فى بلد جهازه الإحصائى قاصر . واستهدفت الخطة الخمسية الأولى تنفيذ ١٤٠٠ مشروع قدرلها أن تتكلف نحو ١٦٠٠[1] مليون جنيه ، وكان الهدف الابتدائى مضاعفة الدخل القومى خلال عشرين سنة وهو هدف متواضع نوعاً ما . ثم خفضت فترة التنفيذ بعد ذلك إلى عشرسنوات بتوجيهات سياسية عليا بحيث يزيد الدخل من ١٢٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى ١٨٠٠ مليون سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (أى بنسبة ٤٠٪) . وتتطلب زيادة الدخل بمعدل ٨ ٪ سنوياً على هذا النحو استثمار ٢٤٪ من الدخل القومى وهو رقم عال يصعب تحقيقه ما لم يقبل الناس تضحيات جساماً ولاسيما إذا أدركنا أن الدول الصناعية العظمى تستثمر ما بين ١٥و٢٠ ٪ فقط من الدخل القومى ، بما فى ذلك مخصصات الإحلال والتجديد ، ويزيد الدخل الحقيقى فى تلك الدول بنسبة ٢٪إلى ٥٪ سنوياً ، بينما لم تزد نسبة النمو فى أوربا فى القرن الماضى عن ٢٪ لكل نسمة سنوياً . ومع ذلك فقد حقق الاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا نسباً للنمو تزيد كثيراً عن ذلك فى فترات محددة من تاريخها الحديث ، ولا شك فى أن الخطة محقة فى تركيز الاهتمام على زيادة الاستثمار لأن عناصر التنمية الأخرى متوافرة فى مصر بدرجة تفوق ما تحقق فى غالبية الدول النامية . ولا يمكن لرجل الاقتصاد مناقشة الرقم المحدد فى الخطة غير أن من حقه أن يتساءل عن أرجحية الاعتماد عن القروض الخارجية إلى هذه الدرجة ، وعن مدى استعداد الشعب لتحمل التحيات التى تتناسب مع هذا الاستثمار .

وتضمن « الإطار العام » تقسيم الاستثمار حسب القطاعات مع بيان الزيادة المتوقعة فى الإنتاج والمخزون من السلع الرئيسية ، وأهداف الصادرات والواردات والاقتراض الخارجى والمعونات كما تضمن تقديرات للأجور والتمويل الداخلى

---

(١) خصص للاستثمار فى الزراعة والرى والصرف ٣٩٢ مليوناً منها ٨٠ مليون جنيه بالعملات الأجنبية .

وخصص للصناعة والكهرباء ٥٧٨ مليوناً منها ٣٧٥ مليون جنيه بالعملات الأجنبية .

وخصص للخدمات ١١١ مليوناً منها ٣٣ مليون جنيه بالعملات الأجنبية .

راجع : الإطار العام للخطة .

والمدخرات المنتظرة[1] . وتهدف الخطة فوق ذلك إلى التنسيق بين الاعتبارات الاقتصادية البحتة وبين السياسة العليا للدولة من حيث إيثار الريف بعدد من مشروعات التصنيع بقصد توزيع الرفاهية توزيعاً عادلاً ، وأخذ « الإطار العام » فى الحسبان توجيهات السلطات الآمرة العليا بشأن استقرار ميزان المدفوعات وزيادة العمالة من ٦ ملايين فى سنة الأساس إلى ٧ ملايين سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ . وكانت نقطة البداية تقرير النسبة المطلوبة لزيادة الدخل القومى ، وتحديد المشروعات المثلى فى القطاعات المختلفة ثم تقدير الاستثمارات اللازمة على هدى زيادة السكان وتطور ميزانية الأسرة وسائر عناصر الطلب .

ويقرر الميثاق : « أن مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة » . وينادى كهدف أول بمضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات أو أقل لمواجهة التخلف . ولم يوضح الميثاق إذا كان المقصود هو زيادة الدخل الكلى أو زيادة الدخل عن كل نسمة ، ولو أن أرقام الخطة ومعدلات الإنجاز تشير كلها إلى أن المقصود هو زيادة الدخل القومى فى مجموعه ، كما تشير الدلائل إلى أن المقصود هو الدخل « الحقيقى » بعد استبعاد تغير قيمة النقود . ويتطلب تحقيق ذلك الهدف رفع معدلات الاستثمار والادخار بدرجة غير مسبوقة وتحقيق نمو متوازن بين الزراعة والصناعة والخدمات ، والحصول على القروض والمعونات الأجنبية على نطاق واسع ولفترات طويلة ، نظراً لقصور الادخار المحلى . كما يتطلب إحكام التخطيط وتخفيض التكاليف وبذل جهود جبارة لغزو الأسواق الخارجية ورفع إنتاجية العمال وكفاية رأس المال مع قصر زيادة الاستهلاك الفردى فى حدود نسبة ضئيلة من زيادة الإنتاج . ومن المرجح أنه لم تتحقق المعدلات العالية للإنتاج والتصدير التى استهدفها

---

(١) استهدفت الخطة الخمسية الأولى رفع الرقم القياسى للإنتاج الصناعى إلى ١٦٦ والإنتاج الزراعى إلى ١٢٨ (١٩٥٩ — ١٩٦٠ = ١٠٠) . ويلاحظ أن التوزيع النسبى للدخل سنة ٦٤ / ٦٥ لايختلف كثيراً عنه فى سنة الأساس فيما عدا زيادة نسبة الصناعة من ١٠٫٦٪ إلى ١٢٫١٪ على حساب نقص التشييد ودعم هيكل الإنتاج .

التخطيط نظراً لقصور الزراعة عن تحقيق ما عقد عليها من آمال وازدياد السكان بنسبة مذهلة [1] ، ولأن الخطة تركز في مراحلها الأولى على مشروعات ضخمة ، يستغرق إنجازها فترات طويلة مثل السد العالي والقنوات ومشروعات الكهرباء والمواصلات دون أن يزيد الإنتاج من الطعام وسلع الاستهلاك في الأجل القصير . وزاد من حدة المشكلة اضطرار البلاد إلى زيادة الإنفاق على التسلح لمواجهة خطر الغزو الخارجي بعد أحداث ١٩٥٦ ، وأدت زيادة الاستهلاك الفردي والحكومي إلى إحداث ضغوط تضخمية ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة في الداخل والخارج . وقد عبر رئيس الجمهورية في مستهل عام ١٩٦٥ عن الشعور العام بأن « زيادة الاستهلاك على هذا النحو تتعارض مع هدف زيادة الاستثمار » .

ويردد الميثاق أن الصناعة هي « القادرة في أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعاً ثورياً حاسماً » . وذلك استمرار للدعوة إلى التصنيع التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى . ويعلق الميثاق أهمية كبرى على وصول القوى المحركة إلى كل مكان في مصر ويعتبر ذلك « شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذري » مما يذكرنا باهتمام لينين بالكهرباء كقطاع موجه . ويقول الميثاق : إن أهمية خاصة وأولوية محققة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة والبحرية وإلى الصناعات الاستهلاكية لأنها « فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءاً هاماً من مطالب الاستهلاك وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبي ، ثم هي تتيح في الوقت الحاضر فرصة للتوسع في التصدير » . وهذا التوسع ضروري وإلا تعطلت « من غير مبرر حقيقي إمكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة » — ومع ذلك « فإن مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءاً من حلولها في الريف ذاته لأن الصناعة ، بالتقدم الآلي ليست في مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدي العاملة على الأراضي الزراعية » . .

والهدف الثاني هو عدم تحميل الأجيال الحالية تضحيات جساماً ، ويعبر الميثاق عن ذلك بأن « التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة . .

---

(١) تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية ٢،٨٪ سنوياً بينما لم تتعد نسبة الزيادة في أوربا وروسيا في ذروة التصنيع ١٪ .

وهى كيف يمكن أن نزيد الإنتاج وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة » .
ويشارك بعض رجال الاقتصاد المحدثين هذا الرأى ، ولديهم أن التطور الاقتصادى فى بريطانيا واليابان والاتحاد السوفيتى كان قاسياً لم يأخذ فى الحسبان التكلفة الاجتماعية للمراحل الأولى للتنمية ممثلة فى انخفاض الدخل الحقيقى للطبقة العاملة وتكدسها فى بيوت وأحياء قذرة تنقصها المقومات الصحية ، وتشغيل الأطفال والنساء ساعات طويلة فى المناجم والصناعات الخطرة . أضف إلى ذلك حدوث الكساد والبطالة فى فترات دورية واشتداد الكفاح بين العمال وأصحاب الأعمال ، واستغلال هؤلاء لفائض القيمة ، واستغلال دول أوربا لعمال المستعمرات فى ظل أنظمة عمل لا تختلف فى الكثير عن الرق والعبودية التى سادت فى أحلك العصور . وبالمثل اقترنت التنمية فى الاتحاد السوفيتى باتباع سياسة المقص ، أى بخس أسعار الحاصلات بالنسبة لأسعار المصنوعات لإشباع حاجة المدن على حساب الريف ، ويعبر هؤلاء الكتاب عن أملهم فى أن تتجنب الدول النامية فى عصرنا هذه المثالب ، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك أمل حلو يصعب تحقيقه

ويندد الميثاق بفكرة « الضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، وسلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود » بمقولة إن التقدم العلمى يجعل الوصول إلى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمراً ممكناً وقابلاً للتحقيق عن طريق التخطيط العلمى بحيث تتحول الخطة الشاملة . . . إلى برامج تفصيلية بمقتضى حدود زمنية تلتزم بها القوات المنتجة . . . فى إطار الاستثمارات المتخصصة . ويتضمن هذا الرأى[1] انتقاد التجربة الروسية التى بدأت سنة ١٩٢٨ ، وكان عمادها تطبيق الاشتراكية محلياً ونبذ فكرة الثورة العالمية البروليتارية . وقام الحزب بتخصيص الموارد المتاحة للصناعة والدفاع واستصلاح الأراضى ، عن طريق تأميم الأرض دون تعويض وتكوين المزارع الحكومية والتعاونية فى ظل الإنتاج الكبير[2] مع التوسع فى إنتاج

---

(١) Bergson. A, Ed : soviet Economic Growth.
Lange, O, Essays in Economic Planning.

(٢) أدى ذلك إلى تخفيض الفائض المتاح لاستهلاك المدن وذبح الماشية واضطرت الحكومة إلى الاستيلاء على بعض الفائض قسراً .

الآلات والمعدات التى لا يتحقق قيامها إلا فى أرقى مراحل التصنيع . وكل ذلك فى إطار من التخطيط المركزى، وحلول أجهزته محل السوق كموجه للنشاط الاقتصادى، وحلول الخطة محل إرادة المنظمين وسيادة المستهلك واحتكار التجارة الداخلية والخارجية . وكان من خصائص تلك الفترة الحرجة من تاريخ الاتحاد السوفيتى ضغط إنتاج الخدمات وسلع الاستهلاك والمساكن ووسائل نقل الأشخاص إلى أقصى حد ، واستمرار كبت الطلب عليها مع ما استتبع ذلك من تضحيات . ونجح الاتحاد السوفيتى فى رفع معدلات الاستثمار إلى مستويات عالية فترة طويلة دون الاستعانة برأس المال الأجنبى وفى مواجهة حرب اقتصادية شعواء مع زيادة القوة العاملة . وخاصة من النساء ، أملاً فى جنى الثمار بعد فترة الاستعداد . وتأخر اليوم الموعود بسبب انشغال الدولة بعلاج آثار الحرب والثورات العارمة فى المناطق الغنية وبسبب الاستعداد للحرب العالمية الثانية والمجهود الحربى الجبار ضد النازية ، وأعمال الإنشاء والتعمير فى أعقاب الحرب إلى أن لاحت بوادر النجاح فى العشر سنوات الأخيرة .

وفى رأى البعض أن الميزة الكبرى التى يمكن أن تحققها الاشتراكية فى الدول المتخلفة هى رفع نسبة الادخار إلى الدخل القومى من مستواها الحالى الذى يتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ إلى ما بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ وهى النسبة التى تحقق الانطلاق الذاتى فى طريق التنمية . وخلال الخطة الخمسية الأولى ساعدت الأرصدة الاسترلينية والقروض والمعونات الخارجية على تخفيض الحاجة إلى الادخار بقدر فائض ميزان المدفوعات الجارية الذى يمثل تلك القروض والمعونات (نحو ٧ ٪ من الدخل القومى سنوياً) ، ولو أن اتجاه الأسعار إلى الارتفاع فى السنوات الأخيرة من الخطة زاد من الادخار الإجبارى حتماً . وتهدف الحكومة الآن (منتصف ١٩٦٦) إلى وقف زيادة الاستهلاك وتخفيض الاقتراض الخارجى الجديد ما استطاعت ، وخاصة بعد أن استبان أن المعونة الأجنبية عرضة للتوقف إذا أتت مصر أمراً يثير غضب الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية ، أو غيرهما . ومهما يكن من أمر فإنه من التفاؤل أن

نتصور تحقيق معدل عال للتنمية وتجنيد كافة الموارد لحملة عارمة على التخلف ، دون تحميل الأجيال الحالية تضحيات كبيرة [1] .

(١) عانى الشعب اليابانى فى أواخر القرن الماضى تضحيات هائلة تمثلت فى زيادة ضرائب الأرض وارتفاع الريع المستحق للملاك مما اضطر الآلاف إلى الهجرة والعمل فى المدينة بأجور منخفضة تحت ظروف قاسية دون ضمان من نقابات أو قوانين عمالية . هذا إلى إعادة استثمار الأرباح واتباع سياسة الإغراق السلعى والتقلى . وكان ذلك جزءاً من التضحيات لتشجيع التصدير التى صاحبت المراحل الأولى للتصنيع السريع الذى دفع اليابان إلى مصاف الدول العظمى .

الباب الثالث

تطور الإنتاج

١٩٥٢ – ١٩٦٦

الفصل الأول

تطور الزراعة

١٩٥٢ – ١٩٦٦

بعد دراسة السياسة الاقتصادية للثورة بإسهاب ننتقل إلى دراسة تحليلية لعناصر الاقتصاد المصرى فندرس على التوالى تطور الزراعة والصناعة والخدمات المتصلة بها، ونشير إلى بعض المشكلات الرئيسية فى سياسة التصنيع ، ثم ندرس فى الباب التالى أثر السياسات الاقتصادية على النقد والائتمان والصرف .

أدرك المخططون أهمية زيادة الإنتاج الزراعى ، وتحقيق فائض لتمويل التنمية الصناعية ، ولذا خصصت اعتمادات ضخمة للرى واستصلاح الأراضى فى الخطة الأولى ، بالإضافة إلى المشروعات التى بدأ تنفيذها قبلا مثل السد العالى[1] . وذلك استمرار للسياسة التى بدأت منذ أوائل القرن الماضى وجعلت مصر فى مصاف منتجى القطن الممتاز . ويقدر تقرير الميزانية عن سنة ١٩٦٥ – ١٩٦٦ المالية أن قيمة الإنتاج الزراعى زادت ١٦٪ فى الأربع سنوات الأولى من الخطة نتيجة لزيادة الغلة وتحسن الأسعار فحسب إذ لم يظهر بعد أثر زيادة المساحة المستصلحة . ولا يمكن أن يتحقق الأمل فى زيادة الدخل القومى الحقيقى بنسبة ٨٪ سنوياً طالما ظل معدل التنمية فى الزراعة ٢٪ سنوياً ، بينما يعيش عليها ثلثا السكان ويعمل فيها ٦٠ ٪ من المشتغلين ، وهذا القول صحيح حتى لو ارتفع معدل النمو فى قطاعات الصناعة والتعدين والقوة المحركة بنسبة تزيد عن ١٠٪ سنوياً ، نظراً لضآلة عدد المشتغلين بها . فضلاً عن أن الزراعة تنتج ٣٠٪ من الدخل القومى[2] ، بينما لا يزيد نصيب الصناعة والتعدين والقوى المحركة والتشييد مجتمعة عن ٢٨٪ .

---

(١) يهدف السد العالى إلى رفع المستخدم من ماء النيل من ٥٢ بليون إلى ٨٤ بليوناً متر مكعب واستخدام ماكان ينساب إلى البحر الأبيض . وتقسم الحصيلة الصافية بعد استبعاد الفاقد (١٠ بلايين متر مكعب) بحيث تحصل مصر على $\frac{1}{2}$١٤ بليون متر مكعب ويحصل السودان على $\frac{1}{2}$٧ بلايين فضلا عن اتقاء غائلة الفيضانات العالية والواطئة واستغلال الثروة السمكية فى البحيرة الواقعة خلف السد ، ورفع إنتاجية الأراضى نتيجة خفض المياه الجوفية فضلا عن إنتاج الكهرباء .

(٢) مقابل ٥٠٪ قبل الحرب العالمية الثانية .

وقد أدى الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضى الأسرة المالكة وتأميم أراضى الأجانب وحل الوقف الأهلى وتقسيم أراضى الأوقاف الخيرية ، إلى تحويل عدد كبير من الأجراء إلى ملاك ، وإلى زيادة نصيب صغار المزراعين من الدخل على حساب الملاك . ويقدر التقرير المشار إليه آنفًا أن متوسط دخل الأسر التى استفادت من الأرض الموزعة عليها ارتفع من ٢٧ جنيهًا فى السنة قبل التمليك إلى ١٥٠ جنيهًا بعده ، وأن جملة الزيادة فى دخول المنتفعين من توزيع الأراضى ٢٥ مليون جنيه فى السنة . وبلغ أثر خفض الإيجارات الزراعية بالنسبة لدخل المستأجرين ٥٦ مليونًا من الجنيهات فى السنة ، ويرجع التقرير بعض الزيادة فى الدخل الزراعى إلى ارتفاع الأسعار وأثر التسويق التعاونى وحصول الزراع على فروق التحسين والاقتراض دون فائدة من بنك التسليف الزراعى ، وتخفيض ثمن المبيدات الحشرية وبقاء ضرائب الأطيان دون زيادة برغم زيادة الريع . ولم يؤد الإصلاح الزراعى إلى زيادة الادخار والاستثمار على خلاف الآمال المعقودة عليه نظراً لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك لدى صغار المزارعين [1] .

ومن جهة أخرى لم يكن لتقسيم الملكيات الكبيرة آثار ضارة على الإنتاج كما تخوف البعض ، لأن أصحاب الأراضى السابقين ، باستثناء قلة منهم ، كانوا يستحوذون على ما يناهز ثلث الإنتاج أو نصفه دون أن يولوا الاستثمار الزراعى عنايتهم أو يقيموا فى القرى حتى يحدث إنفاقهم بعض الرواج المحلى . وعلى أية حال فإنه باستثناء القصب لا تتحقق مزايا الإنتاج الكبير فى الزراعة المصرية فى الوقت الحاضر . واستخدام الآلات على نطاق واسع فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية أمر بعيد الاحتمال ، نظراً لتوافر العمال وذيوع الملكيات الصغيرة و الخوف من تفاقم البطالة فى الريف [2] هذا إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الذى يصعب معه استيراد الآلات على نطاق واسع . ومن المعروف أن استخدام الآلات فى

---

(١) لم تعد الدولة قادرة على امتصاص بعض الفائض الاقتصادى فى الريف إلا فى حدود الـ ٢٥٪ من ثمن الأرض التى تتقاضاها من الملاك الجدد — ومن هنا أهمية إخضاع الأرباح الزراعية للضرائب ، والعدول عن الائتمان الزراعى المجانى والعمل على تحصيل قروض بنك التسليف فى المواعيد المقررة .

(٢) يعمل فى الزراعة الآن حسب التقديرات الرسمية خمسة ملايين عامل بزيادة ١ ½ مليون عن العدد الأمثل .

الزراعة الكبيرة يرفع إنتاجية العامل ، بينما الزراعة الكثيفة ترفع إنتاجية الأرض ، وهو ما تصبو إليه الدول المتخلفة لمواجهة زيادة السكان ورفع مستوى التغذية ؛ وتختلف مصر فى هذا الصدد عن دول أخرى حيث الأرض الصالحة للزراعة وفيرة نسبياً إلى السكان ، وحيث يمكن التوسع فى استخدام الآلات فى مزارع كبيرة مساحتها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ فدان . وعلى كل لم تزد المساحة التى تأثرت بالإصلاح زراعى عن ١٠٪ من مجموع الرقعة الزراعية ، منها ١٥٠٠٠٠ فدان تصرف فيها الملاك بالبيع قبل تنفيذ القانون .

وقد أولت الحكومة صغار الملاك الجدد والتعاونيات التى انتظمتهم قدراً كبيراً من التوجيه بقصد رفع إنتاجية الأرض ، فضلا عن تعميم التسويق التعاونى ، والتوسع فى منح القروض النقدية والعينية . ولم يترك استبعاد تجار الريف أى فراغ ، إذ لم يتعد دورهم فيما مضى الوساطة بين المنتجين والمصدرين ، وكان هؤلاء التجار يرهقون كاهل المزارعين بالإقراض الربوى ، ويضعفون الحافز على الإنتاج طالما كانت الملكية العقارية مثقلة بعبء فادح من الدين . وتعمل الحكومة فى الوقت الحاضر على تجميع الملكيات الصغيرة المتناثرة ، فى وحدات متقاربة يسهل الإشراف عليها ، كى يتحقق الحد الأدنى من الاستغلال الاقتصادى وينتفى ضياع وقت المزارع فى الانتقال من حقل لآخر . والمشكلة الرئيسية التى تواجه مناطق الإصلاح هى دعم جهاز التعاون (٤٥٠٠ جمعية) وتدريب المشرفين على دراسة احتياجات المزارعين وتقديم النصح والإرشاد الفنى لهم ، والتأكد من سداد القروض قبل التصرف فى المحاصيل ، وإسهام الريف فى الادخار الجماعى بدلاً من تبديد زيادة الدخل فى الإنفاق المظهرى . والمشكلة الثانية هى دعم مسئولية الملاك الجدد عن الثروة الوطنية المعهود إليهم بها ، وحرمانهم من الأرض إذا تهاونوا فى استغلالها . والمشكلة الثالثة هى كيفية تمليك الأراضى المستصلحة حديثاً ، والمفاضلة بين إدارتها بواسطة شركات عامة يكون لموظفيها القول الفصل فى نوع الزراعة وطرائقها وفى التسويق ، وبين تركها للملكية الفردية مع حسن اختيار الملاك وموالاتهم بالإرشاد والتدريب والتمويل فى ظل التعاون الشامل . ولعل الحل الأخير هو الحل الذى يتفق مع فلسفة مرحلة الانتقال إلى

الاشتراكية بين مزايا الملكية الصغيرة[١] والاستغلال الكبير . والخطأ كل الخطأ أن نوزع الأراضي على أفراد لم يمارسوا الزراعة من قبل ، وأن يتركوا دون توجيه ، فتضعف خصوبة الأراضي التي استصلحت بتضحيات جسام[٢] ويقتضي الأمر زيادة فاعلية جهاز الإصلاح الزراعي ، وخفض تكاليفه الإدارية التي تقع في النهاية على عاتق الفلاح ، وتستهلك جزءاً من زيادة دخله. وحبذا او اتبعت الحكومة نظام التأمين ضد الآفات وأمراض الماشية ، إذ بعد إنشاء السد العالي انتفى خطر الفيضان ، كما تحدد أسعاراً مجزية ثابتة للمحاصيل الرئيسية ، في حين أن خطر الآفات باق وإن عولج بالإعفاء من سداد الضرائب والقروض أو تأجيلها بعض الوقت .

ولا يزال الهدف الاقتصادي الأول للتنمية في مصر هو زيادة إنتاجية الزراعة[٣] وتخفيض نسبة المشتغلين بها إلى مجموع السكان من ٦٥٪ الآن إلى ٤٠٪ سنة ١٩٨٠ . وقد زادت الرقعة المنزرعة في مصر تباعاً من ٤٫٧ ملايين فدان سنة ١٨٨١ إلى ٥٫٧ ملايين سنة ١٩٥٢ وإلى ستة ملايين فدان سنة ١٩٦٢ ، وتم استصلاح نحو ٤٥٠٠٠٠ فدان في عهد الثورة[٤] وهو مجهود كبير[٥] يعادل نحو ١٠٠٠٠٠ فدان

---

(١) حجم المزرعة السائد في اليابان فدانان ، وتتراوح غلة الفدان ، بسبب حسن الاستغلال ، بين ضعف وثلاثة أمثال متوسط الغلة في آسيا ، ولم يمنع تفتيت الملكية من زيادة إنتاجية الفدان بنسبة ٥٠٪ بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩١٤ وتضاعفها في فترة مابين الحربين .

(٢) تختلف دول الكتلة الشرقية في موقفها من ملكية الأرض الخاصة تبعاً للمرحلة التي سارتها في طريق الاشتراكية . وبينما الجانب الأكبر من النشاط الزراعي في بولندة بيد افراد وخاضع لتوجيه السوق ، نجد الزراعة في الروسيا وتشيكوسلوفاكيا خاضعة تماماً للملكية العامة أو التعاونية . ويدل تاريخ الدول الاشتراكية على صعوبة تخطيط الزراعة والحصول على أقصى إنتاج من المزارع التعاونية أو الجماعية . وقد اضطرت الروسيا إلى زيادة الاعتماد على واردات الحبوب في السنوات الأخيرة . ويحسن بأولي الأمر في مصر دراسة التجربة الصينية حيث استمرت الزراعة الكثيفة في مزارع صغيرة ولم يحدث تجميع للمزارع أو استخدام الآلات على نطاق واسع كما حدث في الاتحاد السوفيتي .

(راجع Abler, S. The Chinese Economy

(٣) تهدف الخطة إلى رفع أجر العامل الزراعي إلى ١٨ قرشاً عن أيام العمل ، وهي لاتتجاوز ١٨٠ يوماً في السنة . وفي سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ كان متوسط أجر المشتغل بالزراعة ٤٠ جنيهاً سنوياً مقابل ١٦٠ / ١٨٠ جنيها في الصناعة والتشييد والخدمات .

(٤) يخص الفرد نحو أربعة أفدنة في الولايات المتحدة ، وثلاثة في الاتحاد السوفيتي وفدان في أوربا وربع فدان في مصر .

(٥) زاد طول المصارف منذ سنة ١٩٥٢ ١٧٠٠ كيلومتر ليبلغ ١٣٫٧٠٠ كيلومتر ، وزاد طول القنوات ٣٠٠٠ كيلومتر ليبلغ ٣٥٠٠٠ كيلومتر . ويشير تقرير لمجلس الأمة في ديسمبر =

سنويا أى عشرة أمثال القدر المستصلح سنويا فى الخمسينات . وزادت المساحة المحصولية سنة ١٩٦٠ إلى ١٠½ ملايين فدان، بزيادة ٨٥٠٠٠٠ فدان عما كانت عليه فى أوائل الخمسينيات . كما تم تحويل نصف مليون فدان إلى الرى الدائم ، والمنتظر أن تزيد الرقعة ٢٠٪ بعد استكمال السد العالى مما يحسن نسبة السكان إلى الأرض، إذا استمر الاستصلاح بالمعدل المرتفع الحالى ، ومع ذلك سوف تظل مساحة الأرض القابلة للزراعة لفترة طويلة دون الحد الذى يحقق العمالة الكاملة فى الريف . ومقياس مدى تخلف الزراعة ، برغم نمو الإنتاج بنسب تراوحت بين ٢ و ٤٪ سنويا منذ الحرب العالمية الثانية ، إن واردات القمح زادت من نصف مليون طن سنة ١٩٥٢ ، إلى ١½ مليون طن فى السنوات الأخيرة (بما فى ذلك الدقيق بعد تحويله إلى قمح باستخدام معامل استخراج ١٠٠/٧٢) . وهو رقم يربو على الإنتاج المحلى[1] .

ولم تحدث تغيرات جوهرية فى التوزيع النسبى للمساحة المحصولية . وفى أوائل الستينيات كان ٨٣٪ من تلك المساحة مخصصا للمحاصيل الرئيسية وهى القطن والأرز وقصب السكر والبصل والذرة الشامية والذرة الرفيعة والقمح والبرسيم (مقابل ٨٨٪ فى أوائل الخمسينيات و ٨٦٪ للفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣) . بينما خص المحاصيل الحقلية جميعا ٩٢٪ من الأراضى الزراعية لم تزد مساحة الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية كثيراً .

ولم يسجل الإنتاج الزراعى فى نفس الفترة زيادة فيما عدا الأرز وقصب السكر ، وخلال السنوات ١٩٥٢ — ١٩٦٤ تقلب إنتاج القطن بين ٤٠٠٠٠٠ طن و ٥٠٠,٠٠٠ طن ، والمساحة المزروعة بين ١,٦ مليون و ٢ مليون فدان ، وكان متوسط الغلة حوالى ٠,٢٣ وطنا[2] للفدان، وتقلب إنتاج الأرز فى هذه الفترة حول متوسط

= سنة ١٩٦٥ إلى انعدام المصارف الحقلية فى بعض الجهات وحفرها بأبعاد وأعماق غير كافية فى جهات أخرى مما يترتب عليه استمرار ارتفاع المياه الجوفية .

(١) خلال السنوات ١٩٦١ — ١٩٦٤ استوردت مصر ٣ ملايين طن من القمح (قيمتها ٩٠ مليون جنيه) و ٢,٣ مليون طن من الدقيق (قيمتها ٧٧ مليون جنيه) و ٩٠٠ ألف طن من الذرة (قيمتها ٢١ مليون جنيه) ومول الجانب الأكبر من هذه الواردات من المعونة الأمريكية (القانون الأمريكى العام ٤٨٠) .

(٢) يلاحظ أن التوسع فى الاستصلاح فى فترة ما يخفض غلة الفدان ، وأن تقادم العهد على بعض أصناف القطن يضعف الغلة بينما استحداث أصناف جديدة (مثل المنوفى) يرفعها .

سنوى بين ١٫٣ مليون و ٢ مليون طن ، وزادت المساحة المزروعة من ٣٧٤٠٠٠ فدان إلى ٩٥٠٠٠٠ فدان تبعاً لتوافر المياه ، وبلغ متوسط الغلة طنين للفدان ، وأظهرت زيادة مطردة ، وتزيد المساحة المزروعة قصباً سنة ١٩٦٣ (حوالى ١٣٠٠٠٠ فدان)) ٣٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٥٢ ، وكان متوسط الإنتاج خلال الفترة ٤٫٥ ملايين طن ومتوسط الغلة ٣٨ طناً للفدان .

وظلت مساحة الحبوب على حالها فى تلك الفترة أوهبطت قليلا (حوالى ٣½ ملايين فدان) ، وبينما ظل إنتاج القمح ثابتاً (حوالى ١٫٥ مليون طن سنوياً) مع زيادة الغلة من ٠٫٧٨طن سنة ١٩٤٢ إلى ١٫٠٤ طن سنة ١٩٦١) تناقصت مساحة الذرة الشامية من مليونى فدان سنة ١٩٥٣ ، إلى ١٫٧ مليون فدان سنة ١٩٦٣ ، وهبط الإنتاج من ١٫٩ مليون طن سنة ١٩٥٣ إلى ١٫٥ مليون طن سنة ١٩٥٧ ، ثم زاد إلى ١٫٩ مليون سنة ١٩٦٣ . وزادت مساحة الذرة الرفيعة من ٤٣٣٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٢ إلى ٤٨٤٠٠٠ سنة ١٩٦٣ كما زاد الإنتاج من ٥٢٣٠٠٠ إلى ستمائة ألف طن . ويحبذ البعض تركيز الاهتمام بالذرة لسهولة زراعتها فى كل أنواع التربة واستجابتها للتسميد والتهجين .

وسارت حكومة الثورة على سياسة قوامها الأول التوسع الأفقى ، ولم تقع فى الخطأ الذى تردى فيه عدد كبير من الدول النامية وهو إهمال الزراعة . وتربو الاعتمادات المخصصة للسد العالى وتحويل أراضى الحياض إلى الرى الدائم والاستصلاح كثيراً على الاعتمادات المخصصة للتوسع الرأسى ، ولا مناص من ذلك لمواجهة زيادة السكان ، برغم ارتفاع تكلفة الاستصلاح فى حوض النيل ، وبدرجة أكثر على الساحل الغربى من البحر المتوسط وفى الواحات الشمالية والوادى الجديد ، نظراً لضعف الأراضى وبعدها عن العمران . ويقدر الخبراء أن تكلفة استصلاح الأراضى الجديدة ، تتراوح حول ثلثمائة جنيه للفدان وتظل إنتاجيتها لفترة طويلة دون إنتاجية الأراضى القديمة . ويقدر أنه حتى السنة الرابعة للخطة لم تتعد نسبة الأراضى التى جرى استزراعها من جملة ما تم استصلاحه ٥٠ ٪ لعدم توافر المياه . وترددت الشكوى فى تقارير المتابعة من قلة الآلات وضعف إمكانيات شركات الاستصلاح ونقص المهندسين وزيادة التكاليف عن التقديرات .

ويشير البعض إلى تعدد جهات الاستصلاح وتشتت جهودها ، ويقترحون تركيز الخبرات الفنية فى وزارة الزراعة ، وتركيز عمل شركات الاستصلاح فى وادى النيل . بدلاً من تشتت الجهد فى الواحات والوادى الجديد[1] . وتقترح لجنة الخطة فى مجلس الأمة التريث فى استصلاح مساحات جديدة فى الوادى الجدى إلى أن تتم الأبحاث الخاصة بالمياه الجوفية . وهذا لا يمنع بطبيعة الحال استمرار الأعمال التحضيرية والمشروعات التجريبية المحدودة . ولا شك فى أولوية استصلاح الأراضى فوق أية مشروعات أخرى فى الأجل القصير . ويتضح ذلك عند المقارنة بين تكاليفها وبين تكلفة المصانع الجديدة وأثر كل منهما على العمالة ، إذ يقدر أن استصلاح ١٥٠٠٠٠ فدان يكلف ٤٥ مليونًا من الجنيهات ويقوم بأود ٥٠ ألف أسرة ، وتلك تكاليف مصنع الحديد والصلب الذى ينتج ٢٤٠٠٠٠ طن ، أو مجمع واحد للمنتجات البتروكيماوية يشغل ألفين أو ثلاثة آلاف عامل .

وينتقد بعض الخبراء الخطة الزراعية الأولى ، بمقولة إنها لم توجه عناية كافية للتوسع الرأسى وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات فى ضوء دراسة علمية ، ويشيرون بضرورة رفع إنتاجية الأرض الضعيفة إلى مستوى الأرض القوية ، وزيادة الاهتمام بالصرف فى الأراضى التى ارتفع منسوبها نظراً لقلة نفقات إصلاحها بالقياس إلى الغلة الإضافية وتكلفة الاستصلاح الجديد . وينصح هؤلاء الخبراء بتحليل التربة المصرية ودراسة مدى ملاءمة المناطق المختلفة ، من حيث تكوينها الكيمائى ، للمحاصيل التى تزرع فيها . ويقترن بالتوسع الرأسى استخدام فائض العمالة فى الريف فى مشروعات القرية ، إذ دلت التجارب فى الباكستان والهند على أن أهل الريف يقدمون عملهم مجانًا عن طيب خاطر لمشروعات بناء الطرق والمدارس وحفر الآبار وتسوية الأرض طالما لا يستأثر بالنفع منها فئة قليلة . ويتوقف نجاح مثل هذه المشروعات على إحكام الدراسة ونجاح المشرفين فى خلق روح الولاء لدى الفلاحين ، واستعداد الحكومة لتقديم الآلات والخبرات غير المتوافرة محليًا

---

(١) اقترحت لجنة الخطة فى مجلس الأمة فى تقريرها عن ميزانية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إدماج الهيئة الزراعية والهيئة العامة للإنتاج الزراعى، وإدماج بعض الشركات التى تخضع لإشراف المؤسسات الزراعية وضم ميزانيتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ولا مناص من إجراء دراسات تمهيدية للأراضى الجديدة بقصد تعرف المحاصيل التى تناسبها . ويحبذ معظم الخبراء زيادة مساحة المحاصيل التقليدية بقصد تخفيض استيراد الحبوب ، مع تخصيص قدر كبير من الأراضى المستصلحة فى الدلتا لإنتاج الأرز الذى تتوافر مقومات إنتاجه فى مصر . وبالمثل يقتضى التوسع فى إنتاج الذرة والفول السودانى والقصب والدخان [1] ، مع توجيه أهمية خاصة للفواكه والخضروات . ولا شك فى أرجحية التوسع فى إنتاج الأقطان طويلة التيلة فى الأجل القصير نظراً لملاءمة ظروف الطلب العالمى ، مع تطوير الإنتاج ليناسب الطلب المتغير ، وقد توقف أخيراً إنتاج الكرنك وحل محله المنوفى ذو الغلة الوفيرة .

وليس من شك فى نجاح سياسة تحديد أسعار المحاصيل الرئيسية . غير أنه يقتضى تعديل الأسعار من آن لآخر كحافز على زيادة الإنتاج مع التنسيق بينها وبين التكاليف حتى لا تضطر الحكومة إلى فرض حيازات إجبارية تثير حزازة الفلاحين ؛ ويحبذ البعض رفع الفروق بين أسعار رتب القطن كحافز على العناية بجودة الصنف ، وحتى تعود نسبة الرتب العالية فى المحصول إلى ما كانت عليه قبلا . والأمر كذلك أيضًا فيما يتعلق بقصب السكر . ويحبذ البعض أيضًا رفع أسعار القمح لضمان حصول المزارعين على ثمن مجز أسوة بالقطن ، والأمل استخدام حافز الثمن فى تحقيق ذلك بدلا من تحديد أسعار منخفضة للمحاصيل ثم إعفاء المزارعين من الضرائب وفوائد القروض أو تخفيض ثمن السماد والبذور وأجور الحليج ومصاريف النقل ورفع نسبة التصافى والفرز دون مبرر :

واقترن تطور الزراعة الصغيرة فى مصر منذ الثورة بتوفير الائتمان وقصير الأجل . وهو يتركز الآن فى مؤسسة التسليف الزراعى والتعاونى وفروعها التى تقرر أن تتخذ شكل شركات مساهمة وأن تتمتع بسلطات كبيرة فى ظل اللامركزية ، وقد ارتفعت قروض [2] البنك من $\frac{1}{2}$٩ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٦٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ (عشرة جنيهات لكل فدان) ، وتمثل المتأخرات على المزارعين نسبة عالية من الرصيد الحالى ، وتبعًا لذلك زادت قروض بنك التسليف من الجهاز المصرفى من ٤٥ مليون

---

(١) وإلغاء الحظر الحالى على زراعته .

(٢) زادت نسبة قروض البنك للجمعيات التعاونية من ٢٠٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٩٠ ٪ سنة ١٩٦٤ .

جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ١٢٠ مليونًا سنة ١٩٦٤ ، ويستخدم جزء من هذه الأموال في تمويل عمليات التموين . ويتطلب التوسع دعم جهاز البنك بالعناصر القوية وتزويده بإمكانيات آلية ، لخدمة عملائه الذين يناهزون المليون عدداً ، وقصر أعماله على تسليف الجمعيات التعاونية بفائدة معتدلة على أن يمتنع عن الاتجار والاستيراد بتاتًا . ولا بأس من إشراك البنوك التجارية في تسليف المزارعين الذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة مثلاً ، بقصد الاستفادة من إمكانياتها وشونها العاطلة لتخفيف الضغط عن فروع البنك .

بقيت كلمة أخيرة عن شكوى الدول المنتجة للمواد الأولية[1] ، من ضعف نسبة زيادة صادراتها ، منذ الحرب العالمية الثانية ومن اتجاه أسعارها إلى الانخفاض بالقياس إلى أسعار المصنوعات ، وعدم تناسب حصيلة الصادرات مع احتياجات التنمية ، فضلاً عن التقلبات العنيفة في تلك الحصيلة ، وأثر كل ذلك في انخفاض الاحتياطيات النقدية وزيادة اعتماد الدول النامية مضطرة على الإعانات والقروض وارتفاع نسبة تكلفة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات فضلاً عن الخسائر التي تصيبها ، إذ تربى الخسارة من تحول معامل التجارة الخارجية في غير صالحها في بعض السنين على مجموع العون الذى تحصل عليه من جميع المصادر . ولقد أثار هذا الموضوع خلافًا كبيراً بين رجال الاقتصاد من حيث جوهره ومدى تأثر الدول النامية بهبوط أسعار صادراتها . ويتوقف الأمر في كثير من الأحيان على الإحصاءات المختارة . وعلى السنوات المتخذة أساسًا للمقارنة وعلى سلامة الأرقام القياسية ومدلولها . ويتخذ البعض أرقام سنة ١٩٥١ أساسًا لإظهار فداحة التحول في معامل التجارة الخارجية ، بينما يعتبرها البعض الآخر سنة استثنائية ، ويعتبر هبوط أسعار المواد الأولية بعدها رجوعًا إلى الوضع الطبيعي الذى كان سائداً قبل الحرب الكورية .

---

(١) راجع في ذلك

Tadros H : Fluctùtions in Comnodity Markets.

بحث قدم لمؤتمر القاهرة للتنمية .

U.N. : International Compensation for Fluctutions in Commodity prices.

I.M.F : Financing compensation of foreign Exchange Earnings.

ويزيد من صعوبة القطع برأى صريح اختلاف مدى اعتماد الدول النامية على الصادرات وتأثر السلع الزراعية بدرجات متفاوتة ، هذا إلى كون الدول الصناعية فى عداد كبار منتجى المواد الأولية والطعام ومنتجات المناجم ، بينما تنتج الدول النامية ثلثى المصنوعات التى تستهلكها ،ونحاول فيما يلى تحديد أبعاد المشكلة ومدى تأثر مصر بها .

ويتضح من الإحصاءات التى نشرتها الأمم المتحدة مؤخراً ، أن مجموع الصادرات العالمية سنة ١٩٦٠ بلغ ١٢٥ بليون دولار [1] منها ٥٨ بليون دولار للمواد الأولية و٦٧ بليون دولار للمصنوعات ، وبينما زادت الأولى بنسبة ٣٩٪ تقريباً منذ سنة ١٩٥٣ ، زادت الثانية بما يفوق ضعف تلك النسبة (٨٨٪) فى نفس الفترة التى شهدت الانتعاش الأوربى العظيم وازدياد طلب الاتحاد السوفيتى . وبينما كانت صادرات المواد الأولية سنة ١٩٥٣تزيد ١٥٪ على صادرات المصنوعات أربت هذه على صادرات المواد الأولية بنسبة ١٧٪ سنة ١٩٦٠ ، وحدث تغير واضح فى صرح التجارة الخارجية ازداد معه نصيب الدول الصناعية (عدا الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه) من ٥٨٪سنة ١٩٥٣ إلى ٦٣٪ سنة ١٩٦٠ وانخفض نصيب الدول المنتجة للمواد الأولية خلال الفترة ذاتها من ٣١ ½٪ إلى ٢٤٫٧٪ وذلك على عكس الحال فى الفترة ما بين ١٨٧٠ و١٩٣٩ التى اتسمت بثبات نسبة الطعام والمواد الأولية فى مجموع التجارة الدولية .

ويدعى بروفيسوز آرثر لويس أن تقلبات معامل التجارة الخارجية فى الخمسينيات كانت أكثر مناسبة للدول النامية عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، نظراً لتخفيف حدة التقلبات الدورية فى الدول الصناعية العظمى ، على عكس تنبؤات الاقتصاديين الرأسماليين والشيوعيين على حد سواء . وتدل إحصاءات الأمم المتحدة على أن معامل التجارة الخارجية مال لصالح الدول النامية على أثر التوسع فى تخزين المواد الأولية خلال أزمة كوريا [2] . ثم أخذت أسعارها فى الهبوط التدريجى حتى آخر العقد السادس من القرن الحالى ، إذ انخفض الرقم القياسى

---

(١) زاد إلى ١٥٢ بليون دولار سنة ١٩٦٣ .

(٢) عاد الجزء الأكبر من الكسب إلى كبار ملاك الأراضى وتجار القطن دون أن يعم النفع صغار الملاك أو العمال ودون أن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الادخار والاستثمار .

لأسعارها من ١٠٠ سنة ١٩٥٣ إلى ٩٤ سنة ١٩٦٤ ، بينما اتسمت أسعار المنتجات الصناعية بالثبات النسبي ، وكان الأثر أشد على منتجات المناطق الاستوائية منه على منتجات المناطق المعتدلة ، مثل الحبوب والدخان والمنتجات الحيوانية ومنتجات الألبان ، وتنتج الدول القوية اقتصادياً الجزء الأكبر منها . ولم يحقق مؤتمر جنيف الآمال المعقودة عليه ، فقد هبطت أسعار المنتجات الاستوائية ، مثل زيت جوز الهند والسكر والكاكاو إلى أرقام تقل من حيث القوة الشرائية عما كانت عليه في أوج الكساد العظيم .

ويتضح أثر تقلبات الأسعار فى مركز مصر الدولى من أنه بين ١٩٣٠ و١٩٣٣ هبط سعر القطن المصرى ، إلى نحو ٨ ريالات للقنطار بعد أن جاوز الـ١٥٠ ريالاً فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وفى سنة ١٩٥١ بلغت صادرات القطن ٧ر٥ ملايين قنطار قيمتها ١٦٤ مليون جنيه . وبينما ارتفعت كمية الصادرات سنة ١٩٥٣ إلى ٦ ملايين قنطار انخفضت قيمتها إلى ١٢٦ مليون جنيه بنقص قدره ٢٥٪ . وقد ارتفع الرقم القياسى لمعامل التجارة الخارجية فى مصر من ١٦٥ سنة ١٩٥٠ إلى ٢٢٩ سنة ١٩٥١ ، ثم هبط إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٢ . وقد انخفض سعر القطن الكرنك « سيف » ليفربول من ٨٠ سنتاً للباوند سنة ١٩٥٧ إلى ٤٠ سنتاً سنة ١٩٦٢ بسبب منافسة السودان ، وازدياد إنتاج الألياف الصناعية .

ويرجع البعض هذه الظاهرة إلى التطورات التكنولوجية والاقتصادية التى حدثت بعد الحرب العالمية الأولى وترتب عليها نقص اعتماد الدول الصناعية على واردات المواد الأولية ، وازدياد إنتاج الطعام إثر التوسع فى تطبيق العلم فى الزراعة واكتشاف مبيدات حشرية ناجعة . ونذكر فى المقام الأول من تلك التطورات الازدياد المطرد فى إنتاج الألياف الصناعية والمذيبات والمطاط الصناعى ومنتجات البلاستيك ، ومنافستها للمواد الطبيعية فى ظل سياج عال من الحماية . وقد عانت مصر من ازدياد الإنتاج العالمى من الألياف الصناعية والطبيعية[1] بمقدار الثلث

---

(١) زاد إنتاج القطن طويل التيلة ومتوسطها فى تلك الفترة وخاصة فى السودان . ويلاحظ أن أسعار القطن المصرى تزيد بنحو ٦٠ — ٧٠٪ عن أسعار الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة ومن ثم يتعرض المنافسة الألياف الصناعية بقدر يفوق تعرض الأقطان الأمريكية لها .

بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٠ ، أسهمت الألياف الصناعية بأكثر من نصفها ، وفى نفس الفترة هبط نصيب القطن إلى قيمة الألياف جميعاً من ٧٥٪ إلى ٦٧٪ ، واقترن ذلك بنقص طلب الدول الصناعية على المنسوجات نظراً لوقف زيادة السكان فيها وصغر حجم الأسرة والمسكن فضلا عن الإقبال على الألياف الصناعية وتفضيل النساء لها ، بسبب سهولة غسلها وعدم حاجة المنسوجات منها إلى الكى ، أضف إلى ذلك التطورات فى آلات الغزل والنسج التى أدت إلى الاقتصاد فى استهلاك القطن وإلى استخدام الرتب والأصناف الواطئة فى إنتاج منسوجات كانت تحتاج فى ظل التكنولوجية القديمة إلى رتب وأصناف أعلى .

وثمة عوامل أخرى زادت مركز مصر وسائر الدول المنتجة للمواد الأولية حرجاً ، بالإضافة إلى التقلبات العنيفة فى العرض بفعل العوامل المناخية والآفات واعتماد الإنتاج على أعداد ضخمة من صغار المنتجين تزيد تصرفاتهم من حدة تقلب أثمان المحاصيل [1] . وأهم هذه العوامل ارتفاع الدخل القومى فى الدول الصناعية ونقص نسبة ما ينفق على الغذاء والكساء ، مع تزايد نسبة الإنفاق على السلع المعمرة . ومن جهة أخرى أدى التركز والاحتكار فى الدول الصناعية إلى ثبات أسعار المصنوعات ، فى حين أن ازدياد حدة المنافسة بين منتجى المواد الأولية وفشل محاولات التكتل بينهم يضعف مركزهم النسبى ، ويرجح حصول الدول الصناعية على نصيب الأسد فى ربح التجارة الخارجية . ومن ثم يعتقد البعض أن المشكلة الرئيسية هى وضع التبادل بين الدول الصناعية الكبرى ذات الاقتصاد القوى وبين الدول الزراعية الفقيرة وليس التبادل بين المواد الصناعية والمواد الأولية فى حد ذاته ، ويدللون على صحة رأيهم بثبات أسعار المواد الأولية التى تنتجها الدول الكبرى مثل القمح والمواد التى تسيطر عليها احتكارات قوية تدعمها احتياطات مالية ضخمة .

وتحاول الدول النامية علاج هذه المشكلة بشتى الوسائل ، فتسعى مصر مثلاً لتنسيق تسويق القطن طويل التيلة مع السودان . ويعمد بعض البلاد إلى منح إعانة عن صادرات المحاصيل الرئيسية فى أوقات الكساد مع فرض ضريبة على الصادرات

---

(١) إذ يواجهون هبوط الأسعار أحياناً بزيادة الإنتاج ، بقصد تعويض ما أصابهم من خسارة دون مبالاة بالأثر الكلى لزيادة العرض .

عند ارتفاع الأسعار العالمية . وقد سارت مصر على تلك السياسة منذ الثلاثينات . ويدور التفكير فى المحيط الدولى ، لعقد اتفاقيات شاملة بين منتجى المواد الأولية وكبار مستهلكيها بحيث تنتفى الحاجة إلى تقييد الإنتاج فى وقت تعانى أغلبية سكان العالم فيه من الحرمان . وقد قدمت عدة اقتراحات فى مؤتمر القاهرة لتنمية الاقتصادية وفى مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية ، نذكر منها إنشاء مؤسسات متخصصة تضم الدول المنتجة للمواد الهامة بقصد التأثير فى الأسعار واجتناب التقلبات العنيفة فى المعروض العالمى ، وتكوين مخزون فى السنوات التى يزيد فيها الإنتاج [1] ثم السحب منه عند نقص العرض العالمى . ويحبذ البعض تطبيق مبادئ اتفاقية القمح الدولية من حيث تحديد أسعار قصوى ودنيا للمحاصيل ، مع تعهد الدول المنتجة بتصدير كميات محددة بالسعر الأعلى حتى لو زادت الأسعار العالمية عنه ، مقابل تعهد الدول المستوردة باستيراد نفس الكميات بالسعر الأدنى ، حتى ولو هبطت الأسعار العالمية دون مستواها . وقد اتفق مؤخراً على قيام صندوق النقد الدولى بتقديم العون التعويضى للدول النامية عند ما تهبط حصيلتها من العملات الأجنبية بسبب ميل معامل التجارة الخارجية لغير صالحها .

---

(١) ليس واضحاً ما إذا كان الهدف تحديد حد أدنى أم تثبيت أسعار الحاصلات الزراعية أم تثبيت العلاقة بينها وبين أسعار السلع الصناعية . ويلاحظ أن تحديد الأسعار لا يعنى حتما تثبيت الدخل النقدى أو الحقيقى للمزارعين إذا تغير الإنتاج أو مالت أسعار المصنوعات إلى الارتفاع أو إذا ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى .

الفصل الثانى

تطور الصناعة

١٩٥٢ – ١٩٦٤

ارتفع مستوى الخبرة الزراعية فى مصر خلال المائة سنة الأخيرة وجمعت تجارة القطن ، خبرات قلما توافرت فى سوق واحدة . وشهدت تلك الفترة تقدماً ملحوظاً فى مجالات النقد والائتمان . أما الصناعة فكانت مهملة يحكمها قانون « المحال المقلقة للراحة » ، وتعانى من تعدد جهات الاختصاص ، وظل التعليم الفنى حرفياً لا يناسب احتياجات الصناعة الآلية الحديثة ، وكانت مخاطر الاستثمار عالية نظراً لقلة أرباب الأعمال وضيق نطاق السوق وارتفاع تكاليف القوة المحركة فضلا عن حدة المنافسة الأجنبية .

وقد نبتت بذور الصناعة الحديثة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، وزاد الاستثمار فيها بدرجة ملحوظة بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٥٠ ، وهى السنوات التى شهدت الكساد العظيم فى الزراعة . وكان اتحاد الصناعات يستغل نفوذ رجال السياسة للمطالبة بمزيد من الحماية والإعانات . ويسعى لتخفيض أسعار الخامات المحلية وتقييد تصديرها . وكانت المجموعات الصناعية المحدودة من المنظمين الجدد هى التى تتولى الشطر الأكبر من الاستثمار . ثم تطور الإنتاج الصناعى بعد تنفيذ برنامج التصنيع سنة ١٩٥٨ (٣٣٠ مليون جنيه) وكان نصيب الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى ٥٨٠ مليون جنيه تقريباً (٣٧٪ من مجموع الاستثمار) . وفى عهد الثورة تركز معظم الاستثمار فى القطاع العام بعد أن فشلت محاولات تشجيع الاستثمار الخاص بإنشاء شركات مشتركة وضمان حد أدنى من الربح ومنح إعفاءات ضريبية سخية .

وبرغم قلة موارد المواد الأولية والوقود والخبرات الفنية الموجهة حدث توسع كبير فى التصنيع خلال سنوات الثورة ، كان من مظاهره زيادة كمية الإنتاج الصناعى

وقيمته وزيادة نصيب الصناعة فى الدخل القومى . إذ ارتفع رقم الإنتاج الصناعى والكهرباء القياسى سنة ١٩٦١ إلى ٣٨٣ (١٩٥٢ = ١٠٠) فى المصانع التى تشغل عشرة عمال فأكثر ، وزاد الدخل المتولد من الصناعة حسب الإحصاءات الرسمية من ١٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ إلى ٣٧٦ مليوناً سنة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ .

وثمة مظاهر أخرى منها ارتفاع نسبة الأجور الصناعية إلى مجموع الأجور ، وازدياد رأسمال الشركات الصناعية من ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ ونسبة رأسمالها إلى مجموع رأس مال الشركات التى يقوم استغلالها الرئيسى فى مصر ، وزيادة استيراد الآلات والسلع الوسيطة وزيادة عدد العاملين [1] فى المصانع التى تشغل عشرة عمال فأكثر بمقدار ١٣٠٠٠٠ بين سنتى ١٩٥٢ و١٩٦١ ، هذا إلى استيعاب الكثير من الطاقات المعطلة فى المصانع .

وكان توسع قطاع الصناعة والكهرباء بنسبة تزيد على نسبة توسع باقى القطاعات خلا قطاع الإنشاء العام الذى يشمل السد العالى وبناء الطرق ، إذ زاد دخل قطاع الصناعة والكهرباء خلال الفترة ١٩٥٤ — ١٩٦٢ بنسبة ٧ر٩٪ سنوياً فى المتوسط مقارناً بالمتوسط العام وهو ٧ر٤٪ . وبين ١٩٥٢ و١٩٦٢ ، استمر تغير هيكل الواردات الذى بدأ بعد سنة ١٩٣١ ، فانخفضت نسبة المصنوعات المستوردة من ٢٦٪ إلى ١٢٪ من مجموع الواردات بينما ارتفعت نسبة الخامات الصناعية والسلع الوسيطة والآلات من ٢٤٪ إلى ٤٠٪ . وتعكس زيادة نسبة الصادرات المصنوعة من ٧٪ ١٩٥٢ إلى ٣٠٪ سنة ١٩٦٢ فى المحل الأول زيادة صادرات البترول ، وإلى درجة أقل زيادة صادرات الغزل والمنسوجات . وارتفعت نسبة الصادر من الغزل سنة ١٩٦٢ إلى ١٧٪ من الإنتاج ومن المنسوجات إلى ½١٧ ٪ مقابل ١٢٪ و١٠٪ على التوالى سنة ١٩٥٢ .

---

(١) لايستند بعض هذه الزيادة إلى عتبارات اقتصادية بل كان مرده إلى تخفيض ساعات العمل مع بقاء الإنتاج على حاله مما يخفض إنتاج العامل فى الساعة ، ومن ثم يمكن التوسع فى الإنتاج لسنوات قادمة دون زيادة تذكر فى العمالة كما حدث فى صناعة الغزل والنسج بين سنتى ١٩٥٢و١٩٦٠ . وتقرأ فى أحد التقارير تحليلا لتخلف الإنتاجية فى قطاع الصناعة ، مقدرة على أساس القيمة المضافة بالنسبة لوحدة الأجر أو مستلزمات الإنتاج ، مما انعكس أثره على نقص معدل الزيادة فى الأرباح الموزعة والمحتجزة ، وخلص التقرير إلى أن رفع الأجور والمهايا بنسبة تفوق نسبة زيادة الإنتاج الحقيقية يعوق تمويل الخطة .

ولم تكن زيادة الإنتاج فى قطاع التعدين مشجعة [١] بين ١٩٥٢ و١٩٦٢ ، فيما خلا بعض الزيادة فى إنتاج الفوسفات (٣٠٪) والمنجنيز (٩٠٪) . وزاد إنتاج الحديد الخام إلى نحو نصف مليون طن سنوياً ، وتقدر الاحتياطيات المؤكدة فى أسوان بنحو ١٥ مليون طن (٤٠ ـــ ٤٥٪) بينما قدر حديد الواحات مبدئياً بما يناهز ٣٠٠ مليون طن ، إلا أن استغلاله يتطلب إنشاء خط حديدى طوله ٢٠٠ كيلومتر عبر الصحراء . وتركزت الزيادة العظمى فى الإنتاج الصناعى منذ الثورة فى قطاع الغزل والنسج . وبين سنة ١٩٥٢ و١٩٦٣ تضاعف إنتاج غزل القطن (من ٥٢ إلى ١٢٨ ألف طن) وإنتاج المنسوجات (من ٤٠ إلى ٨٨ ألف طن) . والمنتظر أن يرتفع إنتاج الغزل سنة ١٩٧٠ إلى ١٧٥٠٠٠ طن [٢] ، وقد زاد استهلاك مصانع غزل القطن من مليونى قنطار سنة ١٩٥٨ إلى ثلاثة ملايين سنة ١٩٦٤ وزاد عدد المرادن من ٦٠٠٠٠٠ مردن سنة ١٩٥٣ إلى ٤ر١ مليون سنة ١٩٥٣ [٣] .

وبالمثل حدث فى تلك الفترة توسع فى صناعات الصوف والجوت [٤] والحرير الصناعى والملابس الجاهزة . وتضاعف إنتاج السكر سنة ١٩٦٤ إلى ٣٨٠ ألف طن ، وزاد المستورد من السكر الخام لاستيعاب طاقة مصنع التكرير والتصدير إلى السودان تنفيذاً لاتفاقية التجارة والدفع . وزاد إنتاج الأسمنت إلى نحو ٣ر٢ مليون طن بنسبة ١٥٠٪) فضلا عن التوسع الكبير الذى وقعت عقوده مع الكتلة الشرقية والذى يرمى إلى مضاعفة الإنتاج الحالى ، وزاد إنتاج الحديد والصلب (إلى ٤٠٠٠٠٠ طن) وإنتاج الورق [٥] والأدوية [٦] . وتضاعف إنتاج سماد السوبر فوسفات (إلى نحو ٢٠٠٠٠٠ طن) وزاد السماد

---

(١) ويرجع ذلك إلى قلة الطرق المعبدة فى مناطق البحر الأحمر وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومنافسة الاحتكارات العالمية .

(٢) نظراً لاضطرارها إلى استخدام القطن طويل التيلة فى إنتاج الغزل السميك (نمرة ٢٠ وأقل) وحظر استيراد الأقطان الرخيصة ، تسعى الشركات إلى إنتاج الغزل الرفيع والمتوسط (النمر من ٢٤ إلى ٦٠) . وقد ارتفع متوسط النمرة من ١٨,٥ إلى ٢٠,٥ .

(٣) منها ٧٠٠٠٠ لغزل الصوف و ١١٠٠٠ للألياف الصناعية كما زاد عدد الأنوال ٥٠٪ .

(٤) زاد إنتاج الصوف من ٢١٠٠ طن إلى ٧٧٠٠ طن والجوت من ٣٠٠ر٤ طن إلى ٢٣٠٠٠ طن .

(٥) زاد إنتاج الورق والكرتون من ٢٢٠٠٠ طن إلى ٥٠ ألف طن بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

(٦) زادت قيمة الأدوية المنتجة من نصف مليون إلى ٥ ملايين جنيه .

السماد الأزوتي من مائة ألف إلى تسعمائة ألف طن (١٥٪)، ولا تزال مصر تستورد الأسمدة (نحو نصف مليون طن سنة ٦٤/٦٥) غير أن نسبة الوارد إلى الاستهلاك المحلي انخفضت كثيراً في العشرين سنة الأخيرة. كما زاد إنتاج الصودا الكاوية برغم صعوبات تصريف الكلور.

وظهرت بعد سنة ١٩٥٢ صناعات جديدة لتعويض الواردات، منها صناعة إطارات السيارات وفحم الكوك وبناء السفن وكربنة فائض المازوت لإنتاج المقطرات الوسطى وصناعة آلات الديزل وآلات الغزل والنسج والمطروقات وتجميع السيارات والتراكتورات والدراجات والموتوسيكلات والأدوات المنزلية المعمرة ولو أن نصيب الصناعات الهندسية في مجموع الإنتاج قليل. وبدأ في هذه الفترة أيضاً استخدام مواد محلية جديدة أهمها العشب من البحيرات، ومخلفات الزراعة مثل مصاصة القصب في صناعة الورق، والبترول المحلي في الصناعات البتروكيماوية، والفوسفات في صناعة السوبر فوسفات، وبينما تركز معظم الصناعات في القاهرة والإسكندرية اقترن التوسع بظهور مناطق صناعية جديدة في الريف، فضلاً عن توسع السويس وحلوان وكفر الدوار وشبرا الخيمة. وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد عمال الغزل والنسج مثلاً ٤٠ ألفاً في القاهرة و٦٥ ألفاً في الإسكندرية. وبعد أن كانت المحلة الكبرى هي المركز الصناعي الوحيد في الريف، زاد عمال الغزل والنسج خارج المدينتين الكبيرتين إلى ٤٠٠٠٠ سنة ١٩٦٢ [1].

وسار التوسع في الصناعات الاستهلاكية شوطاً بعيداً منذ سنة ١٩٥٠ وخاصة في صناعات الغزل والنسج كما أسلفنا. وكانت تجربتنا في ذلك مختلفة عن تجارب الاتحاد السوفييتي في أوائل فترة التخطيط الشامل إذ انخفضت نسبة سلع الاستهلاك إلى الناتج القومي في الاتحاد السوفييتي من ٦٦٪ سنة ١٩١٣ إلى ٤٦٪ سنة ١٩٣٢، وإلى ٣٠٪ سنة ١٩٥٥. وبينما ارتفع الرقم القياسي لإنتاج سلع الإنتاج

(١) ارتفع استيراد آلات الغزل والنسج إلى ٦,٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩، وكان توسع مصر وغيرها من البلاد النامية على حساب صناعة الغزل والنسج في أوربا الغربية والمملكة المتحدة. فبعد أن كان متوسط صادرات مصر إلى المملكة المتحدة ٢,٧ مليون قنطار من القطن بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ هبط إلى ١,٥ مليون قنطار سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠، كما هبط استهلاك الأقطان طويلة التيلة في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠٠ بالة سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ إلى ٣٣٢٠٠٠ بالة سنة ١٩٥٦.

إلى ٣٩٠٠ سنة ١٩٥٥ (١٩٢٥ = ١٠٠) ارتفع إنتاج سلع الاستهلاك إلى ٨٩٥ (كان ارتفاع الرقم القياسي العام للإنتاج ٢٠٦٥) . وكان عماد مشروع السنوات الخمس الأول فى الاتحاد السوفيتى التصنيع وتوليد الكهرباء ، وتركز اهتمام المشروع الثانى فى الزراعة والنقل ، وبينما تحولت الجهود فى المشروع الثالث للصناعات الحربية لمواجهة العملاق الفاشى . وكانت السمة الغالبة على المشروع الرابع هى الإنشاء والتعمير فى أعقاب الحرب ، وبعد إعادة العمران بدأت زيادة الاستثمار فى الصناعات الخفيفة بقصد تحقيق الرفاهية لشعب عظيم تحمل تضحيات لاقبل للبشر بها فى سبيل إزالة الظلم والاستغلال عن الطبقة العاملة. ويتضح مدى الاهتمام بالصناعات الثقيلة من أنه بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٦٢ زاد إنتاج الصلب ثمانى عشرة مرة (إلى ٧٦ مليون طن) وإنتاج الفحم خمس عشرة مرة والبترول ست عشرة مرة والكهرباء سبعين مرة ، بينما لم تتجاوز زيادة إنتاج الحبوب والمنسوجات ١٠٠٪ .

وتركزت المشروعات الجديدة فى صناعات البترول والسماد والصناعات البتروكيماوية فى وحدات كبيرة برأسمال ضخم لاعتبارات فنية بحتة . ولا يزال إنتاج عدد قليل من شركات الغزل والنسج المتكاملة يؤلف نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج . ويتضح من التقرير السنوى الثالث لمؤسسة الغزل والنسيج مثلاً أن ثلاثاً من الشركات الكبرى تستأثر بنحو ٤٠٪ من عدد المغازل و٣٥٪ من العمال ، وأن سبع شركات تستأثر بـ ٧٠٪ من مجموع المغازل ونحو نصف عدد العاملين . والأمر كذلك فى معظم الصناعات (السكر والمشروبات والدخان والسماد والأسمنت وتجميع السلع المعمرة) . وزادت درجة التركز مؤخراً ، وأدى الاندماج إلى زيادة حجم الوحدات القائمة ورفع نسبة التكامل الرأسى والأفقى [1] فيها . وحدث الجزء

(١) تنتج بعض الشركات عدداً كبيراً من السلع دون تخصص . فتنتج شركة المحلة فى صعيد واحد الغزل والمنسوجات القطنية الرفيعة والسميكة والمنسوجات الصوفية والبطاطين والقطن الطبى فضلا عن أن بها محطة لتوليد الكهرباء قوتها ٥٠٠٠٠ كيلووات ساعة ، وذلك على خلاف تاريخ تطور الصناعة فى إنجلترا فى مستهل الانقلاب الصناعى حيث حدث تخصص واسع النطاق فى المصانع والمدن ، وقد سارت مصانع كفر الدوار والبيضا على مبدأ التخصص بمقتضى الاتفاقية المعقودة بين بنك مصر وشركة برادفورد سنة ١٩٣٨. فتنتج الأولى الخيوط والأقمشة الخام وتقوم الثانية بالتبييض والصباغة والتجهيز لحساب شركة كفر الدوار دون سواها.

الأكبر من التوسع فى إنتاج سلع جديدة داخل وحدات قائمة ، برغم أنه لا يتفق مع طبيعة إنتاجها السابق . ويتضح مدى ضخامة الوحدات الإنتاجية فى الصناعة المصرية من مقارنة أرقام العاملين فى المنشآت التى يعمل بها ٥٠ عاملا فأكثر ، إذ كان هذا العدد ٢٢٠ ألفاً فى سنة ١٩٥٧ من مجموع المشتغلين فى مصانع تشغل عشرة عمال فأكثر وقدره ٢٧٠ ألفاً ، وزاد العدد سنة ١٩٦١ إلى ٣٣٠٠٠٠ من مجموع العاملين وقدره أربعمائة ألف [١] ، وحدث التركز أيضاً فى البنوك وشركات التأمين وشركات تصدير القطن وشركات التجارة الداخلية والخارجية وفى صناعة الحليج والكبس . ويخلق التوسع فى حجم الوحدات الإنتاجية فى مصر مشاكل إدارية معقدة ، ويترتب عليه زيادة الطاقة فى بعض المصانع عن الطلب المتوقع على أساس أسعار مجزية ، أو تزيد طاقة بعض الأجزاء على الطلب بينما تقصر عنه فى البعض الآخر .

وبينما أدت التطورات الصناعية السريعة إلى تكوين وحدات إنتاجية أكبر حجماً من الوحدات القائمة ، لم تقدم الحكومة خدمات جدية للصناعات الصغيرة [٢] والحرف (حيث يعمل نحو مليون نسمة بعض الوقت) تساعد المنظمين على شراء مستلزماتهم بالأجل ، وتسويق منتجاتهم تعاونياً ، أو تزويدهم بآلات بسيطة تدار بالقوى المحركة بدلا من القوى العضلية . وقد كان الحال على خلاف ذلك فى اليابان إذ عاشت الصناعات الصغيرة جنباً إلى جنب مع الصناعات الكبيرة . وفى ذلك مزايا كثيرة إذ يقل معامل رأس المال ويؤدى توسع الصناعات الصغيرة إلى زيادة نصيب الريف من الاستثمار والدخل دون إرهاق المجتمع بالإنفاق التنظيمى الباهظ على المدن . ويجب على أجهزة البحوث فى مصر دراسة المعدات المستخدمة فى الصناعات الصغيرة بغية زيادة كفايتها وإدارتها بالوقود ووضع مواصفات لمنتجاتها [٣]

---

(١) يمثل إنتاج المنشآت التى يشتغل بها مائة شخص وأكثر ٧٨ ٪ من جملة إنتاج المنشآت التى تستخدم عشرة أشخاص فأكثر (١٩٦١) .

(٢) طالب مجلس الأمة فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإعداد برنامج تكميل قوامه الصناعات الصغيرة .

(٣) اقترحت لجنة الصناعة (١٩٤٨) « دراسة أقدام المصريين ووضع قوالب تتفق معها تتدرج طولا وعرضاً وتوحيدها مع ضرورة توفير عروض مختلفة لكل نمرة فى الطول » . وبالمثل فى الملابس الجاهزة .

والمقترح أن يخصص البنك الصناعى لخدمة الصناعة الصغيرة بعد أن تضاءل عمله كثيراً ،وأن تتوطد صلته بمؤسسة التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة التى تتعامل حالياً مع البنوك التجارية . وحبذا لو قامت المؤسسات بتوجيه الشركات الصناعية إلى استغلال الإمكانيات المتاحة فى قطاع الصناعات الصغيرة وتشجيع المنظمين فيها وتزويدهم ببعض المعدات والخبرة الفنية التى تنقصهم وبأوامر التشغيل المنتظمة على مدار السنة التى تخفف المخاطر التى يتعرضون لها ، والتعاقد معهم على التوريد لآجال طويلة . ويجدر بالحكومة دراسة تجربة الصين الشعبية فى الاستفادة من الوحدات الإنتاجية الصغيرة على أسس علمية .

وهناك احتمالات فى المستقبل القريب لتوسع ناجح فى صناعات تتوافر لها المواد الأولية والخبرات وتلاقى سوقاً داخلية مؤكدة ، وينتظر أن يكون لصادراتها مستقبل فى أسواق أفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط . ومن هذه :

(١) الصناعات الزراعية مثل السكر وطحن الغلال ومستخرجات الألبان والزيوت النباتية وتعليب الخضر والفاكهة والأسماك [١] ، وسوف يتوقف اختيار هذه الصناعات على المحاصيل التى ستزرع فى الأراضى المستصلحة على مياه السد العالى .

(٢) الصناعات الكيماوية مثل السماد الازوتى وتصنيع الفوسفات والمنجنيز والمبيدات الحشرية وحامض الكبريتيك والصودا الكاوية [٢] والأسمنت ، والورق [٣] والمنظفات الصناعية .

(٣) صناعة سلع الإنتاج مثل المراجل والمضخات والموتورات والمراوح وآلات ضغط الهواء والعدد الصغيرة . وسلع الإنتاج التى لها سوق داخلية كبيرة مثل المرادن وآلات الكرد والغزل والأنوال وقطع الغيار ، مع الاستفادة من إمكانيات

---

(١) لاتحتاج هذه الصناعات إلى رأسمال كبير ،وهى تدر ربحاً سريعاً ويسهل إعداد طاقم العاملين فيها إذ لاتحتاج إلى خبرات معقدة . غير أن الأمر يستلزم إنشاء وحدة كبيرة لإنتاج المعلبات الصفيح واستخدام أنواع أخرى من العبوات الرخيصة .

(٢) يستتبع إنتاج طن الصودا الكاوية إنتاج قدر مماثل من الكلور وتجد الشركة المنتجة صعوبات جمة فى التصدير نظراً لصعوبات النقل البحرى .

(٣) لايبرر استهلاك ورق الصحف محلياً إنشاء مصنع متخصص نظراً لضخامة الحد الأدنى لحجم مصنع تتوافر فيه المقومات الفنية ، وزيادة إنتاجه عن احتياجات البلاد .

التخصص بين الدول العربية واستغلال الطاقة غير المستغلة في المصانع الحربية .

(٤) صناعة تجميع الأوتوبوسات واللوريات والتراكتورات بالتعاون مع مؤسسات فورد ودويتزوفيات ، والميزة من تجميعها محلياً هي تخفيض أجور النقل وتصنيع بعض الأجزاء محلياً .

(٥) صناعة سلع الاستهلاك المعمرة مع استيراد بعض أجزائها .

(٦) صناعة السينما .

(٧) صناعة الطباعة والنشر .

وكان من أهداف الحكومة ، منذ أوائل الثورة ، زيادة القوى المحركة وتحسين النقل والمواصلات وغيرها من مظاهر الاستثمار التمهيدي ، ومن ثم زادت قوة محطات الكهرباء من ٣٥٥ ألف كيلووات سنة ١٩٥٢ إلى ٣ر١ مليون كيلووات سنة ١٩٦٢.[1] وصاحب ذلك تحسن معامل الاستهلاك من ٦٠٪ إلى ٦٧٪[2] . وقد زاد إنتاج الكهرباء في مصر بنسبة ٣٠٪ سنوياً خلال العشر سنوات الأولى من الثورة وبلغ ٥٤٠٠ مليون ، كيلووات ساعة سنة ١٩٦٤ (٤٠٪ منها في القاهرة والإسكندرية) . وينتظر أن يزيد الإنتاج بعد إتمام محطات السد العالي سنة ١٩٦٧ بمقدار قد يصل إلى ١٠ مليون كيلووات ساعة ، أي ما يعادل ثلاثة أمثال الإنتاج الحالي من محطات الكهرباء الحرارية ، تبعاً لقرار السلطات العليا بشأن الترجيح بين اعتبارات الريّ وتوليد الكهرباء . ويسير العمل حثيثاً في إنشاء شبكة كهرباءالدلتا ، كما أن هناك قيد البحث مشروعات تكاليفها ٦٠ مليون جنيه لمضاعفة قوة المحطات الحرارية الحالية وإنشاء محطة ذرية ، وربما أدت صعوبات النقد الأجنبي الحاليةإلى تخفيض مركزها من أولويات الخطة الثانية . ومهما يكن من شيء فإن الاستثمار الحديث يسد الحاجه إلى الطاقة الكهربائية لفترة طويلة .

ويبلغ الإنتاج الحالي من البترول ٧ ملايين طن تقريباً مقابل ٥ر٢ مليون طن

---

(١) منها ٣٥٠٠٠٠ كيلووات في محطة خزان أسوان ، تستهلك شركة « كيما » للأسمدة كل إنتاجها .

(٢) يستخدم ٦٥٪ من الكهرباء في الصناعة و ١٠ ٪ في الري والباقي في الاستهلاك المنزلي . ونظراً لانخفاض تكلفةالكهرباء هناك إسراف في استخدامها في الأغراض المنزلية ولتجميل المدن . ويكون ذلك غالباً على حساب الصناعة التي تحرم من التيار في فترات دورية ، ويلاحظ أن انتظام التيار بأسعار مناسبة وزيادة قوة المحطات المركزية يضعف الحافز على قيام الشركات الصناعية ببناء محطات خاصة بها .

سنة ١٩٥٢ ، وزيدت كفاية معامل التكرير [1] فى الإسكندرية والسويس تبعًا لذلك. وتغيرت سياسة الحكومة إزاء الاستثمار الأجنبى فى صناعة البترول ، إذقسمت مناطق البحث مؤخراً بين شركات فيلبس وبان أمريكان ومؤسسة إيمى . وفى خلال سنة ١٩٦٥ اكتشفت حقول تبشر بزيادة الإنتاج فى أواخر العقد الحالى وزودت بأجهزة حفر قوية . والأمل أن تؤدى زيادة الإنتاج فى الحقول الجديدة إلى إزالة إحدى عقبات التصنيع والإسهام فى حل مشكلة العملات الأجنبية . وإذا استقر الرأى على الاستعانة برأس المال الغربى فى هذا المجال يتعين على الدولة معاملته على الأسس التى يعامل بها فى الدول الأخرى التى تستقدمه ، وألا تسرف فى تفسير الاتفاقيات لصالحها. إذ يؤدى ذلك فى النهاية إلى إضعاف الحوافز على الاستثمار وتكتل الدول المنتجة لحرمان مصر من نصيبها العادل فى الصادرات ، وهو اعتبار مهم إذا حقق الحقل الجديد الآمال المعقودة عليه .

وكانت السكك الحديدية فى أوائل القرن الحالى كافية لمواجهة حركة النقل ، إلا أنها حملت أعباء جسيمة خلال الحرب العالمية الثانية ، هبط معها عدد القاطرات والعربات الصالحة للاستعمال وارتفع متوسط عمر القضبان والأجهزة مما استلزم البدء فى تعويض التخلف وتجديد الخطوط والإنشاءات والعربات والقاطرات فى أعقاب الحرب مباشرة . ولاقت المواصلات اهتمامًا كبيراً من حكومة الثورة ، إذ بلغ ما استثمر فيها نحو مائة مليون جنيه سنة ١٩٦٤ . وحظيت السكك الحديدية بالنصيب الأكبر وخاصة بعد التحول إلى الديزل . وكان أهم مظاهر الاستثمار فى النقل المائى تعميق قناة السويس [2] وإنشاء أسطول نهرى كبير . وينتظر أن تتحسن الملاحة كثيراً بسبب ثبات معدل النهر إثر إتمام السد العالى واو أن حمولة السفن لا يمكن أن تجاوز طاقة استيعاب الأهوسة . وبينما لم يزد طول الطرق المرصوفة

---

(١) من ٣ ملايين إلى ٨ ملايين طن كما زيدت كفاية مستودعات التخزين .

(٢) زاد عدد السفن العابرة من ١١٦٠٠ سنة ١٩٥١ إلى ١٨٠٠٠ سنة ١٩٦١ والبضائع العابرة من ٧٩ مليون طن إلى ١٧٢ مليون طن . . ومن ثم زادت عوائد المرور من ٢٦ إلى ٥١ مليوناً من الجنيهات فى نفس الفترة وأربت على ٨٠ مليوناً فى سنة ١٩٦٥ . ويرجع بعض الزيادة بطبيعة الحال إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٦٢ .

سنة ١٩٣١ على ٤٠٠ كيلومتر زيدت تباعاً بإنشاء الطرق الاستراتيجية التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ . وفى سنة ١٩٦١ كان هناك ٢٢٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة ، ثلثها مرصوف والباقى طرق ترابية متاخمة للقنوات . ومنذ ذلك الحين تم إنشاء ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة وعدد من خطوط أنابيب البترول[1] ومحطات الضخ بقصد تخفيف الضغط على وسائل المواصلات الأخرى والاستفادة من انخفاض مصاريف النقل بهذه الوسيلة . وزاد الأسطول التجارى من ٩٥٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ (منها ١٦٠٠٠ من ناقلات البترول) إلى ٢٤٠٠٠٠ طن سنة ١٩٦٢ (منها ٩٦٠٠٠ طن من الناقلات) . وتشير تقارير المتابعة إلى ضرورة التنسيق بين سياستى الإنتاج والنقل حتى يمكن اجتناب تكدس البضائع وسلع الإنتاج الضخمة فى الوجه القبلى وميناء الإسكندرية[2] . ويرى البعض أن الاستثمار فى وسائط النقل فى الخطة الأولى كان مغالى فيه ويزيد فى بعض نواحيه على الحاجة الفعلية مما يبرر تخفيض الأولويات المقررة لها فى الخطط اللاحقة . ويقتضى أيضاً الاهتمام بإصلاح الطرق وإعادة بناء المخازن فى الموانئ ، وتزويدها بأحدث آلات الشحن والتفريغ (بدلاً من بناء محطة للركاب تتكلف زهاء ١½ مليون جنيه) وتسهيل خروج السلع من الموانى وتبسيط الإجراءات الجمركية .

---

(١) بين السويس والقاهرة وبين مسترد وحلوان وبين الإسكندرية وطنطا .

(٢) زاد العبء الواقع على وسائل المواصلات نظراً لزيادة حجم الإنتاج المحلى وزيادة استيراد الآلات وقطع الغيار ، ومن ذلك زيادة كميات الأسمنت والسماد وفحم الكوك ونقل ركاز الحديد من أسوان إلى القاهرة برغم قصور السكة الحديد المفردة بين قنا وأسوان .. وأخيراً زاد عبء النقل نظراً للحاجة إلى استيراد مليون طن من الحبوب لاستهلاك المدن. وقد بلغت كمية البضائع عبر ميناء الإسكندرية نحو ستة ملايين طن سنوياً .

الفصل الثالث

مشكلات التصنيع

كانت خطط التصنيع ضخمة بالقياس إلى الإمكانيات . ولم يكن هناك مناص ، مع الرغبة فى تعويض التخلف ، من تنفيذها بسرعة فائقة كان من مظاهرها عدم كفاية الدراسات السابقة على التنفيذ . ولم يكن هناك متسع من الوقت ، فى السباق مع الزمن ، لإجراء دراسات تفصيلية للأسواق والتمويل فضلاً عن الاعتبارات الفنية البحتة ، أو لمقارنة تكلفة مشروع معين بتكلفة مشروعات بديلة مع تقويم سليم للأولويات . ومن ثم فوجئت السلطات بارتفاع كبير فى تكلفة بعض المشروعات عما كان متوقعاً ، فضلا عن ازدياد التكلفة المترتب على تخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار العالمية . وتبين لها أن الدراسات الأولية كانت تهمل بعض العناصر مثل النقل والإسكان عن قصد أحياناً أو لا شعورياً حتى تتحسن اقتصاديات المشروع ويلقى قبولا . ولم يسبق الاستثمار فى صناعة التعدين أحياناً دراسة للاحتياطيات المحتملة والمرجحة ثم المؤكدة ، وإعداد خرائط طبوغرافية وجيولوجية ، وكثيراً ما تهمل التقارير التى يضعها المهندسون اقتصاديات المشروع وعناصر التكلفة ، أو تعتبر الطلب عنصراً ثابتاً بدلاً من اعتباره متغيراً يرتبط بتقلبات السعر والدخل . وقد اعتبر أحد التقارير أن المشتريات المحلية من سلع مستوردة تمثل وفراً فى العملات الأجنبية دون النظر إلى نسبة الواردات فى التكلفة الكلية للمنتجات المحلية . وسوف تزداد أهمية مثل هذه الدراسات فى المستقبل ، لأن الاختيار أسهل فى المراحل الأولى للتصنيع منه بعد استكمال الصرح الصناعى ، حيث يتعين أن يبنى الاختيار على دراسة مستفيضة ومقارنة دقيقة للمشروعات البديلة [1] . ولاسيما أنه من المرجح ألا يكون التمويل الخارجى فى الخطة القادمة بمثل ما كان عليه من اليسر فى الخطة الأولى .

---

(١) اقترن التوسع فى إنشاء المصانع الجديدة بإهمال تجديد بعض المصانع الحالية .

ويجب أن تقوم الدراسات السابقة على التنفيذ على أساس التكاليف الفعلية. فلا تحسب قيمة الآلات المستوردة على أساس السعر الرسمي للجنيه . بينما تحاسب المصانع فعلاً على أساس السعر الرسمي مضافاً إليه فرق العملة أي على أساس سعر الصرف السائد . ويجب أن تقوم الدراسة على إحصاءات يستبعد منها أثر تغير قيمة النقود . ولا يتخذ قرار بتوسيع مصنع ما ، بينما زيادة المبيعات صورية ناتجة عن زيادة حصيلة الصادرات بعد تخفيض العملة دون أية زيادة فى الكم . وليس من شك فى أن توافر البيانات الإحصائية يزيد احتمالات النجاح فى إعداد الدراسات المقارنة . ولم يستند إنشاء بعض المشروعات وتوسع البعض الآخر إلى اعتبارات اقتصادية ، بل كل مبعثه الرغبة في تحقيق إنجازات سريعة[1] أو أهداف تمليها ضرورات الدفاع ، ومن ذلك إنتاج الطائرات والصواريخ والمفاعلات النووية وبعض الصناعات الكيميائية وصناعة وسائل النقل ، أو اعتبارات قومية مثل توسع شركة الطيران العربية وتزويدها بأحدث الطائرات وتشغيلها على عدد كبير من الخطوط . والتوسع فى الأسطول التجارى برغم انخفاض معامل تحميل السفن . وإنشاء صناعة تجميع سيارات الركوب وبيعها إلى وقت قريب بثمن يقل عن الثمن السائد قبل قيام الصناعة . ومن ذلك أيضاً إنشاء محطة الركاب فى ميناء الإسكندرية ، والمطارات وتجميل العاصمة وإنشاء قصور الثقافة والاستاد . وكان إنشاء بعض الصناعات ناتجاً عن سهولة الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويلها . وحدث تخبط فى الاستعانة بالخبراء الأجانب ، وكثيراً ما استبدلوا قبل إتاحة الفرصة لهم لدراسة المشروعات التى استقدموا من أجلها ، ومن أمثلة ذلك الاستعانة بشركة جلوكنر الألمانية لتقديم الخبرة الفنية لشركة الحديد والصلب ، ثم استبدالها بشركة كوبرز الأمريكية . وكثيراً ما يتعذر الأخذ بتوصيات الخبراء لأنها تستلزم قدراً من العملات الأجنبية لا يتيسر تدبيره[2] . وعانت بعض المصانع من تدهور العلاقات السياسية مع البلاد الموردة للآلات مما يتعذر معه استيراد الأجزاء البديلة أو

---

(١) من ذلك تنفيذ عدد من المشروعات فى مستهل الثورة كانت متعثرة فيما مضى ، مثل كهربة خزان أسوان وكهربة سكة حديد حلوان

(٢) أضعف عدم تحويل مرتبات الخبراء إلى ذويهم بانتظام من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه .

المكملة ، فضلا عن استحالة استيراد الأجزاء البديلة لآلات مشتراة من الدول الغربية من الكتلة الشرقية .

وكانت تقديرات الصناعة تفوق كثيراً قدرة البلاد فى التنفيذ على أساس ذلك القدر من الموارد التى تيسر تجنيدها للتنمية [1] . ومرد ذلك إلى عدم توافر المعلومات الأساسية عن موارد البلاد والنسب الهامة بين الاستثمار والدخل ، وعدم مساءلة الوزراء عند إعداد الخطة عن التقديرات الواردة منهم ، ومدى تناسقها بعضها مع بعض وعدم مراجعة المشروعات المقدمة من حيث سلامتها الفنية . وكان إهمال مراجعة الخطة فى ضوء الظروف المتغيره سبباً فى عجز الشركات عن الحصول على بعض المواد الهامة المحلية أو المستوردة وظهور عنق الزجاجة فى بعض الصناعات نتيجة لتوسع بعض فروعها وعدم إنجاز التوسع فى فروع أخرى مكملة . ومن ذلك عجز إنتاج الأسمنت ومواد البناء من آن لآخر لأن مشروعات التشييد تناهز ٦٠٪ تقريباً من خطة التنمية . وقد أهملت سلطات التخطيط دراسة العلاقة بين توطن الصناعة وبين اعتبارات الإسكان، وخاصة فى التجمعات الجديدة مثل حلوان وشبرا الخيمة والسويس . وبالمثل لم يكن التنسيق كاملا بين التصنيع والنقل ، ومن ثم ظهرت صعوبات نقل الركاز من أسوان إلى القاهرة . والأسمنت من حلوان ، وأزمات السماد فى الوجه القبلى المترتبة على عدم توافر عربات السكك الحديدية إلا على أساس أجور نقل مرتفعة (السهم الذهبى) ، وتأخر مشروع ناصر للملاحة النهرية عن الموعد المضروب والتكدس فى الموانئ . وأدى تركز الصناعة فى مسترد وشبرا الخيمة وحلوان إلى إرهاق محطتى كهرباء شمال القاهرة وجنوبها وإلى التوسع المطرد فيهما، وكان إقبال البنوك والشركات والمؤسسات والحكومة على الحصول على تسهيلات ائتمانية من الخارج دون التنسيق بينها من أسباب صعوبات الدفع الخارجى فى سنتى ١٩٦٤ و١٩٦٥ . وثمة أمثلة أخرى منها رفع توقعات الاستهلاك المحلى عن طاقة الإنتاج ، والتضحية بالتصدير خوفاً من أزمات التموين . وقد اقتصرت جهود الحكومة لتذليل العقبات على منح أولويات لمشروعات معينة مثل السد العالى وهيئة القناة أو التهجير أو المجارى ، بينما كان الأمر يتطلب إعداد ميزانيات للطاب

---

(١) وفى ضوء المعدلات الحالية للإنفاق على الدفاع وتطور الاستهلاك الفردى والحكومى .

المتوقع على عناصر الإنتاج النادرة نسبيًّا (العمال الفنيون والأسمنت وحديد التسليح وغير ذلك من مستلزمات صناعة البناء مثلا) وبين العرض منها ، وتعديل الخطة فى الأجل القصير على ضوء الموارد المتاحة مع ضغط الطلب على المشروعات التى لا تحمل أولويات عالية .

وهناك غموض شديد بصدد دور عامل الربح وجهاز الثمن فى النظام الاقتصادى الجديد . فالدولة تستخدم الحوافز النقدية لزيادة العرض من العمال فى المناطق النائية بدلاً من الالتجاء إلى القسر . وتدفع علاوات للمهندسين (بدل تخصص) نظراً لزيادة الطلب عليهم . وترفع أسعار بعض السلع والخدمات لتخفيض الطلب عليها وتحقيق توازنه مع العرض . ويستخدم معيار الربح فى الحكم على إنجازات الشركات المساهمة . وأدت التطورات فى السنوات الأخيرة من الخطة الأولى إلى ضعف دور جهاز الثمن ، برغم أهميته ، حيث يكون الجهاز الحكومى غير مكتمل البناء لا يمكن التعويل عليه فى توزيع الموارد غير المتوفرة حسب أولويات محددة . وبالمثل اتجهت النية فى وقت ما لاعتبارات سياسية تتصل بالسعى وراء الشعبية إلى تخفيض الأسعار دون الحد الذى تمليه الاعتبارات الاقتصادية ودون مراعاة لمرحلة التطور التى تجتازها البلاد فى طريق الاشتراكية . وقد ازداد عبء « الروتين » فى شركات القطاع العام وتعددت البيانات التى تطلبها أجهزة التخطيط والرقابة .

ويطالب بعض المنظمين فى شركات القطاع العام بأن يراعى عند التسعير حصول الشركات على فائض فوق تكاليفها المتوسطة يخصص للاستثمار الجديد غير أن سلطان الحكومة فى تحديد الأسعار فوق سلطة المؤسسات ومن ثم لا يأتى رفع الأسعار قبولا سياسيًّا . وينطبق ذلك بوجه خاص على المصانع ، وخاصة تلك التى تنتج السلع المعمرة[1] . كما ينطبق على هيئات المنافع العامة ، إذ لم تعد أجور نقل الركاب والبضائع والبريد تتناسب مع ارتفاع الأسعار والدخول منذ الحرب العالمية الثانية . فقد زادت تعريفة نقل ركاب الدرجة الثالثة بالسكة الحديدية مثلا

---

(١) وخاصة بعد أن ارتفعت أسعار الإحلال ، ولم تعد مخصصات الاستهلاك المحتسبة على أساس أسعار الشراء كافية لمواجهة التجديدات . ويتضح مدى الفروق من قيام شركات الغزل والنسج بتكوين مخصصات قدرها مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ يضاف إليها نحو أربعة ملايين جنيه تمثل فروق القيمة الاستبدالية .

من ١¼ مليم للكيلومتر سنة ١٩٣٩ إلى ٢ مليم سنة ١٩٥٤ (تخفض بعد الـ ٣٠٠ كيلومتر الأولى إلى ٤ر١ مليم) بينما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة إلى نحو أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب . وتقضى اعتبارات التمويل برفع سعر الكهرباء للاستعمالين العادى والصناعى حتى تتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها ومواجهة التوسع ، لأن الأسعار الحالية لا تتيح عائداً بالمعدل المتعارف عليه دولياً . ويجب ألا يعزب عن البال أن عامل الثمن مهم فى الحث على « الاقتصاد » فى استخدام الموارد . وقد كانت اعتبارات أربحية شركة السماد « كيما » ، وهى المشترى الوحيد، سبباً فى تحديد أسعار الكهرباء من خزان أسوان على أساس ٢ر١ مليم عن الكيلووات ساعة (ينخفض بعد الـ ٥٠٠ كيلووات ساعة الأولى إلى ٨ر مليم) . ويقتضى الأمر العودة إلى اتباع معايير منطقية لتحديد التكلفة وإن استلزم الأمر إعانة بعض الشركات أو الهيئات .

وتدل دراسة توطن الصناعة[1] على أن معظم الصناعات الحديثة تركزت فى القاهرة والإسكندرية خلال القرن التاسع عشر ، ولم تقم فى الريف سوى الصناعات المتصلة بإعداد المواد الزراعية ، مثل حلج القطن وعصير القصب والزيوت ، نظراً لعدم توافر مقومات الصناعة فيه لتركز القوة الشرائية والمنظمين الأجانب فى المدن . واستأثرت القاهرة فى الخطة الأولى بـ ١٨١ مشروعاً صناعياً (تكاليفها ١٧٥ مليون جنيه) والإسكندرية بثلاثة وتسعين مشروعاً (تكاليفها ثمانون مليوناً) ، وأملت الاعتبارات السياسية تخفيف الفوارق الإقليمية فى توزيع الدخل ، وذلك بإنشاء صناعات فى مناطق لا تتوافر فيها المقومات التقليدية من العمال المدربين ومصادر القوى المحركة وموارد المواد الأولية وورش التصليح والقرب من الأسواق وغيرها من عوامل تخفيض التكلفة ومصاريف النقل إلى أقصى حد . ومن أمثلة ذلك توزيع شركات الغزل والنسج[2] على عواصم الريف برغم أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة تقضى بتركيزها فى القاهرة أو الإسكندرية أو بقربهما . ويتعين أخذ اختلاف

---

(١) فى سنة ١٩٦١ كان يتركز فى القاهرة والجيزة نحو ٦٥٪ من المنشآت الصناعية من فئة عشرة عمال فأكثر ، يعمل بها ٥١٪ من مجموع عمال تلك الفئة بينما لا يزيد نصيبها عن ٢٠٪ من سكان مصر .

(٢) جاء فى التقرير الثالث لمؤسسة الغزل والنسج أن الخطة الثانية تتضمن زيادة ١٥٠٠٠٠ مردن فى بنها والمنصورة والزقازيق ومنطقة القنال . وكان مقرراً فى الخطة الأولى إنشاء تسعة مصانع للغزل والنسج=

نفقات الإنتاج فى الحسبان عند الحكم على إنجازات الصناعات التى تركزت فى الريف حتى يمكن احتساب التكلفة الحقيقية للأهداف الاجتماعية التى يسعى المجتمع لتحقيقها[١] ، وتزيد صعوبات التصنيع فى الريف لأن إنشاء مصنع فى بيئة زراعية بحتة يثير مشكل الانتقال إلى نمط جديد من الحياة . ومشاكل تدريب أفراد يغلب عليهم الطابع الزراعى . وكلما كان المقر المقترح للصناعة بعيداً عن المجتمع الحضرى كانت المشاكل أشد تعقيداً منها فى المحيط نصف الحضرى مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار وشبرا الخيمة والحوامدية حيث عرفت الصناعة حيناً من الدهر .

وتزيد هذه المشاكل كلما كان التحول سريعاً ، إذ يصعب تكوين طاقم من العمال المدربين على العمل المتواصل ، بمقتضى برنامج زمنى ثابت تحت إشراف المقدمين .هذا إلى أن هجرة العامل تحرمه من رعاية الأسرة وتواجهه بخضم المدينة وعدم مبالاة أهلها بمشكلات الفرد ، مما يحدث اضطرابات نفسية بالغة الأثر . ويظهر أثر كل ذلك فى تشتت ذهن العامل والتجائه إلى قريته بين حين و آخر ابتغاء الراحة الروحية . وتكون المشكلة أشد وطأة إذا كان العمل موسمياً (صناعات السكر والحليج والكبس وتعبئة الفواكه) أو كان الأجر السائد لايكفل حياة مستقرة ، أو إذا لم يلتئم شمل الأسرة نظراً لعدم توافر السكن المناسب أو لصعوبات الانتقال أو لعجز العامل عن دفع الإيجار ، أو إذا كان العامل يملك قدراً من الأرض مهما بلغ من الضآلة يعود إلى مباشرتها فى مواسم العمل الزراعى .وفى مثل هذه الأحوال جميعاً يقل حظ العمال من التدريب المتصل وترتفع نسبة الغياب والحوادث وتقل الإنتاجية [٢] ، فضلا عن تعقد المشاكل البشرية الناجمة عن عدم انسجام العامل فى الوسط الصناعى .ويرى البعض أن توزيع الصناعات على الريف بطريقة عشوائية وتحويل المراكز الرئيسية للشركات بعيداً عن القاهرة لايحقق الأهداف المرجوة، ومن ثم ينصحون بالتركيز على مناطق محددة وتزويدها بالمبانى والكهرباء

= والسجاد وتصنيع العوادم فى الزقازيق وشبين الكوم ودمنهور و زفتى وطنطا ودمياط وميت غمر وجرجا. والمزمع إنشاء مصنعين للأسمنت فى السويس وأسيوط ، ومع ذلك فإن نسبة نمو القاهرة والإسكندرية أعلى بكثير من المتوسط العام للقطر .

(١) قرر مجلس الإنتاج لاعتبارات اجتماعية الإبقاء على مصنع للصودا الكاوية فى وادى النطرون برغم قدمه واستهلاك آلاته وارتفاع تكلفة الإنتاج عنها فى المصانع الحديثة .

(٢) راجع Hoselitz, B, F. Sociological Aspects of Econmic Growth.

والمياه ومراكز التدريب ووسائل النقل ، وتوسيع المدن الصغيرة التى تتوافر فيها مقومات الصناعة بدلا من تشتيت الجهد فى مناطق متباعدة لا يجدى الاستثمار القليل فى انتشالها من فقرها الحالى . ووصول القرية إلى المستوى الحضرى ، وهو هدف أساسى من أهداف الميثاق ، لا يمكن تحقيقه إلا فى الأجل البعيد ، وبعد أن يقف تزايد السكان بالمعدل الحالى .

ويتعين إعادة النظر فى سياسة إدماج الشركات التى آلت ملكيتها إلى القطاع العام ، بعد أن أدت الاندماجات المتعاقبة إلى تركز قوة العمل . ففى سنة ١٩٦٢ كان هناك ٢٥٠٠٠٠ عامل يشتغلون فى مصانع بها خمسمائة عامل أو أكثر فى مقابل خمسة وثمانين ألفاً يعملون فى مصانع تشغل من مائة إلى خمسمائة ، بينما لم يزد عدد العمال و المصانع التى تشغل من خمسين إلى مائة عامل عن ٢٥ ألفا . وكان الحافز على الدمج أحياناً ضم منشأة خاسرة إلى شركة قوية بقصد إزالة خسائر الأولى وتحسين إدارتها واجتناب الاستغناء عن العمال . غير أن الاعتبارات الاقتصادية لم تراع فى بعض الأحيان . وكثيراً ما أدى الاندماج إلى إضعاف الشركة المدمج فيها بدلا من تصفية الوحدات الضعيفة والإبقاء على الوحدات ذات الكفاية العالية . وقد حدث ذلك عند إدماج منشأة مستغرقة بالديون ذات مشاكل معقدة مع شركة جديدة منطلقة مما ترتب عليه ضياع وقت المنظمين فى الشركة الناجحة فى علاج العيوب الفنية للشركة المدمجة ومواجهة مشاكل العمال ومطالبات الدائنين وتحصيل الديون المشكوك فيها . وقد حقق الإدماج بعض التخفيض فى النفقات حيث تألفت على أثره وحدات متكاملة رأسيًّا أو أفقيًّا ، وكانت الاعتبارات الاقتصادية تبرر هذا التكامل ، أو بسبب قيام التخصص ، والإنتاج النمطى وتزويد الوحدات الضعيفة بالخبرات التى تعوزها[1] ، غير أن بعض الوحدات بلغت حدًّا من الضخامة يتعذر معه إدارتها بكفاية .

ويعبر عن ذلك فى المصطلح الاقتصادى ، بأنه برغم اقتراب المنشأة بعد الاندماج من الحجم الأمثل من ناحيتى الإنتاج والتسويق ، فإن صعوبات الإدارة تؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بعد الاندماج عما كانت عليه قبلا . ولا يمكن

---

(١) أمكن تزويد بعض مصانع الغزل والنسج بوحدات تكميلية من فائض المصانع الأخرى لتحقيق التخصص والقضاء على نقط الاختناق .

أن تنسب إلى الاندماج مزايا الإنتاج الكبير عندما تدمج وحدات متماثلة ، أو حيث تتمع الوحدات الصناعية المندمجة فى مناطق متباعدة تصعب معها رقابة المركز الرئيسى . ويتصل بذلك أخيراً إرهاق الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة بإدارة منشآت صغيرة الحجم مثل محلات التجزئة أو ورش التصليح . وإرهاق مضارب الأرز الكبرى بإدارة عدد من النراكات ومطالبة شركات الغزل والنسج بإدارة مئات الوحدات المتناثرة ، وتكليف محال البيع الكبيرة بإدارة عدد من المتاجر الصغيرة ، وضياع الوقت والجهد فى تقييمها على فترات متعاقبة ، وتأخر صدور القرارات ومشاكل التنسيق بين العاملين . ومن ذلك أيضاً وضع شركات الملاحة البحرية والتخليص وخدمة السفن . برغم تباين مشاكلها . تحت إشراف هيئة قناة السويس .

وعند إعداد الخطط المستقبلة يحبذ بعض الاقتصاديين اختيار عدد من المشروعات التى تدر عائداً عالياً وتحقق أهدافاً فرعية أخرى مثل زيادة العمالة ، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى مشروعات التوسع فى الصناعات التى يكون معامل رأس المال فيها بالغ الارتفاع ، إلا إذا كانت تحقق وفراً حقيقياً كبيراً فى العملات الأجنبية أو كانت مهمة فى استراتيجية الإنتاج وتزويد البلاد بمواد أولية . ويرى البعض فى ضوء مشكلة العملات الأجنبية فى الوقت الحاضر تأجيل الصناعات البتروكيمياوية [١] وصناعة الألومنيوم حيث معامل الاستهلاك والإحلال عال والنفقات ضخمة بالعملات الأجنبية واحتمالات الخسارة الكبيرة ، ولأن اطراد الاختراعات يحتم الاستغناء فى وقت قصير عن أجزاء كبيرة من المصانع الحالية واستبدال أخرى بها من أحدث طراز . ويقترح بعض الخبراء الدوليين إعادة التفكير فى توسع صناعة الحديد على أساس استغلال مناجم الواحات نظرا لضخامة الاستثمارت فى نقل الركاز عبر مائتى كيلومتر من السكك الحديدية ما لم تكتشف فى الوحات ثروات معدنية أخرى . وفى أواخر الخطة الأولى قام المسئولون بدراسة دقيقة للأولويات الزمنية فى ضوء المركز الخارجى بعد سحب المعونة الأمريكية بعض الوقت وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، واستقر الرأى على تأجيل بعض المشروعات إلى أن يتحسن ميزان المدفوعات ما لم

---

(١) ومن جهة أخرى هناك ميزة لهذه الصناعة وهى إنتاج سلع ثانوية كثيرة تعتبر بدائل عن المواد الأولية التقليدية .

يتيسر تمويلها من دول الكتلة الشرقية . وتلك سياسة حكيمة أن نجذب مستوى التطلعات أحياناً إلى واقع الموارد المتاحة، على أن يعاد النظر فى الأولويات إذا حدث تحسن مطرد فى ميزان المدفوعات .

ويتصل بذلك تقرير أولوية عالية للمشروعات التى تتوفر موادها الأولية محلياً وتفضيلها على الصناعات التى تعتمد المواد الأولية المستوردة [١] ، مثل صناعة المنسوجات الصوفية أو إطارات السيارات إلا إذا كان هدفها توسع التصدير ، أو كانت موادها الأولية مركزة فى مناطق محددة من العالم . وكان الاهتمام فى الخطة الأولى موجهاً إلى السوق المحلية وتعويض الاستيراد [٢] . وحان الوقت لخفض الكميات التى تعرض فى السوق المحلية من بعض السلع بحيث تعطى الأولويات للتصدير . ذلك أن زيادة الصادرات ضرورة لازمة فى المرحلة القادمة حتى يمكن تدبير العملات الأجنبية لخدمة الدين العام الذى يتضخم يوماً بعد يوم ، وتخفيض الاعتماد على القروض الجديدة . وكانت الصادرات حتى السنة الرابعة للخطة تقل كثيراً عن الأرقام المستهدفة . وأدى إغلاق أسواق سوريا والعراق والسودان والمملكة العربية السعودية بفعل الأحداث السياسية . إلى وقف صادراتنا إليها بعض الوقت ، ونتج عن زيادة إنتاج الأقمشة القطنية والمخلوطة مع قصور التصدير زيادة استهلاك الفرد من ١٦٫٥ متر سنة ١٩٦١ إلى ١٨٫٣ متر سنة ١٩٦٣ . ويستتبع ذلك ألا يضحى التصدير كلما ظهرت أزمة من أزمات التموين مهما بلغت من التفاهة ، فلا تخفض صادرات الأسمنت والسماد حتى يكفل الاستهلاك المحلى على مدار السنة ، ولا تخفض صادرات إطارات السيارات ، كلما رددت الصحف شكوى الجمهور ، فالتصدير بالنسبة لدولة فقيرة فى الموارد مكتظة بالسكان مسألة حياة [٣] أو موت ، ولنا فى اليابان ويوغوسلافيا عبرة وقدوة . ويقتضى السعى حثيثاً لتحقيق

---

(١) حيث تقل القيمة المضافة محلياً .

(٢) حان الوقت للإقلاع عن إنشاء الصناعات المعوضة للاستيراد حيث يكون حجم الاستهلاك المتوقع دون الحجم الأمثل بكثير وحيث تزيد أسعار التكلفة كثيراً عن أسعار الاستيراد . ومن الأفضل التركيز على بعض الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تمكنها من التصدير بأسعار مجزية وهى الصناعات التى يرتفع معامل العمل فيها .

(٣) تتطلب المرحلة القادمة فى تطور صناعة الغزل والنسيج ، وهى إنتاج الخيوط والمنسوجات العالية الصنف ، بذل جهد كبير فى التسويق .

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الشرقية والغربية ولضمان سوق واسعة لمنتجات الصناعات الكبرى مع توجيه الجامعة العربية إلى دراسة مشروعات للاستثمار المشترك فى صناعات تتطلب وحدات ضخمة لا تبررها قوة استيعاب السوق المحلية لأية دولة عربية على انفراد . فتستأثر سوريا بنسبة أكبر فى صناعات غزل ونسج الصوف ، ومصر فى صناعة غزل ونسيج القطن ولبنان فى صناعة الألياف الصناعية . . . بينما تعطى الكويت والسعودية مثلا قدراً أكبر من الصناعات البتروكيمياوية . . . وهكذا .

وسوف ندرس موضوع « اختيار التكنولوجية فى الصناعة » بشىء من التفصيل لأهميته القصوى فى المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المصرى . وهناك عدة حقائق لابد من مواجهتها عند اختيار التكنولوجية المناسبة [1] : الحقيقة الأولى أن رأس المال بالمعنى الاقتصادى . يشمل الآلات والمعدات والمصانع وحظ السكان من العلوم والفنون والتدريب ، كل ذلك قليل فى مصر نسبياً إلى عامل الإنتاج الوفير وهو « العمل غير الفنى » ، ولو أن مصر أحسن حالا فى ذلك من معظم الدول النامية . ويقضى منطق التنمية السليم بالاقتصاد قدر المستطاع فى استخدام عوامل الإنتاج النادرة ، واستخدام العمل عند تساوى ظروف الاختيار الاقتصادية بينه وبين رأس المال . والحقيقة الثانية أن الصناعة تقتضى فى حالات معينة استخدام أحدث التكنولوجية لا لسبب سوى أنها هى التكنولوجية المتاحة ولا بديل لها . فلا مناص مثلا من أن تبنى معامل تكرير البترول ومصانع الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية ومحطات توليد الكهرباء ومصانع السماد الآزوتى بالحجم المناسب للاستهلاك المحلى فى حدود التكنولوجية المعروفة فى الدول المنتجة للآلات . ولا اختلاف فى وجوب استخدام أحدث الوسائل العلمية فى مكافحة الأوبئة والآفات الزراعية ،

---

(١) لانشير هنا إلى الاختيار بين الصناعات المنزلية والحرف من جهة وبين الصناعات الحديثة من جهة أخرى . بل نشير إلى الاختيار بين معامل عال لرأس المال وبين معامل منخفض نوعاً فى بعض الصناعات الحديثة التى تتيح التكنولوجية فيها فرصة الاختيار . ولاتزال درجة الميكنة الحديثة فى مصر منخفضة ، إذ متوسط عدد العمال لكل ألف مغزل ١٦ فى صناعة الغزل كلها ، تنخفض إلى ستة فى بعض المصانع الحديثة مقابل خمسة فى دول غرب أوربا وأربعة فى الولايات المتحدة ، وعدد الأنوال بالنسبة للعامل الواحد ٢ — ٤ فى مصر و ٢٤ — ٢٨ فى اليابان و ٧٥ — ١٠٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والأمر كذلك فى تطبيق وسائل التوسع الرأسى الأخرى فى الزراعة . ولامناص من استخدام الآلات الزراعية فى المناطق غير المأهولة بالسكان.

والحقيقة الثالثة التى يجب أخذها فى الاعتبار بين هذين النقيضين . هى أن هناك من ضروب الإنتاج مايسمح بالاختيار بين طرائق تستخدم قدراً كبيراً من رأس المال وقدراً أقل من العمل ، وتلك التى يكون الأمر فيها على عكس ذلك وإن ندرة الصناعة الثقيلة فى مصر مع العجز المستمر فى ميزان المدفوعات تملى عليها فى المرحلة الراهنة اختيار الطرائق التى تقتصد فى استخدام العملات الأجنبية بدلاً من تقليد أحدث التكنولوجية المعروفة تقليداً أعمى . فلا معنى لاستخدام التراكتورات الضخمة وآلات الجنى ، مع وجود بطالة سافرة أو مقنعة فى الريف تعادل ، فى ضوء الطرق الزراعية المستخدمة حالياً ، قرابة نصف القوة العاملة الحالية مع صغر وحدة الاستغلال الزراعى . ومن العبث زيادة إنتاج الآلات المنزلية فى دولة يحترف عدد كبير من أهلها الخدمة المنزلية اضطراراً . أو التوسع فى استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية فى البنوك مثلا . بينما تسعى الدولة جاهدة لتشغيل الخريجين ولا تكاد تلاحق السيل العرم الذى يتخرج سنوياً . ولاشك فى أن هيئة قناة السويس كانت مصيبة فى استخدام العمال المزودين بالفؤوس فى توسيع القناة وتعميقها . برغم قدرتها على اقتناء أحدث آلات إزالة الأتربة والتسوية لتؤدى نفس العمل فى وقت أقل ، ولاسيما أنه من اليسير فى مثل هذه الأعمال زيادة القوة العاملة لإنجازها فى وقت قصير . وعلى النقيض من ذلك كان لزاماً على هيئة السد العالى أن تلجأ إلى آلات الحفر ورفع الأتربة بنسبة أكبر . إذ أنها كانت مقيدة فى بناء القناة التحويلية والأنفاق بموعد مضروب من برنامج متكامل يأخذ فى الاعتبار موسمية الفيضان . وكان تركيز آلاف العمال فى الموقع أمراً مستحيلا [١] نظراً لضيق مجرى النهر ، ولاعتبارات فنية أخرى .

---

(١) كان عدد العمال فى بناء السد العالى قليلا ، إلا أنه خلق الكثير من فرص العمل فى بناء الترع وفى استصلاح الأراضى . ومن الأسف أن عدم مرونة العرض الصناعى حرم البلاد من كثير من فرص العمل فى بناء الآلات والمعدات الخاصة بالسد . وكان من أسباب اختيار نظام الأنفاق بدلا من المواسير فى تصميم مشروع كهربة خزان أسوان القديم أن حفر الأنفاق يؤدى إلى زيادة العمالة ولا يتطلب اعتمادات طائلة بالعملات الأجنبية .

وخلاصة القول أنه لامناص من التقيد بالتكنولوجية الحديثة التى لابديل لها فى بعض الصناعات . بينما هناك اختيار فى بعض الصناعات والمشروعات العامة يحسن بمصر ، التى تعانى من تزايد السكان نسبياً إلى الموارد ، الاستفادة من احتمالاته إلى أقصى حد ، بغية تخفيض احتياجاتها الكلية من رأس المال ، الذى يتمثل فى الآلات المستوردة . وتعليل اختلاف ظروف الاختيار بين الدول النامية [1] والدول التى سارت شوطاً بعيداً فى التنمية هو أن الأخيرة تكرس جانباً كبيراً من مواردها للبحث العلمى بغية اختراع آلات أو طرائق إنتاج جديدة توفر من استخدام العمال . ويدفعها إلى ذلك ارتفاع الأجور وندرة العمال العاطلين ، إذ يصبح الاقتصاد فى العمال مورد التوسع الوحيد بعد توقف زيادة السكان وتقييد الهجرة . وفى مثل هذا المجتمع تتحد أهداف رب العمل فى اقتناء الآلات المستحدثة مع الأهداف الاجتماعية ويتوقف ارتفاع مستوى المعيشة على زيادة الإنتاجية من قوة العمل الحالية .

وكان استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية فيما مضى هدف أرباب الأعمال فى مصر فى القطاعين الأجنبى والمصرى على حد سواء ، ولاسيما أن غالبيتهم كانت من المهندسين الذين يضعون الاعتبارات الفنية فوق الاعتبارات الاجتماعية بحكم ثقافتهم . ولم يكن أولئك يقيمون وزناً ، وماكان للمجتمع أن يطلب إليهم أن يقيموا وزناً للتفرقة التى يجريها الاقتصاديون المحدثون بين التكلفة من وجهة نظر الفرد وبين التكلفة من وجهة نظر المجتمع . ولايمكن — وهدف المنظمين اجتناء الربح — أن يلقوا بالا إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للعملة الأجنبية فى بلد يعانى عجزاً مستمراً فى ميزان المدفوعات ، طالما كانوا يحصلون على العملات الأجنبية بسعر صرف لايتفق بحال مع سعر الصرف الحقيقى ، لاستيراد أحدث الآلات التى تمخضت عنها قرائح المخترعين فى بلاد يرغمها ارتفاع الأجور على رفع درجة الميكنة إلى

(١) تعمل الصين الشعبية على اختيار التكنولوجية التى تستخدم قدراً أكبر من العمال ويرجع ذلك إلى أن الخبراء الأوائل كانوا من الروسيين الذين اعتادوا نسبة واطئة من رأس المال إلى الدخل . بينما فى مصر تفخر شركة ايسترن بتحويل أجهزة مصنع الدخان إلى الآلية الكاملة بعد أن كانت نصف آلية ، كما تفخر فى تقاريرها بأنها تستخدم أحدث ماأخرجته المصانع العالمية فى النقل الميكانيكى والمواتى والف الميكانيكى .

أقصى حد[١] ، أى بعبارة أخرى أن أرباب الأعمال كانوا يحصلون على عملات أجنبية بسعر صرف يتضمن إعانة مستترة فضلا عن إعفائهم من الضرائب على الآلات المستوردة . ولم تكن الاعتبارات الاجتماعية ، أى زيادة الرقم الكلى للعمالة ، والاقتصاد فى استخدام الآلات ، تشغل بال هولاء المنظمين عند تقرير سياسة الاستثمار . وكان ذلك مذهب المنظمين بعد الثورة أيضاً ، ولم تحاول الحكومة إقناعهم بأن الأجر النقدى فى ظروف البطالة المقنعة الشديدة لا يمثل سعر التوازن الفعلى لقوة العمل[٢] ، لأن المجتمع مرغم على تدبير عمل للمتعطلين أو إعانتهم بطريقة أو بأخرى . وكان تجديد الآلات واستخدام أحدثها بنفقات طائلة فى صناعة الغزل والنسج بوجه خاص يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع ثبات عدد العاملين وهو ما لا يعتبر كسباً كبيراً فى مجتمع تكتنفه البطالة ، وكان أرباب الأعمال يفضلون هذه السياسة لأنها تخفض مشاكل العمل والعمال وتقلل من القرارات الإنسانية الصعبة فى التعايش السلمى مع النقابات ووزارة الشئون الاجتماعية[٣] .

والتحليل الذى أوردناه فى هذا الفصل يخالف الميثاق إلى حد ما حيث يقول : « ينبغى أن يكون اتجاهنا إلى آخر ما وصل إليه العلم ، إن حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة وإنما هو يكفل أيضاً تعويضاً عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى نأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الإنتاج قد وصلت فيه إلى ما هى عليه الآن من تفوق . وينبغى فى هذا الحال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة – خصوصاً بالتقدم الذى وصلت إليه – لا تحتاج إلى قوة عمل واسعة . أن

(١) تستخدم مشروعات الطرق قدراً كبيراً من الآلات الحديثة ، ويخفف حصولنا على المعدات فى ظل المعونة الأمريكية من التكلفة الاجتماعية مقومة بالعملات الأجنبية .

(٢) يعبر عن ذلك فى المصطلح الاقتصادى بقولنا إن هناك اختلافاً بين التكلفة النقدية للأجور وبين التكلفة الاجتماعية للعمل .

(٣) وبرغم أنه يتعين على القطاع العام أن يسترشد بالعائد من المشروعات المختلفة عند إقرار سياسة الاستثمار الحكومى ، فإن الحكومة تستطيع إهمال بعض الاعتبارات التى يقدرها المنظم الرأسمالى ، نظراً لقدرتها على تخفيض المخاطر ، فضلا عن أنها تأخذ فى الاعتبار عناصر يهملها المنظم الرأسمالى مثل اعتبارات التنمية الإقليمية طويلة الأجل وأهمية ازدياد استهلاك بعض السلع أو زيادة العمالة والتدريب .

ذلك الرأى قد يكون صحيحاً فى المدى القريب ولكن أثره يتلاشى تماماً فى المدى الطويل ، فإن الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الإنتاج » .

ولقد أوردنا التحليل السابق بشىء من التفصيل، على أمل أن يكون ضمن الأهداف الرئيسية التى يضعها المخططون نصب أعينهم : استخدام طرائق الإنتاج التى تخفض نسبة النفقة بالعملات الأجنبية إلى مجموع التكلفة ، واستخدام الوسائل التى تزيد نسبة العمالة إلى مجموع عوامل الإنتاج كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، وفى نفس الوقت يتعين أن تسعى مصر بالتعاون مع سائر الدول النامية ومع الأمم المتحدة لتوجيه البحث العلمى إلى استحداث تكنولوجية تناسب ظروفها . وتزيد إنتاجية العامل بآلات صغيرة أو بقليل من الوقود المتوافر فى البلاد . وأن تقبل على استخدام التكنولوجية الحديثة بعد التغلب على مشكلة البطالة . أى حين تنتفى الاعتبارات الاقتصادية التى تجعل المقارنة مع الدول الصناعية الكبرى [1] غير ذات موضوع .

بقيت كلمة أخيرة عن التعليم والتنمية نتناول فيها الناحية الاقتصادية البحتة دون نظر إلى الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية . والمبدأ المستقر فى التنمية السريعة هو ضرورة العمل على محو الأمية فى الأجل البعيد وزيادة كفاية البالغين وتكوين طاقم من العمال المدربين تدريباً عالياً فى الأمد القصير . ولم تراع هذه المبادئ فى مصر ، إذ سادت سياسة التعليم قيم أخرى ، وحدث توسع كبير فى التعليم الابتدائى أدى إلى تخفيض نسبة الأمية دون أن يزيد القدرة الإنتاجية للمجتمع . وبين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٤ زاد عدد تلاميذ مراحل التعليم دون العالية من ١٫٨ مليون إلى ٤ ملايين تلميذ. وهدف السياسة التعليمية رفع نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى إلى ١٠٠٪ سنة ١٩٧٠ [2] بدلا من ٧٠٪ سنة ١٩٦٢ . ولو أن رئيس الحكومة انتقد هذا الرأى فى مناسبة حديثة . وبالمثل زاد عدد طلبة الجامعات إلى نحو مائة

---

(١) تبلغ قيمة رأس المال عن كل عامل فى الصناعة البريطانية ١٠٠٠ جنيه استرلينى وهو رقم يزيد كثيراً عن متوسط رأس المال المتاح للعامل فى الدول النامية كما يقل الرقم فى بريطانيا عن نصف مثيله فى الولايات المتحدة .

(٢) فى تعداد سنة ١٩٦٠ كان هناك ١٢٫٥ مليون أمى فوق سن العاشرة (٦٠٪ من الإناث) .

ألف سنة ١٩٦٢ أى ٣,٥ فى الألف من مجموع السكان ، وهى نسبة تفوق مثيلاتها فى كثير من الدول الصناعية الكبرى ، تلتئم فى الكليات النظرية التى يحشر خريجوها فى وظائف لا تمت إلى تخصصهم بصلة أو فى أعمال يمكن أن يؤديها خريجو المدارس المتوسطة . بينما تقضى اعتبارات التنمية بالتركيز على العلوم والهندسة والطب وإدارة الأعمال [١] والزراعة ، وعلى التدريب .

ويجب أن يقترن تطور التعليم بسياسة التنمية واحتياجاتها ، مع مراعاة [٢] أن التوسع فى التعليم الابتدائى ، مع التسليم بأنه ضرورة لازمة للتنمية الاقتصادية ، يكلف نسبة عالية من الدخل القومى ، ولا جدوى إنتاجية منه إلا إذا استعملت القراءة فى رفع مستوى التدريب والكفاية [٣] . ومن ثم يحبذ البعض فى المرحلة الحالية الاهتمام بالكيف وزيادة التعليم المتوسط فى الهندسة والزراعة والتمريض ، والاهتمام بإعداد المعلم الصالح وتوجيهه التعليم وجهة إنتاجية وتعليم البالغين فى دراسات مسائية ، وتنظيم تعدد الفترات لتخفيض الحاجة إلى بناء المدارس وتخفيض مدة الدراسة فى كليات الهندسة والطب وفروع كلية العلوم التى يعظم الطلب على خريجيها على غرار ما اتبع فى الاتحاد السوفيتى ، على أن يستكمل تعليم الصغار ، جنباً إلى جنب مع زيادة الدخل القومى . ويتصل بذلك أيضاً ضرورة الاهتمام بالتدريب على مختلف المستويات الصناعية من مراكز التدريب إلى معاهد الإدارة والتخطيط . وكل ذلك بقصد إزالة التعارض بين بطالة المتعلمين وبين احتياجات البلاد إلى العمال الفنيين ورؤساء العمال ومن فى حكمهم من مرتبة الكادر المتوسط والعالى .

ويرتبط مستقبل التنمية فى مصر بنجاح معاهد الأبحاث الحكومية والجامعية والدى الشركات فى تطبيق العلوم والتكنولوجية المستقرة والرصيد الهائل من العلم . على

---

(١) Lewis. W. A. : Education and Economic Develop-ment.

(٢) يرجع التوسع فى التعليم النظرى إلى أن تكلفة إعداد خريج التجارة لا تزيد على ربع تكلفة إعداد المهندس ، ويؤدى ذلك ، إلى جانب توسع التعليم الثانوى ، إلى تضخم عدد الموظفين وتعقد مشكلة البيروقراطية التى ترجع فى النهاية إلى مشكلة بطالة المتعلمين .

(٣) يشكو بعض علماء الاجتماع من أن توسع التعليم العام دون إتاحة فرص العمل للجميع يكره الأطفال فى العمل الزراعى ويرفع توقعاتهم فى الحياة دون مبرر . ومن ثم يتعين ربط التعليم الابتدائى من زراعية وصناعية وعدم حصره فى الإعداد للمرحلة الثانوية فالجامعة .

مشكلاتنا الكبرى سواء فى الإنتاج أم الخدمات ، مع ترك البحث المجرد فى الوقت الحاضر للدول الغنية . وعلى معاهد الأبحاث أن تركز اهتمامها فى الآلات المستخدمة فى الصناعات الصغيرة ووسائل تحسينها ومدها ببعض القوى المحركة . وتخفيض الحاجة إلى الآلات وإمكان إنتاج الأجزاء البديلة محلياً ، ودراسة بدائل المواد الخام المستوردة واستنباط مواد جديدة كما يجب التركيز على أبحاث استخراج المياه العذبة من البحار والوقود الصناعى والطاقة الشمسية [1] . وعلى تحليل التربة واختيار أحسن المبيدات الحشرية والسماد ، وأوقات استخدامها . والتوسع فى دراسة الأنكلستوما والبلهارسيا والرمد وغيرها من أمراض البيئة . ويجب تركيز جهات البحث بدلا من تشتت الرصيد القليل من العلماء وتوزيعهم بين المعامل العديدة التى لاتعطى حاجتها من أدوات البحث . فيزيد قلق المشتغلين بها . ويتصل بذلك كله تطبيق علوم الاجتماع والنفس وإدارة الأعمال على مشاكل المجتمع المصرى المعاصر . وفى ذلك يقول الميثاق : « إن فكر الثورة مفتوح لكل التجارب الإنسانية ، يأخذ منها ويعطيها لا يبعد عنها بالتعصب ولايصد نفسه عنها بالعقد ، وإن العلم للمجتمع . وإن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لاتستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها » ؛ ولا يتسق ذلك مع قيام مصر بأبحاث الفضاء والطائرات التى تسير بسرعة تفوق سرعة الصوت وأبحاث الذرة والسرطان وغير ذلك مما نقرأ عنه ، ولو أنه فى مكان آخر من الميثاق نجد الرأى المعارض وهو « ضرورة أن تبدأ الفجر مع الذين بدءوه » [2] .

---

(١) يقتصر استخدام الطاقة الشمسية فى مصر على صناعة الملح .

SEN, A. K, : Some Economic aspects of the Barhane Nagal Proiect

(٢) راجع فى كل هذا :

Boon, G. K, : Employment objectives and the choice of Technology,

Galinson,W;PriceMechanism and Technological Choice in plannedeconomic devlopment

Dobb, M, : Economic Growth and under Develped countries.

W. A. Lewis : The theory of Economic Growth.

الباب الرابع

التنمية والثبات الاقتصادى

الفصل الأول

تطور النقد والائتمان

١٩٥٢ – ١٩٦٥

شرحنا فى الباب السابق تطور الصناعة والزراعة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى . ونتحدث فى هذا الباب عن أثر خطة التنمية على النقد والائتمان والصرف . ثم ندرس فى الباب التالى المشاكل الإدارية التى تواجه النظام الاقتصادى الجديد فى مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

اتسمت الفترة الأولى من عهد الثورة بثبات الأسعار ، ثم حدث توسع كبير فى الإنفاق العام على الخدمات بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ، وزاد الاستثمار الحكومى بنسبة تفوق نسبة زيادة المدخرات والموارد المتاحة من الخارج وترتب على ذلك فى بادئ الأمر حدوث تضخم كامن . أهم مظاهره ثبات الأسعار برغم ازدياد كمية وسائل الدفع (البنكنوت المتداول والودائع المصرفية) ؛ وارتفاع الدخل القومى النقدى بنسبة تربو على نسبة زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية ، وزيادة نصيب الطبقات التى يعظم معامل الاستهلاك الحدى لديها . وبدأ التوسع النقدى بسبب زيادة الإنفاق خلال حرب السويس . وبعد أن سار بنسبة معتدلة أثناء خطة التصنيع ١٩٥٧ – ١٩٦٠ . اشتدت حدته باطراد خلال خطة التنمية الأولى . برغم استحداث عجز كبير فى ميزان المدفوعات أمكن مواجهته بالقروض والهبات . وارتفع الرقم القياسى لنفقات المعيشة من ٢٨٣ [١] سنة ١٩٥٤ إلى ٣٠٦ سنة ١٩٦٠ وهو ارتفاع يبدو ضئيلا . غير أنه لا يمكن الاعتماد على الأرقام القياسية الحالية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة للتدليل على عدم وجود ضغوط تضخمية ؛ لأن تلك الأرقام معيبة لم تتطور مع الزمن ، ولأنها تعتمد على الأسعار الجبرية والإيجارات المخفضة ، ولا تأخذ فى الاعتبار اعتمادات خفض نفقات المعيشة وخسائر المجمعات الاستهلاكية ، كما أن سنة الأساس فيها لاتزال سنة ١٩٣٩ بينما حدثت تغيرات فى أنماط الاستهلاك منذ ذلك التاريخ .

---

(١) يونية – أغسطس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

وبين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بانت عوارض التضخم الكامن، وهى اختفاء بعض السلع ، وخاصة المستورد منها بين حين وآخر ، وهبوط المخزون السلعى هبوطا كبيراً وعدم انتظام العرض على مدار السنة . وتواجد السلع النادرة فى السوق السوداء بأسعار تفوق الأسعار الرسمية . وثمة عوارض أخرى نذكر منها طوابير المستهلكين التى بدأت فى الظهور سنة ١٩٦٤ ، وتعذر العثور على سكن إلا بدفع تعويض للمالك بصورة من الصور المعروفة وتوزيع بعض سلع الاستهلاك والكثير من سلع الإنتاج بطريق الترخيص، وتقييد بيع اللحوم فى أيام محددة . ومنذ أوائل ١٩٦٤ لم تستطع الحكومة السيطرة على الأسعار تحت ضغط الدخل النقدى المتزايد ، ولذا زاد الرقم القياسى لنفقات المعيشة برغم جموده من ٣٠٤ فى يناير سنة ١٩٦٤ إلى ٣٥٠ فى فبراير ١٩٦٥ (١٥ ٪) . والرقم القياسى لأسعار التجزئة من ٣٨٣ إلى ٤٧٨ فى نفس الفترة . وذكر تقرير ميزانية ١٩٦٤ — ١٩٦٥ « أن الزيادة السريعة فى دخول الأفراد وفى إنفاقهم والزيادة الكبيرة فى الإنفاق العام (وخاصة الإنفاق الاستثمارى) أدت إلى ظهور بعض المظاهر التضخمية . وسجلت النقود المتداولة تلك السنة زيادة تربو على المعدل المناسب . فارتفع البنكنوت المتداول بنسبة ٢٦٪ . . . ولما كانت أسعار كثير من السلع محددة أو معانة اتجهت الزيادة فى القوة الشرائية إلى السلع الأخرى فأخذت أسعارها فى الارتفاع » ، وتلك نتيجة طبيعية لزيادة البنكنوت المتداول بمعدل ٢٠ ٪ على حين لا تتجاوز زيادة الدخل القومى ٥ ٪ سنوياً على أحسن الاحتمالات [١] .

ويظهرنا تطور وسائل الدفع [٢] ، حسب السلسلة المعدلة التى ينشرها البنك المركزى ، على وجود فترتين مختلفتى المعالم ، إذ زادت من ٣٦٢ مليون جنيه فى آخر

(١) لم تتعرض الثورة المصرية لكفاح داخلى طويل ، أو لحرب شعواء ضد قوى الرجعية . ومن ثم لم يصب العملة تدهور خطير فى قيمتها الداخلية والخارجية على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفيتى مثلا حيث هبطت القيمة الشرائية للروبل سنة ١٩٢٠ إلى أقل من ١ ٪ من قيمته ١٩١٧ ، مما أوقع البلاد فى اضطراب شديد فقدت العملة خلاله صفة القبول العام ... ومرت الصين الشعبية بنفس التجربة بعد انهيار حكومة الكيومنتانج . وقد أنقذ مصر من هذا المصير الثبات النسبى فى معدلات الأجور والمبادرة إلى الحد من التوسع النقدى قبل أن يستفحل .

(٢) صافى العملة المتداولة خارج البنك المركزى والبنوك التجارية بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة

سنة ١٩٥٢ إلى ٣٩٧ مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٥٦ . بينما زادت ودائع الحكومة وأشباه النقود[1] والودائع الأخرى[2] من ٩١ إلى ١٤١ مليون جنيه ، وفى نفس الفترة انخفض صافى الأصول الأجنبية المقابلة لوسائل الدفع من ٢٥٩ مليون جنيه إلى ١٨٠ مليون جنيه . واقترن ذلك بزيادة ما بحوزة النظام المصرفى من أذون الحكومة المصرية وسنداتها ومطلوباته من البنوك المتخصصة من ١١٨ مليون جنيه إلى ٢٣٥ مليون جنيه ، واستمر استبدال الأصول الخارجية فى غطاء الإصدار بأصول داخلية ، إذ انخفضت نسبة الأولى إلى مجموع الأصول من ٥٣٪ فى بداية الفترة إلى ٣٠ ٪ فى نهايتها ، بينما زادت نسبة الأصول الداخلية من ٢٠٪ إلى ٣٧ ٪ وكل هذه تغيرات معتدلة إذا نظرنا إلى الظروف السياسية والاقتصادية المعاصرة .

وخلال الفترة الثانية زاد مجموع وسائل الدفع من ٣٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ إلى ٦٠٨ ملايين جنيه فى منتصف سنة ١٩٦٥ . بينما زادت ودائع الحكومة وأشباه النقود والودائع الأخرى من ١٤١ مليون جنيه إلى ٥٧٣ مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٦٥ . وفى نفس الوقت انخفض صافى الأصول الأجنبية المقابلة لوسائل الدفع من ١٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ إلى ٦١ مليونا فى منتصف سنة ١٩٦٥ . واقترن ذلك بزيادة ما بحوزة النظام المصرفى من أذون الحكومة المصرية وسنداتها ومطلوباته من البنوك المتخصصة من ٢٣٥ مليو سنة ١٩٥٦ إلى ٩١٥ مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٦٥ ، واستمر هبوط نسبة الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول من ٣٠٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٥ر٤٪ فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ . بينما زادت نسبة الأصول الداخلية من ٣٧ ٪ إلى ٦٢ ٪ .

وتبرز هذه الأرقام ضخامة التطورات النقدية فى السنوات الأخيرة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ برغم ما فيها من مثالب تجعل المقارنة الصحيحة متعذرة من تاريخ لآخر . ذلك أنه بعد سحب البنكنوت المصرى المتداول فى السودان (٣٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧) ، أصبحت الأرقام اللاحقة تمثل المتداول فى مصر وحدها . ولم يسر

---

(١) الودائع بإخطار ولأجل ثابت وودائع التوفير فى البنوك وصندوق البريد .

(٢) الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية والأموال المقابلة لمسحوبات مصر من صندوق النقد الدولى وحسابات المقاصة بالعملة المصرية .

تقويم الأصول الخارجية المقابلة لوسائل الدفع على وتيرة واحدة ، بل كانت تقوم أحياناً بالقيمة السوقية ، وأحياناً بالقيمة الاسمية برغم هبوط أسعار سندات الحرب البريطانية . وإذا أهملنا تلك الهنات يكون المتوسط السنوى لزيادة وسائل الدفع ، التى لا تتضمن الودائع الخاصة والحكومية وأشباه النقود ، خلال الخمس سنوات الأولى من الثورة ٢٪ وتجاوز الزيادة السنوية فى آخر سنوات الخطة الأولى ١٠٪ . ويقدر أن التمويل التضخمى عن طريق عجز الميزانية زاد من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ إلى ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ، وأنه تجاوز مائة مليون سنوياً بعد ذلك ، وهو يتمثل فى زيادة ما بحوزة الجهاز المصرفى من أذون الخزانة والسندات الحكومية وشبه الحكومية ، وما حصلت عليه الحكومة والبنوك المتخصصة والهيئات والمؤسسات العامة من ائتمان مصرفى مباشر .

وترجع الزيادة الكبيرة فى وسائل الدفع وأشباه النقود عن توقعات الخطة إلى العوامل الآتية :

أولا : زيادة النفقات العامة التقليدية زيادة كبيرة . ومن ذلك زيادة مرتبات موظفى الدولة ومكافآتهم وحصة الحكومة فى التأمين والمعاشات ، وتضخم العمالة فى القطاع الحكومى ، والتوسع فى فرص العمالة لخريجى الكليات والمعاهد العليا ، وزيادة اعتمادات الدفاع والأمن من ٤١ مليون جنيه سنة ٥٢ — ١٩٥٣ إلى ٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، بما فى ذلك اعتمادات المصانع الحربية ومصانع الطائرات والصواريخ . وزيادة اعتمادات التعليم من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ١٩٥٣ إلى ١٠٦ ملايين سنة ١٩٦٥— ١٩٦٦ . وزيادة اعتمادات الصحة العامة فى السنة الأخيرة إلى ٧٦ مليون جنيه . مقابل ٨ ملايين سنة ١٩٥٢ . كما زادت اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ١٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ إلى ٥٠ مليوناً[1] من الجنيهات فى السنوات الأخيرة . وقبل أواخر سنة ١٩٦٥ لم يقترن ذلك الازدياد فى النفقة العامة بازدياد مماثل فى حصيلة الضرائب . بل على النقيض من ذلك تنازلت الدولة عن بعض ضرائب الأرض لصغار الملاك وعن الضرائب على العقارات المبنية .

---

(١) وفضلا عن ذلك فإنه « كان على الثورة أن تخصص جانباً لا يستهان به من موارد البلاد لحماية منجزاتها فى الداخل وآمال أمتنا العربية » على حد تعبير رئيس الوزراء فى آخر سنة ١٩٦٥ .

للمستأجرين ، كما تخلت عن حقها فى المعاش لصالح الموظفين أو ورثتهم وعن ثلاثة أرباع أقساط الإصلاح الزراعى[1] ، ولم تبذل جهود مثمرة لتحصيل المتأخرات على المموليين ، وتكرر تأجيل مستحقات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، ومن ثم اعتمدت الحكومة إلى حد كبير على التمويل بالعجز .

ثانياً : زيادة نسبة المنفذ من استثمارات الخطة إثر ما اكتسبته الوزارات وشركات القطاع العام من خبرة ، إذ زاد الاستثمار من ١٧١ مليون جنيه سنة١٩٥٩ — ١٩٦٠ إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . ويلاحظ أن السنوات الأخيرة من العقد الماضى اتسمت بانكماش ملحوظ فى الاستثمار الفردى مبعثه شعور أرباب الأعمال بأن ثمة أحداثاً هامة سوف تغير صرح الملكية وتوزيع الدخل . وكان ذلك عاملاً انكماشياً عوض إلى حد ما زيادة الاستثمار الحكومى واستثمار القطاع العام . وقد أزال استخدام مقابل المعونة الأمريكية فى التمويل الداخلى ما لها من أثر انكماشى . وقد بلغ مجموع ما أقرض للحكومة منها حتى نهاية سنة ١٩٦٥ حوالى مائة مليون جنيه . ويعتبر استخدام هذه الودائع الصورية بمثابة إنفاق تضخمى بحت .

ثالثاً : التوسع فى إقراض البنوك المتخصصة والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وقد بلغت قروض المؤسسة الاقتصادية من الجهاز المصرفى فى أواخر عهدها نحو ٢٠ مليوناً من الجنيهات . وخول بنك التسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٥٦ سلطة إصدار سندات بفائد ٣٪ اكتتب فيها البنك الأهلى المصرى بوصف كونه البنك المركزى للدولة آنئذ . وتبلغ قروض بنك التسليف من البنك المركزى فى منتصف سنة ١٩٦٥ زهاء ٧٠ مليون جنيه ، بما فى ذلك قروض التموين ، ومن البنوك التجارية ٨٠ مليون جنيه بضمان الحكومة أو بدونه . وارتفعت قروض البنك للمزارعين سنة ١٩٦٥ إلى ٦٥ مليون جنيه ، تنفيذاً لسياسة توسع الائتمان الزراعى بأنواعه المختلفة وتضخمت مشكلة المتأخرات (١٦ مليون جنيه) على أثر كارثة محصول القطن سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ . ولا يزال البنك

---

(١) ذكر تقرير الميزانية لسنة ١٩٦٥ — ٦٦ أنه تقرر عدم زيادة الضريبة على الأطيان « رغم التحسن الذى أظهرته لجان إعادة تقدير الضرائب فى سنة ١٩٥٩ والذى كان ينبغى إعادة تقدير الضرائب على أساسه بزيادة تبلغ فى المتوسط ٢٥٪ » .

يسهم بنصيب وافر فى عمليات الاستيراد والتموين ، إذ بلغ المخزون السلعى لديه ٦٥ مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٦٥ . وبالمثل زادت قروض البنوك التجارية من ٢٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٣٧٥ مليون جنيه فى منتصف ١٩٦٥ معظمها بطبيعة الحال لشركات القطاع العام .

رابعاً : عدم زيادة الادخار الفردى زيادة تذكر حيث تعيش كثرة السكان على حد يقارب الكفاف ، وتعذر مطالبتها بتضحيات كبيرة لاعتبارات سياسية ، ويردد المسئولون الشكوى من اطراد زيادة الاستهلاك جنباً إلى جنب مع زيادة الاستثمار مما زاد من أعباء القروض الخارجية . فنى خلال الأربع سنوات الأولى من الخطة زاد الدخل القومى بالأسعار الجارية ٣٣٪ حسب الإحصاءات الرسمية وأربت زيادة الاستهلاك على ذلك قليلا (٣٤٪) . وبينما زاد السكان ٣٠٪ فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ زاد استهلاك الحبوب نحو ٨٠ ٪ والزيت ٦٠ ٪ والشاى والسكر ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ على التوالى ، هذا إلى تضاعف استهلاك الكهرباء فى المنازل وزيادة استهلاك البوتاجاز عشر مرات . ويشير تقرير الميزانية عن سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ المالية إلى زيادة عدد الكتب المدرسية خلال نفس الفترة خمسة أضعاف . وواردات ورق الصحف إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى مستهلها . وبينما ظلت نسبة المدخرات إلى الدخل على حالها (١٤٪) زادت نسبة الاستثمار إلى ٢١٫٦٪ من الدخل وذلك باقتراض ما يعادل ٧٪ من الخارج .

ويدل استقراء التاريخ المعاصر على أن لا مناص فى الدول النامية من بعض التمويل بالعجز أثناء المراحل الأولى للتنمية ، ولا ضرر من ذلك طالما كان بقدر ضئيل يساعد على تحويل الموارد إلى الدولة فى فترة قصيرة ، نظراً لعجزها عن زيادة حصيلة الضرائب المباشرة ، ولقصور سوق المال عن استيعاب القروض الحكومة . إلا أن التوسع فى التمويل بالعجز يعرقل سير التنمية بما يحدث من ضغوط تضخمية تثير ثائرة ذوى الدخل المحدود . وتزيد تكاليف الخطة وتفقد الأفراد الثقة فى ثبات القوة الشرائية للمعاشات التى أصبحت عماد الادخار الجماعى . ويقضى استمرار التضخم على محاولات زيادة الادخار الفردى بالفشل الذريع . ولا عبرة بالادعاء بأن اقتصاديات المجتمع الاشتراكى تختلف ، من حيث الأثر التضخمى للتوسع

فى الاستثمار عن اقتصاديات المجتمع الرأسمالى ، فنى كلتا الحالتين تؤدى التنمية السريعة بنسبة تفوق زيادة المدخرات ، وخاصة إذا اقترنت بزيادة الخدمات والاستهلاك ونفقات الدفاع فى حدود واسعة - إلى زيادة فى الأسعار والدخول يصحبها أو يتلوها بعد فترة تقصر أو تطول تخفيض فى قيمة العملة يزيد أسعار الواردات ونفقات المعيشة فى حلقة مفرغة . ويزداد سخط الفئات التى تأثر دخلها الحقيقى وتلح فى المطالبة بزيادة الأجور لتعويضها عما حدث بعد أن تدرك أن زيادة الدخل النقدى لا تعنى حتماً رفع مستوى المعيشة .

وتلجأ الحكومة فى علاج ذلك إلى تحديد الأسعار دون جدوى بسبب ضعف الجهاز الإدارى والتجاء البائعين إلى تعويض الثمن بتخفيض جودة الصنف أو الكمية أو كليهما وخاصة فى حالة السلع غير النمطية . ويكون أثر التضخم أقل بطبيعة الحال إذا كانت هناك أرصدة كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية يمكن السحب عليها لزيادة الاستيراد ، أو إذا حصلت الدولة على مساعدات وقروض دولية تخفض التضخم فى حدود ما تتيحه من موارد إضافية ، أو إذا كانت هناك موارد اقتصادية عاطلة . وتلجأ الحكومة بعد بدء التضخم إلى مزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفى لمقابلة نفقاتها المتزايدة بنسبة تفوق نسبة زيادة إيراداتها[1] . وبعد أن كان الهدف الالتجاء إلى نسبة ضئيلة من التمويل بالعجز تنزلق الدولة فى طريق خطر عرفته دول أمريكا الجنوبية وبعض الدول النامية فى آسيا حيث ترتفع الأسعار باطراد بنسب عالية تعجز معها الحكومة عن رأب الصدع . ولا شك فى أن ثبات قيمة العملة أمر لازم لنجاح الحملات المتوالية لزيادة الادخار ، وخاصة بعد تعميم نظام التأمين والمعاشات وتنفيذ لائحة العاملين وتقييد سلطة الشركات فى منح إعانة الغلاء . إذ المعروف أن التضخم المستمر يؤدى إلى نقص الادخار وازدياد الميل إلى الاختزان بدلا من الاحتفاظ بأرصدة نقدية عالية . وقد كان من أهم مظاهر التضخم كما أسلفنا زيادة الدين العام زيادة كبيرة استوعبها النظام المصرفى جميعها . وسوف ننتقل الآن إلى دراسة تطور الدين العام منذ سنة ١٩٤٥ .

---

(١) ارتفعت تكاليف بعض المشروعات فى أواخر الخطة الخمسية الأولى ارتفاعاً كبيراً ، ومن ذلك ارتفاع تكاليف بناء المساكن الجديدة فى السنة الثالثة للخطة إلى ضعف ما كان مقدراً لها .

كان الدين المصرى العام مائة مليون جنيه تقريباً فى سنة ١٨٧٦ . وكان عبؤه فادحاً إذ أربت فوائده فى أواخر القرن الماضى على نصف إيرادات الدولة ، غير أن العبء تناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الدخل القومى من جهة أخرى . ولم يتغير صرح الدين العام كثيراً إلا سنة ١٩٤٣ حين تحول إلى دين داخلى (القرض الوطنى) بفائدة منخفضة . وكانت القروض الحكومية تتألف حينئذ من الدين المضمون (مليون جنيه) والدين الممتاز (٣٠ مليون جنيه) والدين الموحد (٥٥ مليون جنيه) ودين الجزية (٦ر٥ ملايين جنيه) . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية سددت مصر ما قيمته ٣٨ مليون جنيه استرلينى من السندات المحتفظ بها فى الخارج وفوائدها المتراكمة . وكان الدين العام يتألف فى أوائل الخمسينيات من قرض القطن ١٩٥٤ — ١٩٥٥ (١٥ مليون جنيه) وقرضى فلسطين (٣٠ مليون جنيه) والقرض الوطنى (٧٨ مليون جنيه)[1] . وبين سنتى ١٩٥٢ — و١٩٦٥ زادت القروض الحكومية الداخلية من ١٧٫٢ مليون جنيه إلى ٦٩٠ مليوناً (أى بنسبة ٢٥٪ سنوياً) واستوعب هذه الزيادة البنك المركزى والبنوك التجارية وشركات التأمين وصندوق توفير البريد ومؤسسات التأمين والمعاشات . وتلك نتيجة حتمية لضيق نطاق سوق المال وعدم إقبال الأفراد على الاكتتاب فى الأوراق الحكومية . وقد أدى اقتراض الدولة من البنك المركزى إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية ومكنها ذلك من التوسع فى منح الائتمان . وكثيراً ما لجأت البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزى لإقراض الحكومة والبنوك المتخصصة ، إلى جانب اقتراضها الموسمى لتمويل القطن .

وخلال السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٩ بلغت الزيادة الصافية فى القروض الداخلية المثبتة نحو ٦٠ مليون جنيه تمثل إصدار السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ من قرض الإنتاج وقدره تسعون مليوناً من الجنيهات ناقصاً ما استهلك من القروض العامة وهى قرض القطن ١٩٥٤ — ١٩٥٥ (١٥ مليوناً) والقرض الوطنى ١٩٥٥ — ١٩٥٨ (١٦ مليوناً) وأحد قروض الإنتاج الأولى ١٩٥٩ —

(١) حول رصيد القرض الوطنى $\frac{1}{4}$ ٣٪ (١٩٦٣ — ٧٣) إلى قرض إنتاج فى سنة ١٩٦١ ، وألغى الإعفاء من ضريبة التركات الذى كان يتمتع به حملة سنداته .

١٩٦٠ (خمسة ملايين) . وارتفع معدل الزيادة فى الدين العام خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ، وأصدرت الحكومة ما قيمته ٧٠ مليون جنيه من قروض الإنتاج و ١٠٠ مليون من قروض التمويل الخارجى ، استخدمت حصيلتها فى شراء الاسترليني من البنك المركزى لمواجهة الالتزامات الخارجية المترتبة على التأميم . وسدد فى نفس الوقت أحد قروض فلسطين (١٥ مليون جنيه) وأحد قروض الإنتاج الأولى (٥ ملايين جنيه) . وبذا بلغت الزيادة الصافية ١٥٠ مليوناً من الجنيهات . وتصدر بعد ذلك قروض مثبتة جديدة بينما استهلاك قرض الإنتاج ١٩٦٤–١٩٦٥ (١٠ ملايين جنيه) فى سنة ١٩٦٥ .

ولا تتضمن الأرقام السابقة سندات الإصلاح الزراعى ولاسندات تأميم البنك الأهلى وبنك مصر والبنك البلجيكى ، ولا السندات الصادرة بمقتضى القوانين ١١٧ و١١٨و١١٩ وتعديلاتها اللاحقة . وبدأ إصدار سندات الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٤ ، ثم زادت تباعاً لتبلغ ٤٢٫٥ مليوناً سنة ١٩٦٤ عندما ألغيت على نحو ما أوضحنا آنفاً . وبلغت قيمة سندات البنوك الثلاثة المؤممة ٢٢ مليون جنيه . ولا تعرف على وجه التحديد قيمة السندات التى صدرت إعمالا لقوانين التأميم ، ولو أن قدراً كبيراً منها سوف يلغى على أثر انتقال أموال الخاضعين للحراسة إلى الدولة وتعويضهم عن صافى ذمتهم المالية بسندات بحد أقصى ٣٠٠٠٠ جنيه ، فضلا عن تعويض من تناولتهم تشريعات « التأميم » بسندات بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه . وفضلاً عن الزيادة الكبيرة فى القروض المثبتة زاد الدين « السائر » الممثل فى أذون الخزانة من ٣٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٤[1] إلى ١٥٠ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٧ ، ثم إلى ٣٤٥ مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٦٥ وهى زيادة فاقت الحدود المتوقعة عند إعداد الخطة .

وتعكس زيادة الدين العام طويل الأجل وأذون الخزانة معاً بمقدار ٥٥٠ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٤ عجز ميزانية الدولة فى تلك السنوات التاريخية . وبينما كان المتوسط العام للزيادة خلال الفترة جميعها ٤٠ مليون جنيه سنوياً ارتفع خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ إلى ما يناهز ٧٠ — ١٠٠ مليون جنيه . وكان

(١) مع استبعاد الأذون المخصصة لغطاء الإصدار (القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١) التى صفيت فيما بعد .

الالتجاء فى بادئ الأمر إلى القروض المثبتة ، ثم حدث التوسع الكبير فى إصدار أذون الخزانة وتمويل الاستثمار طويل الأجل بقروض قصيرة الأجل ذات فائدة منخفضة . وفى يونية ١٩٦٣ ، كان البنك المركزى المصرى يملك ٥١٪ من السندات والأذون الحكومية المصدرة ، والبنوك التجارية ٢٦٪ وصندوق توفير البريد وشركات التأمين ومؤسسات التأمينات الاجتماعية والمعاشات ١٣٪ . هذا ويحل معظم القروض العامة طويلة الأجل خلال السبعينيات . وبينما تراوح سعر فائدة أذون الخزانة خلال الفترة حول ١٪ تراوح سعر فائدة قروض الإنتاج والتمويل الخارجى بين ٣٪ و ٣½٪ وصدرت سندات تأميم البنوك (الأهلى ومصر والبلجيكى) بفائدة ٥ ٪ وسائر سندات التأميم بفائدة ٤٪ . ويتضح اضطراب صرح أسعار الفائدة من أن الحد الأقصى لأسعار فائدة الودائع لدى البنوك التجارية ٤٪ وسعر فائدة صندوق توفير البريد والبنوك ٣٪ ، بينما أصدر البنك الأهلى مؤخراً سندات استثمار بفائدة تصل إلى ٥٪ معفاة من الضرائب . وتتراوح الفائدة الحقيقية لسندات الحكومة بين ٥,٧ لقرض فلسطين و ١٥٪ لسندات البنك الأهلى [١] وبنك مصر .

ولم تتقيد الحكومة بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى الذى يقصر القروض المؤقتة التى يقدمها على تغطية العجز الموسمى (لفترة أقصاها ١٢ شهراً) فى حدود ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات السابقة إذ زاد الرصيد المدين للحكومة والهيئات الحكومية لدى البنك المركزى كما يتضح من تضخم رقم القروض لديه ، ومع افتراض أنه لا يتعامل إلا مع الحكومة والهيئات والمؤسسات والبنوك [٢] . وفضلاً عن القروض المثبتة وأذون الخزانة والقروض المباشرة من الجهاز المصرفى عقدت الحكومة فى السنوات الأخيرة قروضاً مباشرة مع أجهزة الادخار الجماعى مثل صناديق التأمين والادخار والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وصندوق توفير البريد ومن الحكومة الأمريكية (حساب فائض الحاصلات الزراعية ، القانون الأمريكى العام ٤٨٠) .

---

(١) منتصف سنة ١٩٦٥ .

(٢) بلغ مجموع هذه القروض مائتى مليون جنيه فى منتصف ١٩٦٥ .

الفصل الثانى

تطور ميزان المدفوعات

١٩٥٢ – ١٩٦٥

كان من الطبيعى أن يحدث التوسع فى الإنفاق والاستثمار بمعدلات مرتفعة منذ سنة ١٩٥٨ اختلالا فى ميزان المدفوعات الجارية ، الذى يشمل الصادرات والواردات ، المنظورة وغير المنظورة . فقد زاد العجز زيادة بدأت معتدلة فى أعقاب حرب السويس ثم بلغت حداً عالياً فى أوج خطة التنمية الأولى . ويربو العجز فى الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٥ على ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بمعدل ٧٥ مليون جنيه سنوياً مقابل ٢٠ مليون جنيه خلال العشر سنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٨ [1] . وتركز الجزء الأكبر من العجز مع دول العالم الغربى بسبب تحول الصادرات إلى الكتلة الشرقية بنسبة أعلى من نسبة تحول الواردات إليها . وتباعاً نضب معين الأرصدة الاسترلينية ، إذ استخدم منها بعد ١٩٥٨ نحو ٨٠ مليون جنيه. وتم التمويل التعويضى لباقى العجز منذ سنة ١٩٥٨ ، عن طريق المعونة الأمريكية مقابل الدفع بالجنيه المصرى (٣٠٠ مليون جنيه) ، والمستخدم من القروض التى عقدت مع الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية (٩٠ مليوناً) والاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقيـــة (١٤٥ مليوناً) بالإضافة إلى قرض البنك الدولى (٢٥ مليون جنيـــه) والزيادة فى مشترياتنا من العملات الأجنبية من صندوق النقد الدولى (٥٠ مليون جنيه) وفى أرصدة حسابات المقاصة واتفاقات الدفع (٥٠ مليون جنيه) . فضلاً عن استخدام قرابة مائة مليون جنيه من التسهيلات المصرفية الأجنبية ، وسندرس فى هذا الفصل تطور ميزان العمليات الجارية فى سنوات الثورة .

تراوحت الصادرات خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٦ حول متوسط سنوى قدره ١٣٥ مليون جنيه ، زاد خلال السنوات ١٩٥٧ – ١٩٥٩ إلى ١٦٥ مليوناً من الجنيهات . واستمر فى هذا المستوى بين ١٩٦٠ و١٩٦٢ (١١٪ من الدخل القومى)

---

(١) بلغ عجز ميزان المدفوعات المصرى ٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ .

وبلغ ٢٣٠ مليوناً خلال السنوات ١٩٦٣ — ١٩٦٥ (١٣٪ من الدخل القومى) وخلال العشر سنوات الأولى من الثورة لم تتعد الزيادة الحقيقية فى الصادرات ، بعد استبعاد أثر خفض قيمة الجنيه المصرى ، ½٪ سنوياً ، بينما كان المقرر فى خطة التنمية أن تزيد باطراد بحيث يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات فى نهايتها . ولا تزال الصادرات الرئيسية هى القطن والأرز ، وقد تناقصت نسبة صادرات القطن إلى المحصول ، إذ يصنع محلياً فى الوقت الحاضر نحو ٣ ملايين قنطار أو نحو ثلث الإنتاج . والأمل أن تزيد الصادرات إثر التوسع فى زراعة القطن على مياه السد العالى. وأدى ازدياد إنتاج الأرز فى العشر سنوات الأخيرة إلى التوسع فى تصديره. ولم تحدث زيادة ذات بال فى صادرات منتجات المناجم أو فى الصادرات الصناعية. عدا الغزل والمنسوجات ، لأن برامج التصنيع كانت تهدف فى المحل الأول إلى تعويض الواردات . وزادت الصادرات غير الزراعية من ٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ٦٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ ولو أن بعض الزيادة راجع إلى هبوط قيمة الجنيه المصرى وإلى زيادة صادرات البترول الثقيل ومقايضته بالمنتجات البترولية الخفيفة .

وقد زادت صادرات الأرز إلى ٥٢٦٠٠٠ طن سنة ١٩٦٤ (٣٠ مليون جنيه) كما زادت صادرات الغزل تباعاً إلى ٢٨٠٠٠ طن تمثل ٣٠٪ من الإنتاج فى نفس السنة (٨ ملايين جنيه) وصادرات المنسوجات إلى ١٣٠٠٠ طن أى ١٦٪ من الإنتاج (٩ ملايين جنيه) . وبالمثل زادت صادرات البترول ومشتقاته إلى ٢١ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ (٤٫٧ ملايين طن) . وبلغت صادرات الأسمنت فى السنوات الأخيرة نحو ربع مليون طن سنوياً . ولو أن فائض التصدير تناقص بسبب التوسع فى الاستيراد فى أواخر سنوات الخطة . واقترنت زيادة الصادر من البترول الثقيل بزيادة الوارد من المنتجات البترولية الخفيفة ، التى يقل الإنتاج المحلى منها عن الحاجة بنفس القيمة تقريباً . وباستبعاد البترول تهبط الزيادة فى الصادرات غير الزراعية سنة ١٩٦٤ إلى ٤٠ مليوناً من الجنيهات تمثل ١٥ ٪ من مجموع الصادرات (مقابل ٥٠٪ فى الهند) . وقد حدث تحول ملحوظ فى أسواق مصر الخارجية منذ الثورة ، وزاد نصيب الكتلة الشرقية من ١٠٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٤٨ إلى ٣٠ ٪ سنة ١٩٥٥ وإلى ٥٠٪ سنة ١٩٦٤ كما زادت أهمية التجارة مع دول الاتفاقات الثنائية .

وخلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٦ كان متوسط الواردات ١٧٥ مليونـًا من الجنيهات وتراوح خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٥٩ حول ٢٢٢ مليونـًا ، ثم زاد من ٢٥٥ مليونـًا سنة ١٩٦٠ إلى ٤٠٠ مليون جنيه فى آخر سنوات الخطة (٢٢٪ من الدخل القومى). وكان متوسط زيادة الواردات أثناء العشر السنوات الأولى من الثورة حوالى ٨٪ سنويـًا وهو رقم معتدل ، ثم حدثت الزيادة الكبيرة فى السنوات الأخيرة من الخطة بسبب التوسع فى استيراد الحبوب والدقيق والآلات [1] وقطع الغيار والسلع الوسيطة والمواد الخام والمنتجات البترولية ، ولو أن بعض الزيادة راجع إلى خفض قيمة الجنيه المصرى وكانت واردات السلع الاستهلاكية فى السنوات الأخيرة تؤلف ٣٠٪ من مجموع مجموع الواردات وواردات المواد الأولية والوسيطة والوقود تؤلف ٣٣ ٪ . وكان ٢٥ ٪ من الواردات يتمثل فى وسائل النقل والسلع الرأسمالية .

وتراوح عجز ميزان العمليات التجارية (المنظورة) حول ٤٠ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٦ ، وزاد إلى ٥٨ مليونـًا خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٥٩ ، ثم قفز إلى ١١٥ مليون جنيه بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ . ومن جهة أخرى زاد متوسط فائض المعاملات الخارجية غير المنظورة من ٢٢ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٣ — ١٩٥٦ إلى ٢٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ [2] وإلى ٣٢ مليون جنيه بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ . ومن ثم يصبح متوسط عجز ميزان العملات الجارية [3] ١٨ مليوناً من الجنيهات خلال السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٦ ، و ٣٠ مليوناً خلال الفترة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ . وارتفع المتوسط بعد ذلك إلى ١٢٠ مليوناً فى سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وأسهم فى هذا الارتفاع العجز الكبير فى محصول القطن سنة ١٩٦١ . ويتضح مدى اختلاف النتائج عن التقديرات من أنه كان مقدراً

---

(١) زادت واردات السلع الاستثمارية من ١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ١٠٥ ملايين سنة ١٩٦٤

(٢) يرجع بعض الفائض إلى استئثار مصر بحصيلة رسوم القناة بعد التأميم وإلى زيادة تلك الحصيلة من ٢٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ٨٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ . ومما هو جدير بالذكر أن حصة مصر فى إيرادات قناة السويس لم تزد عن ٢٫٣ مليون جنيه فى السنة السابقة على التأميم ، وعند الحرب الثانية كانت النفقات المحلية للشركة تناهز نصف الإيرادات .

(٣) ذكر رئيس الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ أن مجموع عجز الميزان التجارى بلغ ٦٠٤ ملايين جنيه خلال سنوات الخطة . ومجموع عجز ميزان العمليات الجارية ٤٠٥ ملايين جنيه .

فى إطار الخطة الأولى أن تصل الصادرات فى نهايتها إلى ٢٣٢ مليون جنيه والواردات إلى ٢١٤ مليون جنيه بفائض فى الميزان التجارى قدره ١٨ مليون جنيه. وبلغ الرقم الفعلى للصادرات ٢١٤ مليون جنيه وللواردات ٣٦٠ مليون جنيه أى بعجز قدره ١٤٦ مليون جنيه .

وخلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٤ واجهت مصر مدفوعات استثنائية نورد أهمها فيما يلى ، وتعتبر هذه المدفوعات فى المصطلح الاقتصادى بمثابة تصدير لرؤوس الأموال إلى الخارج :

١ — سمحت اتفاقيات الاسترلينى الأولى بتحويل أموال الأجانب إلى الخارج بالسحب على الأرصدة الاسترلينية المجمدة التى تمثل الادخار الإجبارى المترتب على تعذر الاستيراد خلال الحرب . ولا سبيل لنا إلى معرفة مجموع هذه المبالغ التى حرم منها الاستثمار المحلى .

٢ — حولت مصر فى سنة ١٩٥٧ ما يناهز ٢٠ مليون جنيه استرلينى إلى حكومة السودان سداداً لصافى التزامات البنك الأهلى المصرى عن ودائع فروعه هناك ، وعن صافى البنكنوت المصرى والعملة المساعدة المتداولة فى السودان ، بعد خصم مستحقات الحكومة المصرية قبله .

٣ — سددت مصر بين سنة ١٩٥٨ — ١٩٦٢ لمساهمى شركة قناة السويس من غير المقيمين ٢٧٫٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية وفقاً لاتفاق التعويضات .

٤ — سددت مصر بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٥٨ تعويضات قدرها ٢٥ مليوناً من الجنيهات للرعايا البريطانيين الذين أممت ممتلكاتهم فى أعقاب حرب السويس . واتفق ضمناً على اعتبار القاعدة الحربية فى شرق الدلتا بمثابة تعويض شامل عن العدوان .

٥ — بلغت التعويضات المدفوعة للسودان عن غمر أراضى النوبة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٥٩ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية سددت بالكامل .

٦ — استنفد جانب من الأرصدة الخارجية فى تعويض رعايا اليونان وفرنسا ولبنان وإيطاليا وسويسرا عن الممتلكات المؤممة . واتفق فى حالات أخرى على سداد التعويضات عيناً .

ويلاحظ أنه بدفع التعويضات المشار إليها أمكن الحصول على صافى إيراد قناة السويس ، وأرباح الشركات والمنشآت والممتلكات المؤممة بدلا من تحويلها إلى الخارج ، وتعتبر تعويضات النوبة جزءاً من تكلفة السد العالى . وخلال تلك الفترة قدمت مصر قروضاً ومساعدات للخارج على نطاق ضيق منها ٦ ملايين جنيه لحكومة مالى ، و ١٠ ملايين جنيه لحكومة الجزائر . ولا نعرف على وجه التحديد مدى السحب على هذه التسهيلات . وتمت مواجهة عجز ميزان المدفوعات الجارية والتحويلات الرأسمالية العادية بالسحب على الأرصدة الاسترلينية من جهة وبالاقتراض من الخارج لآجال متفاوتة على الوجه الآتى :

(أ) تراكم لمصر خلال الحرب العالمية الثانية قرابة ٤٢٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية استخدم جانب منها بعد الحرب مباشرة فى سداد ما بحوزة غير المقيمين من سندات القروض المصرية المستهلكة والكوبونات المستحقة ، وفى إعادة بناء المخزون السلعى وتجديد وسائل النقل والمواصلات التى أرهقتها قوات الحلفاء . واستخدم من تلك الأرصدة الخارجية خلال السنوات ١٩٥٢ — ١٩٦٢ قرابة مائتى مليون جنيه . وبين ١٩٥١ و ١٩٥٩ هبطت تلك الأرصدة إلى ٨٠ مليون جنيه ، وأصبحت قابلة للتحويل . غير أن مصر خسرت جانباً من قيمتها إثر تخفيض قيمة الاسترلينى بالقياس إلى الذهب والدولار الأمريكى سنة ١٩٤٩ وارتفاع أسعار صادرات بريطانيا ودول أوربا والكومنولث ، وتدهور أسعار سندات الحرب البريطانية التى كانت تؤلف الجزء الأكبر من غطاء الإصدار . ويتضح من تحليل الأصول الخارجية فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ أن الذهب ظل على حاله دون تغيير (٦٠,٦ مليون جنيه بعد أن كان ١٣ مليوناً سنة ١٩٤٧) ، بينما تناقصت الأرصدة النقدية وأذون الحكومات الأجنبية وسنداتها من ٢٠٢ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٥٢ إلى ٨٤ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٧ ، ثم إلى ٧ ملايين فى نهاية سنة ١٩٦٢ .

وقد فرضت الرقابة على النقد سنة ١٩٣٩ ، وكانت تقتصر عندئذ على العملات الرئيسية ، باستثناء عملات منطقة الاسترلينى . وكانت مصر تلتزم ببيع العملات « الصعبة » إلى بنك إنجلترا ، وتحدد لها حصة سنوية من تلك العملات على أساس احتياجاتها الفعلية ، كما كان يسمح لها بشراء البترول والسماد بالاسترلينى برغم

اعتبارها سلعاً دولارية، واتسع نطاق الرقابة عن النقد سنة ١٩٤٧ لتشمل الاسترليني . وأدت صعوبات الصرف المتعاقبة إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩، بنفس النسبة التى خفض بها الاسترليني والعملات التى تدور فى فلكه . وفى الخمسينيات عقدت اتفاقات للدفع مع سويسرة وهولاندة وبلجيكا وإيطاليا والنمسا والهند وفرنسا تتضمن حسابات بالجنيه المصرى كانت أسعارها تمثل خصماً على السعر الرسمى للجنيه فى أغلب الأوقات . واستمر التخفيض الفعلى لقيمة الجنيه المصرى بعد استحداث حسابات التصدير وحسابات حق الاستيراد[1] . وكان تعدد أسعار الصرف على هذا الوجه ضرورة لازمة نظراً لخوف الحكومة من المعارضة التى يثيرها تخفيض سعر القطن فجأة عن المستويات العالية التى بلغها إبان الحرب الكورية وما تلاها من مضاربات . واضطرت الحكومة أيضاً إلى إجراء عمليات المقايضة على نطاق واسع ، وإلى بيع مخزونها من القطن بالمزايدة بالعملات الحرة، وإلى منح علاوة بلغت ٢٦½٪ على حصيلة بعض الصادرات بالعملات « الصعبة » مكنت المصدرين من منح خصم قدره ٢١٪ على أسعار التصدير بالجنيه المصرى .

(ب) كان صافى أرصدة اتفاقات الدفع والمقاصة التى عقدت فى أعقاب الحرب فى غير صالح مصر على الدوام ، وارتفع رصيدها من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ إلى ٣٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ وإلى ١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ . وتشمل هذه الأرصدة أيضاً ما استخدمته مصر من حد المديونية المتاح لها فى اتفاقيات الدفع ، والأقساط التى حل أجل سدادها من قروض الكتلة الشرقية وحصيلة بعض القروض الخارجية مقومة بالجنيه المصرى .

(حـ) زيدت حصة مصر فى صندوق النقد الدولى سنة ١٩٦٤ إلى ١٢٠ مليون دولار ولجأت الحكومة إلى شراء العملات الأجنبية من الصندوق على نطاق ضيق خلال أزمة السويس وفى أعقابها (حوالى ١٥ مليون دولار) . وعندما تحرجت أزمة ميزان المدفوعات فى أبريل سنة ١٩٦٢ اشترت ٤٢ مليون دولار تسدد على ثلاث سنوات من تاريخ سحب كل شريحة ، وعقدت قرض التثبيت وقدره سبعون مليون دولار مع الولايات المتحدة وبعض دول أوربا الغربية . ثم زادت مشتريات

(١) ألغيت هذه الحسابات سنة ١٩٥٥ .

مصر من الصندوق لتبلغ ١٤٠ مليون دولار فى منتصف سنة ١٩٦٥ .

وأسهمت القروض الخارجية فى أعمال التعمير بعد حرب السويس وفى تمويل خطة التصنيع والخطة الأولى . وفى أوائل سنة ١٩٥٦ قبل البنك الدولى للإنشاء والتعمير تقديم نصف الاحتياجات الخارجية لمشروع السد العالى (٤٠٠ مليون دولار) على شرط أن يمول النصف الآخر بنسبة ٧٠٪ من الولايات المتحدة الأمريكية ، و٣٠٪ من المملكة المتحدة . وعندما سحبت الحكومتان عرضهما ، أصبح عرض البنك الدولى غير قائم . وفى سنة ١٩٥٩ قدم البنك قرضاً قدره ٦٧½ مليون دولار لتعميق قناة السويس وتوسيعها ، ويسير سداده بانتظام منذ سنوات . وبعد ١٩٥٨ لجأت مصر إلى الاقتراض من الخارج على نطاق متزايد . غير أنه لا يعرف على وجه التحديد مقدار المستخدم من هذه القروض . إذ تشير بعض الأرقام المنشورة إلى رقم القرض فى الاتفاقات العامة ، وأحياناً إلى مجموع الاتفاقات الخاصة بالمشروعات المرتبط عليها فى نطاق الاتفاقية العامة ، وأحياناً تشير الأرقام المنشورة إلى المستخدم من القروض أو إلى قيمة البضائع التى تسلمتها مصر فعلاً أو إلى قيمة المستخدم من حصيلة القروض بعد استنزال التسديدات ، ومن ثم تعتبر المعلومات التالية تقريبية إلى حد بعيد [1] :

عقدت مصر سنة ١٩٦٣ قرضاً قدره ٢٠ مليون دولار مع ألمانيا الغربية ضمن برنامج التثبيت السابق الإشارة إليه (يستحق بعد ١٢ سنة بفائدة ٥٪) . وفى نفس السنة حصلت من بنك التعمير الألمانى على قرض قدره ٥٧½ مليون دولار (يستحق بعد ١٢ ــ ١٦ سنة بفائدة ٣٪) . وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ بلغ إجمالى ما وقع من عقود فى نطاق هذا القرض ٤٥ مليون دولار لتمويل أحد عشر مشروعاً أهمها الحوض الجاف وأسطول ناصر للملاحة النهرية ، وشبكة كهرباء الوجه البحرى ونفق مجارى القاهرة ومحطات الكهرباء فى دمنهور وأسيوط ومحطات الرى والكبارى. وفى الفترة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ قدمت إيطاليا لمصر قروضاً مجموعها ١١٣ مليون دولار بعضها لسداد التزامات حالة ، ولبرنامج التثبيت وتعويض الرعايا الإيطاليين عن الممتلكات المؤممة ، وبعضها للمشروعات البتروكيميائية واستصلاح الأراضى .

---

(١) يقتصر هذا العرض بطبيعة الحال على القروض غير العسكرية .

وتتراوح أسعار الفائدة بين ٣٪ و ٥ ١/٢ ٪ ومواعيد السداد بين ٨ و ١٢ سنة . وبالمثل عقدت قروض متفاوتة الآجال مع المملكة المتحدة مجموعها ١٠ ملايين دولار (بفائدة ٥ ١/٨ ٪) لتعويض الرعايا البريطانيين عن الممتلكات المؤممة ، و ١٠ ملايين دولار من فرنسا لنفس الغرض ، وخمسة ملايين دولار من هولندة ، و ٣٠ مليون دولار من اليابان (بفائدة ٥ ١/٢ ٪ تسدد على عشر سنوات) لإنشاء مصانع السكر والمعلبات . وحصلت الحكومة وهيئة القناة من دولة الكويت حتى منتصف سنة ١٩٦٥ على ودائع وقروض قدرها ١٤٠ مليون دولار بفائدة متوسطها ٤ ٪ .

وظل العون الأمريكي لمصر ضئيلا لفترة طويلة ، واقتصر على المساعدات الفنية المعروفة باسم « النقطة الرابعة » ، وبينما بلغ مجموعه ١٧ مليون دولار حتى آخر سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق سنة ١٩٥٥ على مساعدات قيمتها ٦٥ مليون دولار بما فى ذلك قرض بنك التصدير والاستيراد للشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيمياوية . وهبط مجموع العون خلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٨ لاعتبارات سياسية إلى ٤٠ مليون دولار ، ثم قدمت الولايات المتحدة لمصر خلال الفترة ١٩٥٩ — ١٩٦٢ ، قروضاً مقدارها ١٦٤ مليون دولار ، لتمويل مصانع السكر والورق والسماد ، بالإضافة إلى الحاصلات الزراعية التى تمثل فى الوقت الحاضر نصف احتياجات البلاد من القمح والدقيق . وبلغت مبيعات الفائض ضمن الباب الأول من القانون الأمريكي العام ٤٨٠ خلال الثلاث سنوات المالية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ نحو ٤٤٠ مليون دولار أى بمتوسط ١٥٠ مليون دولار سنوياً مقابل متوسط قدره ٦٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٥٢—١٩٦٢ . وقدمت الحكومة الأمريكية مساعدات تحت البابين الثانى والثالث من نفس القانون تبلغ ١٥٠ مليون دولار تقريباً . وتشير الإحصاءات الأمريكية إلى أنه بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ حصلت مصر على ما قيمته ١٢٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية منها ١٠٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية . وبعد أن كان الاتفاق على المعونة يتم سنوياً أصبح يتم لعدة سنوات . وقد انتهى آخر اتفاق فى ٣٠—٦— ١٩٦٥ وكان يمثل ٤ ٣/٤ ملايين طن من الحبوب . وبعد ذلك عقد اتفاقان قصيرا الأجل لتغطية

السنة المالية ١٩٦٥ – ١٩٦٦ [١] .

ومنذ سنة ١٩٥٨ حصلت مصر على قروض قدرها ٨٢٤ مليون دولار من الاتحاد السوفيتى ، منها ١٧٥ مليونًا لبرنامج التصنيع ومائة مليون للمرحلة الأولى من السد العالى و ٣٢٥ مليونًا للمرحلة الثانية و ٢٢٤ مليون دولار لبرنامج التصنيع فى الخطة الثانية ويبدأ السداد على اثنتى عشرة سنة بعد إنجاز كل مشروع بفائدة ٢½ ٪ [٢] . وبالمثل حصلت مصر على قروض من الدول الاشتراكية الأخرى قيمتها ٥١٠ ملايين دولار منها ٥٠ مليون دولار من يوغوسلافيا و ١٦٠ مليون دولار من تشيكوسلوفاكيا و ٩٠ مليون دولار من كل من بولندة وألمانيا الشرقية والصين الشعبية و٣٠ مليون دولار من المجر . وكانت هذه القروض العماد الأكبر لتمويل مشروع السد العالى وخطة التصنيع ، واقترنت بتقديم المعونة الفنية وتسهيلات التدريب فى مصر والاتحاد السوفيتى ، ونقول إحقاقًا للحق إن الاتحاد السوفيتى لم يحاول برغم الخلافات السياسية استخدام العون كأداة لفرض كلمته على مصر . ويعتبر الجزء غير المستخدم من قروض الكتلة الشرقية الدعامة الأولى فى التمويل الخارجى للخطة الثانية بعد أن نضب معين مصادر الإقراض فى دول الغرب أو كاد .

وفضلا عن القروض والمعونات السابق ذكرها هناك القروض التى حصلت عليها الشركات الصناعية والمؤسسات والهيئات العامة سواء من موردى الآلات أو من مؤسسات الائتمان الأجنبية . ويحمل بعض هذه القروض ضمان الحكومة أو البنك المركزى ، بينما منح البعض الآخر بضمان البنوك التجارية أو بدونه . وقد وافقت مؤسستا هرمز وآكا فى ألمانيا الغربية على تقديم الضمانات عن قروض متوسطة الأجل تمثل ثمن الآلات والمعدات المبيعة إلى مصر ، وقدمت الحكومة السويسرية ضمانًا

---

(١) فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ عقد اتفاق لشراء ماقيمته ٥٥ مليون دولار من فائض المحاصيل مع دفع ربع الثمن بالدولار والباق بالجنيهات المصرية مع تأجيل السداد لثلاث سنوات يبدأ بعدها التقسيط لعشرين سنة – راجع أيضاً EL NAGGAR, S. Forign Aid to U.A.R.

(٢) هذه البيانات مستقاة من نشرة البنك المركزى ومن التقارير السنوية للبنك ومن تقارير الميزانية العامة ، ومن مقال الدكتور سعيد النجار السابق الإشارة إليه .

الصادرات آلات الغزل والنسج . وهناك تسهيلات مماثلة من هيئة ضمان الصادرات البريطانية أى . سى . چى . دى ، ومن هيئة كوفاس الفرنسية . ولم يكن الحصول على هذه التسهيلات يخضع لأية رقابة موحدة قبل ١٩٦١ ، حين صدر تشريع يحرم على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات إبرام أية اتفاقات أو عقود لتسهيلات ائتمانية دون الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد . وتقدر هذه القروض جزافاً بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه واستخدم الجانب الأكبر منها حتى منتصف سنة ١٩٦٥ . وحصلت البنوك المصرية من مراسليها على تسهيلات ائتمانية بلغت فى أواخر سنة ١٩٦٥ قرابة مائة مليون جنيه ، استخدم منها حتى ذلك التاريخ نحو ٩٠ مليون جنيه ، وعقد سنة ١٩٦٤ اتفاق مع البنوك العالمية الكبرى لسداد المتأخرات على دفعات بحيث ينتفى التأخير نهائياً فى ربيع سنة ١٩٦٦ . وتم فعلا تجديد هذه التسهيلات الائتمانية ، وبيع جانب من الذهب فى إدارة الإصدار لتدبير مورد للسداد ، وعقدت قروض قصيرة المدى مع بعض البنوك الأجنبية بضمان مستندات شحن القطن . وكان هذا الإجراء الحازم أمراً لازماً حتى تستمر السمعة الحسنة التى تمتعت بها مصر فى أسواق المال والائتمان الخارجية قرابة مائة عام . ولم يكن موقف مصر غريباً أو فذاً إذ وقع عدد كبير من الدول النامية فى صعوبات مماثلة . ويمكن القول على أساس العرض السابق أن مصر استخدمت بين يونية ١٩٥٨ ويونية ١٩٦٥ قرابة ٥٠٠ مليون جنيه من قروض الكتلتين الشرقية والغربية والهيئات الدولية بالإضافة إلى معونة أمريكية قيمتها حوالى ٣٠٠ مليون جنيه مقابل الدفع المؤجل بالجنيه المصرى [١] . واستمر الاعتماد على القروض بعد ذلك وقدر لها فى ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ نحو ٧٠ مليون جنيه .

ويلاحظ أن الاقتراض الخارجى يمكن الدولة من الحصول على موارد إضافية للتنمية السريعة دون زيادة الضرائب التى لاتظهر نتائجها الاحتمالية إلا فى الأجل الطويل ودون زيادة الادخار الاختيارى أو الإجبارى . ويلاحظ من جهة أخرى أن الاعتماد على القروض الخارجية يجعل القيمة المضافة إلى المشروعات التى تدخل فى تمويلها أقل مما كانت تبلغه لولم تحول الفوائد والأقساط للدائنين فى الخارج . وتتضح

---

(١) كانت هناك أرصدة غير مستخدمة من القروض والتسهيلات المتاحة تعادل فى يونيه ١٩٦٥ نحو ١٥٠ — ٢٠٠ مليون جنيه

أهمية التمويل المستند إلى قروض خارجية من أن معدل الادخار القومى فى السنوات الأخيرة (١٤٪) كان يقل عن معدل الاستثمار (٢١٪) وكان المستخدم من القروض الخارجية يمثل ٧٪ تقريباً من الدخل القومى . وتلك ظاهرة تشترك فيها معظم الدول النامية ، إذ يتضح من تقرير للبنك الدولى أن القروض الحكومية الخارجية وتلك المضمونة من الحكومة لسبع وثلاثين دولة نامية زادت من ٧ ملايين إلى ٢٢ مليون دولار بين ١٩٥٥ و ١٩٦٣ يخصص لخدمتها ٢٫٧ مليون دولار سنوياً ، وهو عبء كبير نسبياً إلى حصيلة الصادرات والاحتياطيات النقدية لتلك الدول ، وخاصة مع هبوط أسعار المواد الأولية . وتضطر الدول التى تفى بتعهداتها إلى تصدير قدر أكبر من منتجاتها دون مقابل مباشر و إلى الحد من الاستيراد إلى درجة تعرقل التنمية .

وكان الاستثمار الخارجى الفردى فى مصر ضئيلاً منذ الحرب العالمية الأولى . ومعظم مايعتبره كتاب الغرب استثماراً أجنبياً يمثل فى الواقع استثماراً من أجانب استوطنوا مصر من مدة طويلة ، أو مشروعات يشرف عليها أجانب ، بينما تمولها البنوك من الودائع المحلية ، ولم يلعب الاستثمار الخارجى الفردى دوراً مذكوراً بعد الثورة برغم تشجيعه بالوسائل التقليدية . إذ ينص قانون الشركات سنة ١٩٥٤ على تخصيص ٤٩٪ من رأسمال الشركات الجديدة للمصريين ، وإذا لم تستوف النسبة خلال شهرين جاز تأسيس الشركة دون استيفائها . ويضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ تحويل أرباح الاستثمارات الخارجية المعتمدة بنفس العملة التى وردت بها ، وبسعر الصرف السائد عند تحويل المال الأجنبى إلى مصر . ونص على إمكان تحويل الفائدة أو الأرباح ، بعد موافقة لجنة الاستثمار الخارجى ، بحد أقصى ١٠ ٪ من رأس المال المستثمر ، وإمكان تصفية الاستثمارات الأجنبية وإعادتها بنفس العملة التى وردت بها وبنفس سعر الصرف ، على خمسة أقساط سنوية ، بشرط انقضاء عشر سنوات على الأقل منذ تحويلها إلى مصر . وأعقب ذلك صدور قانون المحاجر والمناجم ، الذى منح شركات البترول امتيازات جديدة . وإظهاراً للنوايا الحسنة تم الاتفاق سنة ١٩٥٤ مع شركات التوزيع العالمية على تصفية المشاكل المعلقة بينها وبين الحكومة بشأن أسعار المشتقات البترولية المستوردة وتحويل الأرباح ،

ومنحت شركة كونورادا امتيازاً لاستغلال الصحراء الغربية ، ورحبت الحكومة باشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس أموال بعض الشركات المصرية وإدارتها . ومن أمثلة ذلك اشتراك شركة ديماج الألمانية فى رأسمال شركة الحديد والصلب[1]، ومساهمة شركة لابورجواز البلجيكية فى رأسمال شركة عربات السكة الحديد ، والتعاون بين مؤسسة إينى الإيطالية والشركة الشرقية للبترول وإشراك شركة هيلتون فى إدارة شركة مصر للفنادق ، واختيار بعض بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المعونة الفنية ، وقيام تلك الشركات بتدريب عدد كبير من المصريين .

وبعد الاعتداء الثلاثى حدث رد فعل عنيف فى موقف الحكومة إزاء الاستثمار الخارجى الفردى كان من مظاهره قصر مزاولة أعمال التجارة والوكالات على المصريين وتأميم النصيب الأجنبى فى البنوك وشركات التأمين التجارية والصناعية الكبرى على نحو ما أسلفنا . وترتب على اضطراب ميزان المدفوعات عدم تحويل الأرباح إلى الخارج إلا فى أضيق الحدود . وقد وضح الآن موقف حكومة الثورة من الاستثمار الخارجى الفردى إذ يقول الميثاق : « إن التطوير الوطنى فى الدرجة الأولى يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة . . . ويقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو إرهاق » . وهو « مستعد لقبول اشتراك رأس المال الأجنبى المستثمر على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية خصوصاً تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى . غير أن الأولوية للمعونات غير المشروطة ، ثم الاستثمار الأجنبى[2] فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله ، علماً بأن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم « نحو تلك التى تناضل للوصول » . وفى ضوء ذلك تم الاتفاق مؤخراً مع شركات البترول بأن أميركان وفيلبس واجيب وبعض شركات الأدوية السويسرية .

ويعتقد الكثيرون أن المساعدات الاقتصادية للدول النامية أصبحت جزءاً

---

(١) بما يعادل ٢٠٪ من ثمن الآلات والمعدات بحد أقصى قدره مليونا جنيه مصرى .

(٢) يرجع موقف الحكومة من الاستثمار الفردى الخارجى إلى الذكريات المريرة للاستغلال الذى أصاب البلاد على يد المرابين الدوليين فى القرن التاسع عشر .

لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد العالمى ، وإن اعتور سيرها مؤخراً اعتراض بعض الفئات القوية فى الدول الصناعية العظمى ، وسخط المكلفين فيها من ارتفاع الضرائب ، دون أن يظهر أثر المعونة فى رفع مستوى معيشة الدول النامية [١] ، ويقوم الاعتراض أحيانًا على أن الدول النامية لاتسدد التزاماتها الخارجية بانتظام ، ولاتسعى لتحسين اقتصادياتها اعتماداً على عون مؤكد تعتبره فرضًا على الدول الغنية . ويدعى غلاة معارضى المعونة أن الدول النامية تسرف فى الإنفاق على التسلح وعلى مشروعات الترفيه والخدمات والبذخ ، وتتبع سياسات تضخمية ترفع معدلات الاستهلاك على حساب الاستثمار . ولا تحاول وقف الانفجار السكانى الذى يعوق سير التنمية . وتجأر بعض المحافل الأمريكية [٢] بالشكوى من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل عبء مساعدة الدول النامية برغم العجز فى ميزان المدفوعات الذى عانت منه فى العقد الحالى . وقد نجحت مؤخراً فى الاتفاق مع بعض دول أوربا على زيادة نصيبها من المعونات للدول النامية . ومع ذلك تلقى قوانين المعونة الكثير من العنت فى سباق الحواجز مع الكونجرس الأمريكى . وينادى البعض بأن يقتصر العون على الدول التى لا يشوب ولاءها للغرب شائبة ، وأن تحرم الدول التى تتبع سياسات يسارية متطرفة أو تمس الولايات المتحدة بالنقد اللاذع . بينما يرى البعض الآخر أن يكون العون غير مشروط باتباع مبادئ أو عقائد معينة أو بالحصول على مزايا سياسية أو قواعد حربية للولايات المتحدة . وأخيراً يرى البعض أن تخفض المعونات الثنائية وأن تتولى الأمم المتحدة تقديم الجانب الأكبر من المعونة الفنية والقروض ، وأن تتسم هذه بطابع الاستقرار بمقتضى اتفاقات طويلة الأجل بدلاً من التفاوض بشأنها سنويًا ، مع استمرار الدول الصناعية الكبرى فى تخصيص ١٪ من دخلها

---

(١) يقدر البنك الدولى المديونية الخارجية للدول النامية سنة ١٩٦٤ بنحو ٣٠ بليون دولار ، تزيد بنسبة ١٥٪ سنوياً . وقد توقفت الزيادة بعد ذلك برغم قدرة الدول النامية على الاستيعاب . . وهناك دول نامية تزيد اعتمادات خدمة الدين الخارجى فيها فى الوقت الحاضر عن نصف القروض الجديدة . انظر فى ذلك .

AVRAMOVIC, D; Debt Servcing Problems of Low Income Countries.

(٢) فى مارس سنة ١٩٦٣ قدر الجنرال كلاى أن ٧٢٪ من المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية تمنح لدول متاخمة للاتحاد السوفيتى ، وأن ١٥٪ منها تمنح لأمريكا اللاتينية التى تعد الولايات المتحدة نفسها مسئولة عن حمايتها منذ عهد الرئيس مونرو . ومن ثم يمكن اعتبار هذا القدر من المساعدات الاقتصادية بديلا للإنفاق الحربى الخارجى .

القوى للمعونة الخارجية ، وهى نسبة ضئيلة بالقياس إلى معدل زيادة ذلك الدخل [1]
وإلى استفادة الدول الصناعية من تحول معامل التجارة الخارجية لصالحها ، فضلاً
عن الربح الذى يعود على منتجيها من تصدير الآلات والسلع الوسيطة ، وأثر
مضاعف الاستثمار على صناعتها وخصوصاً فى سنوات الكساد وفى المناطق التى تكثر
فيها البطالة . هذا إلى أن المعونة لا تشكل عبئاً حقيقياً حين تتمثل فى سلع يتعذر
تصريفها فى الداخل والخارج بأسعار مجزية ويخشى أثر تكدسها على صرح الأسعار .

---

(١) ويقدر التقرير السنوى للجنة المعونة المنبثقة من الأمم المتحدة أن الدول النامية حصلت خلال سنة ١٩٦٣ على ٨,٤ بلايين دولار من القروض والإعانات (مقابل ٧,٦ بلايين سنة ١٩٦٢ و ٨,١ بلايين سنة ١٩٦١) . ويتضح مدى تغير طبيعة الإقراض الدولى فى السنوات الأخيرة من هبوط نسبة القروض التى تزيد فائدتها عن ٥٪ وزيادة نسبة القروض بفائدة ٣٪ أو أقل ، ومن زيادة نسبة القروض الممنوحة لفترة عشرين سنة أو يزيد . وقد منح البنك الدولى فى السنوات الأخيرة قروضاً للتعليم والزراعة وقروضاً إنتاجية لفترات تزيد على الثلاثين عاماً . وهذه تغيرات جذرية فى سياسة ذلك الصرح العظيم من صروح المحافظين .

الفصل الثالث

سياسات النقد والائتمان والصرف

أدركت الحكومة مؤخراً خطر التضخم ، واتخذت خطوات جريئة للحد منه مسترشدة فى ذلك بتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وأعلن رئيس الوزراء فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ عزم الحكومة على منع تولد الثغرات التضخمية وتوازن الأسعار مع تكاليف الإنتاج وظروف الندرة . وفيما يلى أهم تلك الخطوات :

أولا : وقف الازدياد المطرد فى النفقة العامة وخاصة غير الإنتاجى منها بعد أن زادت المصروفات العامة الجارية منذ سنة ١٩٥٦ بنسبة تفوق نسبة زيادة الضرائب والأمل أن يؤدى تحسن الجو السياسى وإنهاء حرب اليمن إلى وقف الزيادة المطردة فى اعتمادات الدفاع . وقد يتيح وقف التوسع الكمى فى الخدمات بعض الوقت فرصة ثمينة لتحسين الكيف ، خاصة فى التعليم بعد أن ارتفع الحضور فى مدارس المرحلة الأولى إلى نسبة مشرفة . ولو كانت سياسة الحد من التضخم جادة لا قتضى الأمر وقف الزيادة فى أجور ومكافآت العاملين فى الحكومة والقطاع العام فترة من الزمن ، بعد أن زادت كثيراً فى السنوات الأخيرة ، وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومى . والأمل أيضاً عدم زيادة أسعار القطن والقصب والأرز التى يحصل عليها المنتجون بوسائل سافرة أو مقنعة . وقد يرى إلغاء إعانة خفض تكاليف المعيشة تباعاً وتعويض الفئات المرهقة فى المجتمع من محدودى الدخل بإعانات مباشرة [1] .

ثانياً : إعادة النظر فى خطة التنمية بحيث يمكن تمويل الاستثمار المتوقع من المدخرات ومعدل منخفض من التمويل بالعجز بالإضافة إلى صافى حصيلة القروض والمعونة الخارجية ، بعد اقتطاع المبالغ اللازمة لخدمة القروض القديمة ، على أن يقترن ذلك بدراسة واقعية للموارد الخارجية فى ضوء حصيلة الصادرات والخدمات وما هو

---

(١) وعلى الاتحاد الاشتراكى أن يسهم فى وقف التطلعات غير المشروعة إلى زيادة الأجور والمعاشات والخدمات على الحد الذى يمكن مواجهته من إنتاج المستقبل دون إحداث تضخم يودى بمكاسب الطبقة العاملة .

مؤكداالحصول عليه من القروض الأجنبية طويلة الأجل . وقد يرى ، إذا تعذر تدبير موارد جديدة بالعملات الأجنبية الاكتفاء بزيادة الدخل القومى الحقيقى بنسبة ٥٪ سنويـًا وهى النسبة التى حددتها الأمم المتحدة لعقد التنمية ، بدلا من الإصرار على مضاعفة ذلك الدخل خلال عشر سنوات ، على أن يخصص من هذه الزيادة ٣٪ لمواجهة زيادة السكان والاستهلاك والباقى لزيادة الاستثمار . وفى وضع خطة واقعية ما يحقق إقراراً أكثر منطقيًا للأولويات . ولا مانع من إعداد خطة تكميلية احتياطية تنفذ إذا زادت الموارد المتاحة خلال فترة الخطة عما كان متوقعًا . وفى أواخر سنة ١٩٦٤ « تقرر ضغط الاستثمار ، وهبطت نسبته إلى الدخل القومى ، فى ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، إلى ٢٠٪ مقابل ٢٤ ٪ فى السنة المالية السابقة ، وتبعـًا لذلك هبط معدل زيادة النقد المتداول خلال العشرة الأشهر الأولى من السنة المالية ١٩٦٤— ١٩٦٥ إلى ٧ر١٥٪ بعد أن كان ٢٤٪ فى الفترة ذاتها من السنة المالية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ » . وانخفض معدل الاقتراض من النظام المصرفى والتمويل عن طريق إصدار أذون الخزانة . « وخفضت اعتمادات الإنفاق الاستثمارى (خدمات وأعمالا) من ٤٤٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ إلى ٣٤٥ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ » . ويقتضى الأمر عدم إقرار اعتمادات إضافية إلا فى أضيق الحدود وعدم الالتجاء إلى الجهاز المصرفى لتمويل مشروعات لم تدرج فى الميزانية ، وحظر الاقتراض من هيئات التأمين والادخار لمثل هذه المشروعات التى لاتخضع لرقابة مجلس الأمة مع الاستمرار فى إيداع حصيلة تلك الهيئات لحساب وزارة الخزانة لتمويل المشروعات . ومهما يكن من شىء فإن السير فى التنمية بمعدل معتدل مستقر خير من الاندفاع بسرعة فائقة يعقبها ركود ، وتتخللها أزمات فى تزويد المصانع باحتياجاتها من الأجزاء البديلة والمواد الأولية .

ثالثاً : زيادة الإيرادات : بحثت الحكومة فى سنة ١٩٦٥ عدة سبل فى ضوء الاعتبارات السياسية ، لتخفيض الطلب النقدى الإجمالى وامتصاص فائض القدرة الشرائية. منها زيادة ضرائب كسب العمل والمهن الحرة وضرائب القيم المنقولة

---

(١) لم تجاوز نسبة زيادة الدخل الأهلى الحقيقى فى المملكة المتحدة ٣ر٠ ٪ بين سنتى ١٧٢٠ و ١٧٤٠ و ١ ٪ حتى نهاية القرن الثامن عشر ثم زادت تدريجيا إلى $2\frac{1}{2}$ ٪ سنويا بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ .

والدخل العام وضريبة الأرض والبنزين والدخان ، أو ترك المعدلات الحالية دون تغيير مع زيادة ضريبة الدفاع . واقترح البعض استحداث ضريبة إنتاج ، تتغير بتغير حالة المعروض ، على السلع المعمرة مثل السيارات والتليفزيون والثلاجات والغسالات ، وإعادة النظر فى إعفاء الاستغلال الزراعى من الضريبة العامة على الإيراد وخفض حد الإعفاء إلى خمسمائة جنيه مثلا . وتقرر فى النهاية رفع معدلات الضرائب فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ بقصد وقف الاندفاع نحو زيادة الاستهلاك نتيجة لزيادة الأجور وريع صغار الملاك وأرباح المشتغلين بالزراعة . وقد يرى مع الزيادة المستمرة فى الدخل والعمالة ، زيادة أسعار الخدمات التى تؤديها الدولة والهيئات العامة ، مثل أجور نقل الركاب والبضائع بمختلف الوسائل وأسعار الغاز والكهرباء والبوتاجاز (التى خفضت منذ عدة سنوات إلى النصف دون مبرر) بحيث تغطى تكلفتها الحقيقية وتحقق فائضاً للاستثمار . وكان المشرع حكيماً إذ فرض على المنتفعين من التأمين الصحى رسوماً معتدلة ، ويحسن تعميم هذا المبدأ على سائر الخدمات والتعويل على جهاز الثمن فى تحقيق الملاءمة بين الإنتاج والاستهلاك بدلا من تطبيق نظام البطاقات مع تثبيت الأسعار . ويستتبع ذلك أيضاً أن يتحمل المقترضون من بنك التسليف الزراعى فائدة مناسبة ، وأن يسددوا استحقاقاته بالكامل بحيث يحقق البنك اكتفاء ذاتياً فى التمويل .

رابعاً : زيادة أرباح شركات القطاع العام وهى المسئولة عن الاستثمار فى المكان الأول ، عن طريق زيادة أسعار السلع التى تنتجها [1] ، مع احتجاز قدر كبير من أرباحها للتمويل الذاتى أو لتمويل صناعات أخرى بعد أن تنتقل الأرباح إلى الخزانة العامة . ويستتبع ذلك وقف الازدياد المطرد فى الأجور والمدفوعات الإضافية بنسبة تزيد على نسبة زيادة الإنتاجية . وقد رفعت أسعار السلع الهندسية المعمرة وأسعار السكر الحر والبوتاجاز والسجائر والأقمشة والخشب فى أواخر سنة ١٩٦٥ كما قيدت عمليات البيع بالتقسيط والقروض الاستهلاكية كجزء من السياسة الانكماشية الشاملة . وساعدت تلك السياسة الجزئية على إضفاء جو من الواقعية على الاقتصاد المصرى .

---

(١) راجع BERN STEIN E : Econo mic Development with STABILITY.

خامساً : زيادة الادخار الجماعي ، إذ ليس من المتوقع بعد تشريعات ١٩٦١ أن يزيد الادخار الفردى زيادة ملحوظة برغم رفع أسعار الفائدة وخلق أدوات جديدة للادخار (شهادات الاستثمار) أو هيئات جديدة له ، إذ أن تعدد الهيئات والأدوات يؤدى إلى انتقال المدخرات بينها للاستفادة من المزايا المتاحة دون زيادة تذكر فى مجموع المدخرات الجديدة . وحبذا لو أمكن إقناع العاملين عن طريق المنظمات الشعبية بادخار نصيبهم فى الأرباح الموزعة فى صناديق التوفير أو شهادات الاستثمار . وتقرر فى الظروف الحاضرة ، تجميد الـ ١٥٪ من أرباح شركات القطاع العام ، التى كانت مخصصة للخدمات المركزية والمحلية حتى لا يؤدى إنفاقها إلى زيادة نصيب الاستهلاك فى الدخل القومى[1] . وأحسنت الحكومة صنعاً بضمان قيمة أسهم الجمعية التعاونية للبترول والشركات المختلطة التى أنشأتها الثورة ، ودفع الكوبونات فى المواعيد وغير ذلك من وسائل استعادة ثقة صغار المستثمرين . وتتضح أهمية الادخار الجماعى من زيادة الحصيلة المنتظرة من أموال التأمين والمعاشات فى ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ إلى مائة مليون جنيه ، ومن ادخار الشركات المساهمة إلى ١١٧ مليون جنيه . ويتطلب الأمر أيضاً زيادة ادخار الجمعيات التعاونية الزراعية وحجز بعض ثمن القطن إذا ارتفع عن مستواه الحالى وتكوين مجموعات للادخار فى الشركات وفى الاتحاد الاشتراكى . وتقرر فى منتصف سنة ١٩٦٥ تخصيص مرتب نصف شهر من مرتبات العاملين فى القطاع العام يودع فى حساب ادخار خاص بفائدة ٥٪ معفاة من الضرائب . ومهما يكن من أمر فإن زيادة الادخار الفردى رهينة بوقف هبوط قيمة النقود التى قد تجعل سعر الفائدة الحقيقى سالباً إذا استمرت . ولا مفر فى المجتمع الجديد من أن تتحمل الحكومة والقطاع العام الجزء الأكبر من الادخار إلى جانب المدخرات الجماعية للعاملين . ومن هنا خطر زيادة الأجور على حساب الأرباح والفوائد والإيجارات

---

(١) تبين منذ السنة الثالثة للخطة أن نسبة تزايد الاستهلاك تكاد أن تعادل نسبة زيادة الدخل ، وبعد أن كان المستهدف فى الخطة أن تصل نسبة تزايد الاستهلاك إلى نحو ١٥٠٪ من نسبة زيادة السكان إذا بها تصل إلى ٢٢٥٪ من تلك النسبة . وتؤدى زيادة الاستهلاك على هذا الوجه إلى عجز ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار فى الصناعات التى تنتج سلع الاستهلاك على حساب الصناعات الثقيلة . ويقدر أن نسبة الادخار إلى الدخل القومى فى آخر سنوات الخطة لم تتجاوز ١٢٪ بينما كان المستهدف أن تصل إلى ٢٠٪ . ويتطلب الأمر وقف هذا الاتجاه الخطير .

وغيرها من عوائد رأس المال فى المراحل الأولى من التنمية ، إذ المعروف أن العاملين يستهلكون دخولهم فيما عدا النزر اليسير ، وكثيراً مايكونون مثقلين بالديون . بينما زيادة عوائد التملك تزيد قدرة المؤسسات والشركات على الادخار والاستثمار مباشرة [١] .

وقد صاحب تنفيذ الخطة الخمسية الأولى زيادة كبيرة فى الاستهلاك استوعبت قدراً كبيراً من زيادة الإنتاج ومن العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى متطلبات التنمية ، وما يصاحبها من توسيع فى الاستيراد لفترة طويلة قبل أن يؤتى الاستثمار الجديد ثماره . وكان هناك اعتقاد راسخ لدى بعض المسئولين بأن توسع صناعة ما أو تنفيذ مشروع معين يوفر العملات الأجنبية بدرجة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة . وهذا الاعتقاد إن صح أحياناً فهو خادع فى كثير من الأحوال نظراً لاعتماد الصناعة المصرية فى هذه المرحلة على استيراد الآلات والسلع الوسيطة والخبرة الفنية وحتى المواد الأولية فى بعض الأحيان . ويبين ذلك بجلاء فى الصناعات التى تؤلف الواردات نسبة عالية من تكلفتها [٢] مثل غزل ونسج الصوف وصناعة الإطارات وتجميع السيارات والدراجات والتليفزيون والترانسزستور إلخ . . . ومصر تكفى نفسها بنفسها فى إنتاج البترول إلا أنها تستورد الصوف والدخان ولب الورق وفحم الكوك والمعادن غير الحديدية والخشب والآلات وقطع الغيار ، وليس لديها من موارد الثروة المعدنية المعروفة سوى الفوسفات والمنجنيز وخام الحديد . أضف إلى ذلك أن خطة التنمية تعطى أهمية قصوى لمشروعات الصناعة والكهرباء والنقل التى تعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة ، وأن ارتفاع مستوى المعيشة يقترن دائماً بزيادة الاستيراد . ويتضح مدى التفاوت بين التقدير والواقع من أن وزير التخطيط صرح فى يولية سنة ١٩٦٠ بأن المقدر أن يقل عجز الميزان التجارى فى نهاية الخطة بمقدار ٥٠ مليون جنيه عنه فى بدايتها . ولم يحقق الواقع تلك التنبؤات المسرفة

---

(١) جمدت الحراسات جانباً من الأرصدة النقدية . ولم تلجأ مصر فى سعيها لتخفيض السيولة الداخلية إلى تجميد جانب من النقد المتداول أو الودائع على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفييتى وفرنسا وبلجيكا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) تتراوح نسبة العملة الأجنبية فى التكلفة الكلية بين ١٠٪ فى مشروعات بناء الطرق و ٧٠٪ فى الصناعات الكيمائية — ويجب الاقتصاد فى استخدام الآلات ، والعمل على استغلال المصانع الحالية ورديتين أو ثلاثة حسب الحاجة .

فى التفاؤل . وزاد من حدة الميل إلى الاستيراد ازدياد السكان بنسبة ٢٫٥٪ سنويًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وارتفاع الدخل النقدى وازدياد الطلب على السلع نتيجة اتباع سياسة التمويل بالعجز . واستئثار السوق المحلية على حساب التصدير بقدر كبير من الإنتاج .

لهذه الأسباب مجتمعة زاد الدين العام الخارجى بنسبة عالية فى السنوات العشر الأخيرة . ومن المؤكد أن مصر لن تستطيع الاستمرار فى تمويل عجز سنوى فى ميزان المدفوعات قدره ٧٥ مليون جنيه ، وخاصة بعد أن أصبحت حصيلة العملات الأجنبية الحرة لاتكاد تكفى لسداد الالتزامات الحالية وطلبات التموين واستيراد الأجزاء البديلة والسلع الوسيطة والمواد الأولية ، وبعد أن برزت صعوبات تمويل المشروعات الجديدة من دول الغرب ولما تبدأ الخطة الثانية . وأظهرت التطورات الدولية فى ربيع سنة ١٩٦٥ أن القروض والمعونات تتوقف من آن لآخر لاعتبارات سياسية ، وليس من اليسير التعويل عليها كمصدر مستقر ما لم تنسحب الدولة المقترضة من المجال الدولى ولا تحاول أن تنفعل بأحداثه أو تفعل فيها .

وفيما يلى المقترحات التى ترددت فى الأوساط الاقتصادية لعلاج عجز ميزان المدفوعات والتى وضع الكثير منها موضع التنفيذ مؤخراً .

أولا : العمل على زيادة الصادرات بنسبة ٥٠٪ خلال العقد الحالى . وتحقيق ذلك شرط لازم لتخفيض الالتجاء إلى القروض الخارجية ولتعويض الفشل فى زيادة الصادرات خلال الخطة الأولى بمقدار ٣٥٪ كما كان متوقعًا . ويقتضى الأمر زيادة صادرات القطن للدول الغربية على المستوى الحالى (نحو ٤٠٠٠٠٠ بالة) والاستفادة من توسع طلب الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية والصين الشعبية . ويمكن زيادة المساحة المنزرعة قطنًا بعد إتمام السد العالى إلى ٢$\frac{1}{4}$ مليون فدان بشرط استمرار التحسن فى الطلب على الأقطان طويلة التيلة الذى حدث مؤخراً . وقد نجحت مصر فى استرداد الأسواق الأوروبية بعد إعراضها ، غير أنه يحسن علاج مشكلة النقط السوداء وتجنب وضع شروط للتصدير بأثر رجعى بعد إتمام الارتباطات ويحسن الاتفاق مع السودان على تسويق مشترك أو تنسيق لسياسة البلدين بقصد اجتناب المنافسة الحادة . ويجب أن تستقر سياسة الحكومة على ضغط

الاستهلاك المحلى من الأرز وتكوين فائض للتصدير نستغل به تحسن المركز الإحصائى العالمى الذى ينتظر أن يستمر لعدة سنوات حتى ولو أدى ذلك إلى بعض المشقة وتخفيض السعرات الحرارية . ويجب ألا تغلب الاعتبارات التموينية على اعتبارات التصدير حتى لا تؤدى زيادة الإنتاج إلى زيادة الاستهلاك المحلى والمخزون على حساب التصدير كما حدث فى حالة المنسوجات القطنية والصوفية والسكر وإطارات السيارات . وقد أوقف تصدير السماد سنة١٩٦٥ خوفاً من نقص الكميات المخصصة للاستهلاك . ويمكن زيادة صادرات السكر إلى أفريقيا بعد رفع سعر السكر الحر الذى يمثل القطاع الذى تزيد فيه مرونة الطلب إلى حد ما . كما يجب بذل جهد مضاعف لتصدير الحاصلات الزراعية الأخرى برغم ضآلة أرقام التصدير فى الوقت الحاضر . وسوف يساعد اكتشاف حقول البترول الجديدة ومناجم الحديد فى الواحات وزيادة الاستثمار فى صناعة التعدين على زيادة الصادرات المعدنية وصادرات البترول [١] .

وليس من شك فى أن الفرصة سانحة لزيادة صادرات الغزل ، إذ أن نسبة صادرات مصر إلى الصادرات العالمية لم تتجاوز ١٠٪ فى سنة ١٩٦١ (٢٠ ألف طن من مجموع تجارة العالم وقدرها٢٠٠٠٠٠ طن)[٢] ، كما يجب زيادة المصدر من المنسوجات والمصنوعات كالقمصان والبيجامات والمناديل والجوارب حيث لا يزيد نصيب مصر فى الصادرات العالمية منها على ٢٪ (مقابل ٢٠٪ لليابان) . والمجال واسع فى هذه الصدد فى دول أفريقيا والكتلة الشرقية طالما لم يحدث ارتفاع كبير فى أسعار التصدير مجاراة للارتفاع الداخلى ، ولو أن مصر تواجه طلباً قليل المرونة نوعاً كما تواجه منافسة الدول النامية الأخرى والحماية الجمركية المرتفعة فى دول الغرب.

ويقتضى تحديد نصيب الاستهلاك المحلى من المنسوجات عالية الصنف ورفع سعرها مع تخصيص المصانع عالية الكفاية للتصدير ،والاستعانة بالخبرة الأجنبية فى حل مشكلات الصباغة والرسوم والتجهيز،والدأب على خفض ثمن التكلفة وتحسين

---

(١) ارتفعت بعد ذلك تبعاً للإحصاءات الرسمية إلى ١٤٪ .

(٢) ومن ذلك تطبيق نظام الحصص فى بريطانيا وفرض تعريفة إضافية على واردات دول السوق المشتركة خارج مجموعة الدول الأعضاء .

صنف الصادرات ، وموالاة الجهود بالاشتراك مع سائر الدول النامية لزيادة صادرات المصنوعات إلى أسواق الغرب ، وإزالة التفضيل المقرر لبضائع السوق الأوربية المشتركة.

ويمكن تصدير السلع المعمرة مثل الثلاجات وآلات تكييف الهواء والأثاث والمراوح وما إليها إذا ما ذللت عقبات استيراد مستلزمات الإنتاج وزيد السعر المحلى ليناسب التكاليف الحقيقية . ويقتضى كل ذلك القيام بدراسات جدية لأسواق أفريقيا والشرق العربى وتعرف مواصفات الطلب المحلى فيها ، وتعديل الإنتاج على هديها ، وموالاة مشروع السوق العربية والأفريقية المشتركة[1] ، ومنح مكافآت تشجيعية حافزة وتبسيط إجراءات صناديق الدعم وإعطاء الشركات التى تحقق أهداف التصدير أولوية فى استيراد مستلزماتها . ويجب على الفور إزالة عقبات التصدير ، ومنها القيود الشديدة على سفر البائعين ، وعدم مرونة مواصفات السلع المصدرة وتعدد جهات الإشراف ، وخاصة بعد إضافة لجنة الإنتاج الحربى والتعبئة ووزارة التموين إلى قائمة الجهات التى تراقب التصدير ، والقطع برأى فى الكفاح الحالى بين الشركات الصناعية وشركات التجارة للسيطرة على التصدير ، وعدم الإصرار على نقل الصادرات على سفن مصرية أملا فى رفع نسبة التحميل عليها ، وإيجاد طرق للملاحة بين موانى أفريقيا والشرق الأوسط ، واحترام مواعيد الشحن ، وتحسين الخدمة فى الموانى المصرية التى تعانى من التكدس ، ولا يكفى أن ننعى على الدول تقاعسها عن قبول صادراتنا بل يجب العمل على مطابقة نوع الصادرات للمواصفات وتحديد العوارية عن طريق الصلح والتحكيم .

ثانياً : يجب أن نعطى الأولوية لاستيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية وخاصة السلع اللازمة لصناعات التصدير مع التوسع فى الصناعات التى تقوم على خامات محلية والصناعات التى تنتج مواد بديلة للواردات وتفضيلها عند منح تراخيص البناء وأوامر التكليف مع اجتناب الصناعات التى تستورد كافة مقوماتها من الخارج . ويقتضى توجيه معاهد البحوث إلى دراسة الخامات المحلية والاقتصاد فى استخدامها . ومن ذلك خفض المستهلك من الكوك المستورد والبحث عن خامات محلية لصناعة

---

(١) تم التوقيع فى سنة ١٩٦٢ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر والأردن والعراق وسوريا إلا أنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ بعد ، كما لم تنفذ اتفاقات كازابلانكا الطموحة برغم المزايا التى تعود على مصر منها .

الحراريات وإنتاج ألياف من حطب القطن وصناعة فلتر السجائر من خامات محلية.

وسوف يخف الضغط على ميزان المدفوعات بطبيعة الحال نتيجة لسياسة « شد الحزام » الجديدة ولقرار ضغط الاستثمار الذى اتخذ فى أوائل سنة ١٩٦٥ . ويحسن ألا يصيب الخفض كل الشركات والمشروعات بنسبة واحدة ، بل تراعى الظروف والملابسات التى تواجه كلاً منها . ومن جهة أخرى يقتضى خفض النفقات الحكومية فى الخارج والتى زادت من ٦ ملايين جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٣ .

ثالثاً : العمل على زيادة الإيرادات غير المنظورة ، والمصدر الرئيسى لها هو رسوم العبور فى قناة السويس التى تناهز ٨٥ مليوناً من الجنيهات حالياً ، وسوف تزداد الحصيلة بعد توسيع القناة وتعميقها بغاطس ٤٠ قدماً لاجتذاب الناقلات والسفن ذات الحمولة العالية [1] ، والأمل أن يرتفع عدد السائحين من نصف مليون إلى مليون سنوياً خلال العقد الحالى على أثر إنشاء عدد من الفنادق المتوسطة والصغيرة . ولا تمانع الحكومة فى إشراك رأس المال الأجنبى فى صناعة الفنادق بقصد الاستفادة من توسع الطلب العالمى على الرحلات المنظمة على غرار ما تم سنة ١٩٥٥ عند إنشاء فندق الهيلتون .

رابعاً : إعادة النظر فى سياسة الاقتراض الخارجى . إذ يرجع التوسع فى الاستثمار إلى زيادة مديونية مصر الخارجية بمعدلات لا قبل لها بها ، ولا ينتظر أن تتكرر على هذا المستوى المرتفع ، بعد استنفاد رصيد القروض والتسهيلات المتاحة . ويجب الإقلاع عن استخدام القروض والتسهيلات قصيرة الأجل فى تمويل الاستثمار طويل الأجل ، أو فى صناعات أو بمشروعات لا تزيد القدرة على التصدير أو الحصول على إيرادات غير منظورة . كما يجب استمرار الرقابة الدقيقة على الاستيراد التى فرضت فى أواخر سنة ١٩٦٤ والعمل تباعاً على تخفيض التسهيلات الائتمانية من البنوك الأجنبية والموردين ، كما يجب إعداد ميزانية نقدية واقعية مع تعديلها

---

(١) يدور التفكير فى تعميق القنال لتسمح بعبور الناقلات ذات الحمول العليا التى تصل إلى مائتى ألف طن .

من آن لآخر فى ضوء الظروف المتغيرة وربطها بالميزانية العامة كما أوصى مجلس الأمة ويقتضى وقف الاقتراض من موردى الآلات بتاتاً إذ يعوض من تسهيلاتهم السخية ارتفاع أسعارهم بالقياس إلى منافسيهم . هذا فضلا عن أن إدراك الموردين لتحرج مركز مصر الخارجى ، وتأخرها فى سداد الالتزامات ، وارتفاع الأسعار الداخلية تبعاً لندرة الواردات ، مما يحفزهم على رفع الأسعار .

ويدل جدول استحقاق القروض الخارجية على تركز السداد فى السنوات القريبة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ بمتوسط ٤٠ مليون جنيه سنوياً ، أو ما يناهز ثلث حصيلة صادرات القطن ، فضلا عن ضرورة سداد نحو ١٤٠ مليون دولار لصندوق النقد الدولى فى نفس الفترة والوفاء ببعض الالتزامات المترتبة على اتفاقات المقاصة والدفع والتسهيلات الائتمانية المصرفية وتسهيلات الموردين واحتمال سداد بعض الودائع الخارجية الكبيرة ، ولذا يقتضى أن تطالب مصر بإلحاح تنفيذ الاقتراح الذى تقدم به الوفد المصرى إلى مؤتمر جنيف للتجارة الخارجية فى ربيع سنة ١٩٦٤ لتجميد الديون الخارجية للدول النامية وتخفيض فائدتها وإطالة أمد سدادها ، وإن يمنع ذلك بطبيعة الحال من الحصول على قروض جديدة واستخدام القدر غير المستخدم من القروض الحالية . غير أنه يلاحظ أن قدرتنا على الاقتراض من الهيئات الدولية ودول الغرب قد أضعفها تراكم الديون الخارجية والتأخير فى سداد المستحقات فى السنتين الأخيرتين .

ولاجدوى من محاولة التأثير فى الاقتصاد الداخلى عن طريق تعديل أسعار الصرف : ولو أن المصلحة تقضى بأن يستند التخطيط إلى سعر صرف واقعى . وقد حدد سعر صرف قدره ٢٫٣ دولار للجنيه فى أوائل سنة ١٩٦٣ بالإتفاق مع صندوق النقد ، وسبق ذلك فى ديسمبر سنة ١٩٦١ فرض علاوة موحدة قدرها ٢٠٪ على المدفوعات للخارج وعلاوة مماثلة على حصيلة الصادرات . وفى مايو ١٩٦٤ حصلت مصر على تسهيلات مجموعها ٤٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى زيدت إلى ١٤٠ مليون بعد ذلك بشرط تنفيذ برنامج التثبيت الذى تضمن حدوداً قصوى لمديونية القطاعين العام والخاص للجهاز المصرفى ، وتحديد الإنفاق الاستثمارى للقطاع العام ، والحد من التسهيلات الخارجية قصيرة الأجل ، وزيادة الاعتماد على الضرائب مع قصر التمويل

بالعجز فى حدود ضيقة ، ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة . واتفق على ألا تتعدى الزيادة فى الائتمان المصرفى (الحكومى وغير الحكومى) ٤٠ مليون جنيه سنوياً . وجاء فى الخطابات المتبادلة أن هدف الحكومة المصرية هو العودة تباعاً إلى الاحتفاظ برصيد تشغيل من العملات الأجنبية لمواجهة ما يصيب ميزان المدفوعات من عجز مؤقت . ولاتجدى الحلول التى تؤثر عن طريق إضعاف الحوافز على الاقتراض الاستيراد فى علاج عجز ميزان المدفوعات حالياً ،لأن المنظمين فى القطاع العام لايبالون بدفع فوائد عالية أو تحمل أسعار صرف عالية . وكل همهم هو الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أهداف الخطة ، ولاعبرة بحلول تعتمد على الحوافز والعقوبات النقدية فى مجتمع تسيطر الحكومة والقطاع العام على الاستثمار فيه ، بعكس الحال فى المجتمع الرأسمالى حيث تلعب هذه الحوافز دوراً مهماً برغم أنه يقل كثيراً عما يتصوره بعض كتاب الفولكلور الرأسمالى . وفى ظروف مصر الحالية لا جدوى من علاج عجز ميزان المدفوعات عن طريق خفض قيمة الجنيه مثلاً لأن رفع سعر الواردات المترتب على ذلك لا يجدى فى الحد من الطلب عليها طالما كان المستورد الوحيد هو القطاع العام . ولا يهم وزير التموين فى قليل أو كثير ارتفاع ثمن القمح المطلوب استيراده بالعملات المحلية . إذ يتعين عليه الارتباط على كميات محددة بالأسعار المقومة بالدولار أو الاسترلينى وهو يعلم أنه سيحصل على التمويل المحلى على أية حال . وخفض قيمة الجنيه[1] لا يشجع صادرات القطن لأن ثمنه يحدد بالاسترلينى أو الدولار ولا يؤثر الخفض كثيراً فى صادراتنا إلى الكتلة الشرقية التى تعتمد على المقايضة أو الأسعار الدولارية .

---

(١) لم يتغير سعر تعادل الجنيه المصرى منذ خفض إلى ٢٠٥٥١٨٧ من الأوقية سنة ١٩٤٩ واقتصر الأمر على تغيير سعر الصرف الرسمى السائد .

الباب الخامس

المشكلات الإدارية في النظام الاقتصادي الجديد

الفصل الأول

رجال القطاع العام

كان المشرفون على الصناعة الكبيرة والتجارة الدولية قبل الثورة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الفردية أو من مالكى غالبية الأسهم فى الشركات ، أو أصحاب نسبة ضئيلة من رأس المال نجحوا فى السيطرة على شركات مساهمة رؤوس أموالها طائلة ، بسبب عجز المساهمين عن الرقابة أو عزوفهم عنها حتى بعد أن أتاحت لهم التشريعات مزيداً من الحقوق . وكثيراً ما كانت تلك الفئة تتمثل فى عدد قليل من الأعضاء المنتدبين ، تستمد سلطانها من ثقة البنوك وكبار المساهمين ومن الاتصال برجال الحكم ، إلى جانب عدد من المديرين الفنيين والإداريين والماليين. وكانت تعمل فى مصر أربع مجموعات[1] : (١) مجموعة المنظمين فى المشروعات الحكومية والمصانع الحربية . (٢) مجموعة المنظمين فى الشركات المساهمة الأجنبية (٣) مجموعة بنك مصر وشركاته وكان معظم رجالها من موظفى الحكومة والشركات والجامعات السابقين الذين حصلوا على تدريب فى الخارج . (٤) رجال الأعمال المتمصرين أو المصريين أمثال أحمد عبود وفرانسوا تاجر وهنرى رباط ، والعائلات المسيطرة على قطاع الغزل والنسج مثل سباهى والقبانى والطويل وسماقية . وكان هؤلاء يسيطرون بشخصيتهم على المنشآت التى تملك الأسرة معظم أسهمها ، ولم تكن هناك لوائح مكتوبة أو خطوط عريضة تحدد توزيع السلطة والمسئولية . بعكس الحال فى المجموعات الثلاث الأولى حيث كان الفصل تاماً بين الملكية والإدارة . وأدى تغير صرح الاقتصاد المصرى بعد سنة ١٩٦١ إلى القضاء على فئة المنظمين التى كانت تتولى توجيه القطاع الاقتصادى المنظم فى المجموعتين الثانية والرابعة ، وتم ذلك بهجرة الممولين وأرباب العمل الأجانب أو إقصائهم ، وتقلص نفوذ المموّنين المصريين

---

(١) راجع F. HARBISON : Human Talent in Egyptiàn Industry.

بعد استقرار سلطة المؤسسات ؟

ولم يختلف الحال كثيراً ، من حيث قلة عدد الفئة الموجهة ، بعد اتساع القطاع العام ، إذ يقع عبء توجيه النشاط الاقتصادى فى الوقت الحاضر على رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين فى شركات القطاع العام [1] . والأمر كذلك فى الهيئات الاقتصادية الملحقة بالحكومة التى تتولى أعمالا إنتاجية ، مثل هيئات السكة الحديدية والكهرباء وقناة السويس والمواصلات السلكية واللاسلكية وما إليها . ولا تختلف المشاكل الفنية والإدارية فى المشروعات الحكومية أو الشركات الكبرى المؤممة عن مثيلاتها فى النظام الرأسمالى إلا فى بعض التفاصيل [2] . فالدولة تملك المنشآت ولها الإشراف التام عليها ، برغم الشعارات السياسية التى تقول بملكيتها للشعب أو للعاملين . ويقتضى حسن الإدارة استمرار تركز سلطات التخطيط ورسم السياسة وتحمل المسئولية فى أيد قليلة تقرر نوع الإنتاج وحجمه ، والوسائل المثلى لاستغلال رأس المال فى ضوء الطلب المنتظر وتوجيهات الخطة ، وهى التى تقرر أوجه تضافر عوامل الإنتاج فى ضوء المعاملات التكنولوجية المعروفة . وعليها ضغط التكلفة وإحلال عوامل الإنتاج الوفيرة محل النادرة ، وتخفيض مخاطر الإنتاج ومواجهة احتياجات التصدير ، وهى التى تشرف على تنفيذ المشروعات الجديدة وتأخذ على عاتقها تجربة وسائل الإنتاج المستحدثة . ويتوقف نجاح المجتمع الجديد فى الانطلاق على مدى كفاية تلك الفئة ، وقوة الدفع الكامنة فى رجالها وقدرتهم على التجديد . وليس لدينا أى شك فى قدرة المنظمين الجدد كمجموعة على مواجهة التحديات لو أعطوا الفرصة الكافية للتصرف والمبادأة .

ومن ثم يجب أن يكون إشراف رجال القطاع العام كاملا على الموارد الاقتصادية

---

(١) كان أكثرهم يعمل فى القطاع الخاص قبلا . وغذيت فئة من المنظمين من الجامعات والوزارات وسلاح المهندسين .

(٢) لاتختلف أسس إدارة المشروعات الكبيرة عملا بعد التأميم عما كانت عليه فى ظل القطاع الخاص بغض النظر عن الأثر فى توزيع الدخل ، ولايعتد فى ذلك ببعض الكتابات التى تضفى على النظام الرأسمالى صفات لاتمت إلى الواقع فى شىء ، وإن تحققت فيما مضى عندما كان الإنتاج يتم فى وحدات صغيرة يشرف عليها المنظم الذى يتخذ قراراته لتحقيق أقصى ربح لنفسه . . . ولم تعد هذه الصورة تنطبق بعد كبر حجم الوحدات الإنتاجية فى ظل الشركات المساهمة والمسئولية المحدودة والفصل بين الملكية والإدارة .

المتاحة لهم وعلى العاملين . ومتى تحققت لهم السلطة التى تتناسب والمسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم ، كان من الحق أن نطالب إليهم استشارة ممثلى العاملين وتبصيرهم بمصاير الشركة وسياستها ، وتدريب النابهين منهم على فنون الإدارة العليا ، طالما كان مفهوماً أن رجال الإدارة هم الملاذ الأخير للمسئولية وإن كلمتهم هى العليا ، ولا يتعارض منحهم أوسع السلطات على هذا الوجه مع إزالة أسباب الخلاف داخل المنشأة بالحسنى ، والحد من سلطات الفصل والعقاب . كل ذلك فى ضوء الاعتبارات العليا ، وهى أن هدف المجتمع الاشتراكى هو زيادة الإنتاج والاستثمار ، وألا يستأثر بالنفع ، عند توزيع نتائج التنمية ، فئات قوية تملك وسائل التأثير السياسى مهما كانت طبيعتها .

ويدل استقراء التاريخ على أنه فى أعقاب الثورات الاشتراكية ، التى لا تكتفى بالاستيلاء على مقاليد الحكم ، بل تحاول تغيير الأنظمة الاقتصادية السائدة ، تتجه السياسة فى المراحل الأولى إلى الانتقاص من سلطة المنظمين الحكوميين وغيرهم من رجال القطاع العام وإلى إخضاعهم لرقابة الحزب المنتصر ، أو لسلطة البوليس السياسى أو المجالس المنتخبة . ويقترن ذلك دائماً باضطراب العمل . وما إن تستقر الأوضاع السياسية ويطمئن أولو الأمر الجدد بعد فترة تقصر أو تطول حتى تعود الأمور سيرتها الأولى ، وتستقر الخطوط العريضة التقليدية للسلطة والمسئولية . وذلك هو الذى حدث فى روسيا السوفيتية ، إذ بعد انتقاص حقوق المنظمين خلال الفترة التى اصطلح على تسميتها بفترة « شيوعية الحرب » (١٩١٧ — ١٩٢٢) ، منح رجال الإدارة العليا سلطات واسعة للغاية[1] ، لا تقل عن سلطة نظائرهم فى النظام الرأسمالى إن لم تزد عليها . ويشترك معهم فى المسئولية رجال الحزب الذين أسهموا فى تزويد المستويات المختلفة بالقادة الأكفاء . وفى ذروة التصنيع كانت أنظمة العمل تشبه فى الكثير الأنظمة العسكرية إبان الحروب . وكان العمال إلى عهد قريب يوجهون قسراً إلى بعض ضروب النشاط الاقتصادى وإلى المناطق الصناعية الجديدة فى سيبريا .

ويجب ألا ينظر إلى رجال القطاع العام فى مصر على أنهم من رجال العهد

---

(١) علاوة على المزايا النقدية والعينية وتفضيلهم عند توزيع المساكن والسلع والخدمات النادرة .

القديم وأنهم خسروا بانقضائه . إذ الغالبية العظمى منهم لا تمت إلى الفئات الحاكمة السابقة بصلة ، والعهد الحاضر هو الذى شق لهم طريق التقدم إلى نهايته وفتح لهم آفاق المبادأة . ونظراً لعظم السلطات التى لا مناص أن يعهدبها إلى رؤساء مجالس إدارات الشركات ومديريها ، وصعوبة الإشراف المستمر عليهم من قبل الجهاز الحكومى أو المؤسسات مهما توافر لها من كفايات ، تقضى الاعتبارات الاقتصادية البحتة بذل أقصى العناية فى اختيارهم من ذوى الكفاية والمؤهلات والخبرة ، وعدم اختيار من لا تتوافر فيهم المواهب اللازمة لإدارة الأعمال مهما عظم ولاؤهم ، وبرغم نجاحهم فى مجالات أخرى تتطلب مؤهلات لا تمت إلى محيط الأعمال بصلة .
وقد حدثت أخطاء كثيرة فى السنوات الأخيرة بسبب الاضطرار إلى ملء الأماكن الشاغرة فى فترة قصيرة ، ومن ذلك تعيين من تجاوزوا سن التقاعد بكثير فى شركات لا يتيسر لهم المساهمة فى إدراتها مساهمة فعالة . وبالمثل لم يراع التناسق بين خبرات أعضاء مجالس الإدارة[1] ، فكانت غالبيتهم العظمى أحياناً من المهندسين أو الحقوقيين أو التجاريين أو المتقاعدين ، بينما تقضى السياسة المثلى بالجمع بين الكفايات والخبرات المختلفة مع فرض حد أقصى للسن لمن أبلوا فى الحياة العامة بلاء حسناً . ويجب ألا يقتصر على اختيار كبار العاملين فى الشركة بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين بل يحسن تغذية مجالس الإدارة بأعضاء من المهن الحرة ومن الشركات المماثلة أو المكملة . كما يجب ألا تقتصر عضوية مجالس إدارة المؤسسات على رجال الشركات التابعة لها . وقد حان الوقت لتحديد سلطات مجالس الإدارة وعلاقتها بالمؤسسات وجهات التخطيط حتى لايضيع الوقت فى جدل لا طائل تحته ، أو فى جهود تبذل للانتقاص من سلطات المنظمين وهيبتهم ، وفى زيادة سلطات الوزارات والمؤسسات وأجهزة الرقابة .

هذا ولم يحن الوقت بعد للحكم على تجربة إشراك العاملين فى مجالس الإدارة بعضو واحد فى البداية ، ثم بأربعة أعضاء فى الوقت الحاضر ، والأثر الذى تتركه

---

(١) تتفاوت المرتبات فى المجلس الواحد بين تسعمائة جنيه وثلاثة آلاف وخمسمائة . ويجب التسوية بين أعضاء مجالس الإدارة فى المرتبات وحق الاحتفاظ بالمعاش ، إذ التفرقة بين المتفرغين وغير المتفرغين تفرقة غريبة حقا ، طالما لم يحدد دور المتفرغين .

لهذه التجربة لدى المنظمين فى مصر هو نفس الأثر الذى أحدثته فى أوربا[١] ، وخلاصته أن الأعضاء المنتخبين نوعان : فئة من الأكفياء المدربين ، الذين لم تتح لهم فرص الارتقاء فيما مضى ، تتحمل مسئولياتها مع الإدارة العليا ، وتدرك أن أصول العمل والإدارة ، مهما اختلف نظام الحكم ، تتطلب مركزية السلطة والتخطيط ولا مركزية التنفيذ ، والفريق الآخر ضليع فى الدعاية واجتذاب الأنصار ، بينما لا تتوافر له القدرة على الإدارة . وغالبًا ما يقتصر اهتمام هذا الفريق على مشاكل العمال ، وقلما يدلى بالرأى فى سائر أوجه نشاط الشركات ، إذ يفزعهم تعقدها ويقعدهم قصور مؤهلاتهم وتدريبهم عن تتبعها ، فضلا عن اعتقادهم خطأ بأنهم ممثلو العمال فى المجلس فحسب . ويشكو المنظمون أحيانًا من تعنت هذه الفئة ومعارضتها لعقاب المخطئ أو المقصر ولتكوين المخصصات والاحتياطيات وحرصها على المطالبة بزيادة الأجور والمزايا وأنصبة الربح دون مبالاة بعواقب ذلك على التكاليف برغم أنه من المسلمات الأولية أن الربح غير الموزع هو المصدر الأول لتمويل المشروعات فى المجتمعين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء ، إلى جانب الادخار الجماعى وقدر يسير من الادخار الفردى . ومن جهة أخرى ينعى بعض ممثلى العاملين على المنظمين بحق ضيق صدورهم بالتجربة وتصيدهم للأخطاء[٢] . ويعتقد بعض المنظمين أن ممثلى العاملين من الفريق الأول أقدر على الإسهام فى الإدارة من كثير من المديرين فى ظل القطاع الخاص . وقد عمل عدد من الدول الاشتراكية على تدريب العاملين الذين منعتهم الظروف الاجتماعية من مواصلة التعليم وإعدادهم لتولى المناصب القيادية ومن ذلك نشاط هيئة تعليم العمال فى إنجلترا[٣] ونجاح الاتحاد السوفييتى بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٤٠ ، فى تدريب أعداد طائلة على

---

(١) قبل الحرب الأخيرة كانت مجالس الرقابة فى شركات التعدين والحديد والصلب فى ألمانيا تتألف من خمسة ممثلين عن المساهمين ومثلهم عن العاملين . وكان أحد أعضاء الإدارة الثلاثة يختار من العاملين .

(٢) أشار الميثاق إلى ذلك ضمناً حين تحدث عن التأميم وأنه لايؤدى إلى خفض الإنتاج ، بل إن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الإنتاج أم رقى بمستواه النوعى... برغم أن الأيدى الجديدة فى حاجة إلى المران على تحمل مسئولياتها».

(٣) Workers Education Association

ويتولى التدريب فى مصر معهد الإدارة العليا ومعهد التخطيط والمؤسسة الثقافية العمالية ومعهد الإدارة العمالية . والأمر يتطلب تقييما فنيا لجهود تلك الهيئات .

تولى المسئوليات الإدارية .

وقد خفضت المرتبات والمزايا النقدية والعينية التى يتمتع بها كبار رجال القطاع العام على مراحل متوالية منذ سنة ١٩٦٠ ، مما أثار الحزازات فى نفس من كانوا يتوقون إلى الحصول على نفس مرتبات رؤساء مجالس الإدارة والمديرين السابقين من الأجانب والمتمصرين ، أو المصريين الذين سمح لهم بالاشتراك فى المغانم الكبيرة بصفة استثنائية . وأدى تحديد الحد الأقصى للدخل رئيس مجلس الإدارة فى الشركات الكبيرة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وتدرج المرتبات هبوطاً فى الشركات الصغيرة مع رفع معدلات ضرائب الدخل فى الشرائح العالية [١] ، وارتفاع أسعار الكماليات ، إلى تقريب مسافة الخلف فى الدخل الحقيقى بين رجال الإدارة العليا وبين مرؤوسيهم من جهة ، وبينهم وبين كبار موظفى الحكومة من جهة أخرى . ولا يزال دخل رجال القطاع العام فى مصر مرتفعاً نسبياً عن متوسط الدخل القومى ، إلا أنه لا يكاد يقترب من الحد الأدنى الذى يتمتع به أفراد الطبقة المماثلة فى غرب أوربا أو الولايات المتحدة . وأدى التخفيض أحياناً إلى مفارقات لا مناص منها إذ يحصل البعض على مرتبات تقل عن مرتبات مرؤوسيهم . والأمل أن يؤدى التجميد الحالى للمرتبات إلى وقف الحملات الظالمة على رجال القطاع العام . وإذا رئى أنها لا تزال مرتفعة فمن الأوفق أن تعدل مرة واحدة حتى لا يضطروا إلى إجراء تعديلات مستمرة فى نمط حياتهم . ويرى البعض أن تحديد دخل رجال القطاع العام دون نظر إلى الكفاية والجهد ونتائج الاستغلال أمر لا يتفق وطبيعة التنمية ، والأفضل أن يحدد لهم مرتب ثابت ، ومكافآت متقلبة لتشجيع المجدد والكفء مع التوسع فى تطبيق نظام الأجر بالقطعة على العاملين فى الصناعة ، على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفييتى .

ويقتضى منح رجال الإدارة العليا أوسع سلطات التصرف وإحاطتهم بسياج من الاحترام ، وعدم تعريضهم للمساءلة المستمرة من جهات الرقابة العديدة ، وعدم

---

(١) تبدو هذه المرتبات عالية قبل استقطاع الضرائب وما فى حكمها . وقد يرى تحديد المرتبات بعد اقتطاع الضرائب بأنواعها (كسب العمل والدفاع والدخل العام) حتى لا تتضخم الأرقام بغير مبرر .

تكبيلهم بالقيود على غرار ما حدث فى السنوات الأخيرة[١] ، فقد شلت يدهم ، أو خيل لهم كذلك ، فى مسائل العمل نتيجة لتطبيق كادرات ولوائح تشبه فى الكثير الكادرات الحكومية التى طالما كانت مثاراً للشكوى لجمودها وتقيدها بالأقدمية فى العلاوات والترقيات . وأدى توالى التشريعات العمالية إلى ضياع جهود الإدارة فى معادلة الوظائف والتسكين وعلاج المفارقات وبحث التظلمات ومتابعة القضايا فى مراحل التقاضى المختلفة . ويجب أن تكون السياسة العمالية مرنة تسمح بالتفاوت فى المعاملة بين الشركات ، إذ هناك شركات مستقرة وأخرى جديدة ، وشركات تعمل فى ظروف صعبة أو مناطق نائية لا يقبل عليها الناس إلا إذا اقترنت بمزايا تغرى النابهين على ترك وظائفهم الحالية . ويجب ألا يؤدى الإمعان فى توحيد المعاملة إلى تخفيض الفروق النسبية بين أصحاب المؤهلات وبين غير المؤهلين أو بين الكفء والعادى ، وهى فروق ضرورية لإثابة المجد ، فضلاً عن ضرورة محاباة الفنيين فى المرتبات وإتاحة الفرصة أمام الشبان ليتحولوا إلى مرحلة التخصص الفنى التى يحتاج إليها الاقتصاد القومى ، لأن اختلاف مستويات الأجور عنصر هام من عناصر المجتمع المتحرك المرن[٢] . ويقترح البعض الوصل بين المكافآت التشجيعية وأنصبة الأرباح السنوية وبين الإنتاج بدلا من اعتبارها حقاً مكتسباً ثابتاً . إذ الخطر أن يؤدى إضعاف الحوافز النقدية التقليدية ، دون الاستعاضة عنها بحوافز جديدة إلى التوحيد فى المعاملة بين العاملين ، وعدم مكافأة المجد أو المجدد . ولا مناص من أن تقل الرغبة فى العمل والتجديد عند ما يشعر المجد أو النابه بأن المجتمع لا يراعى تلك الصفات عند تحديد إيراده ومكانته ، وأخيراً ، يجب ألا يسلب رجال الإدارة العليا حق التعيين فى حدود أوسع كثيراً من الحدود الحالية ، وحق الترقية وتوقيع العقاب ، مع التسليم بأن العقوبات الجسيمة تتطلب موافقة هيئة محايدة

---

(١) أوصى مؤتمر الإنتاج (١٩٦٥) بإلغاء القيود الحالية على نقل العمال من جهة لأخرى أو من عمل لآخر ، والقيود الصارمة على بدلات السفر والانتقال ، كما أوصى بتخويل مجلس الإدارة أوسع السلطات فى تحديد العلاوات والمكافآت التشجيعية وفى التعيين فى الوظائف حتى الفئة الثالثة .

(٢) يشير خطاب الميزانية للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى « بوادر نقص مرونة انتقال العاملين من قطاع لآخر أو من جهة لأخرى بسبب العمالة الكاملة ومشكلة السكن مما يحول دون الإفادة الكاملة من القوى العاملة » .

حتى لايتعرض العاملون لقرارات تحكمية مبعثها الغضب . ويتفق الكاتب مع الرأى الذى تردد فى مجلس الأمة فى أوائل سنة ١٩٦٥ من ضرورة منع الفصل التحكمى بغير الطريق التأديبى . إذ أن ضرره على الروح المعنوية لرجال القطاع العام يفوق كثيراً أثر الرادع .

ويتصل بذلك دعم سلطة رجال الإدارة وتأمينهم على وظائفهم طالما كانوا يسيرون على الطريق القويم . والخطر كل الخطر أن تسلط الصحف وهيئات الرقابة ووحدات الاتحاد الاشتراكى ولجان رقابة مجلس الأمة الأضواء على الأخطاء البسيطة وأن تردد شكاوى العاملين من ظلم تافه أو مزعوم ، إذ أن ذلك يرهب بعض رجال الإدارة ، ويحملهم على الإعراض عن التجديد الذى قد يهدد مستقبلهم ، ويجعلهم يبتغون سياسة المسالمة وعدم التعرض لغضب ممثلى العاملين بأى ثمن. ويقتضى الأمر توحيد جهات تمثيل العاملين داخل المنشأة بدلا من تشتتها بين النقابة ولجان الاتحاد الاشتراكى والأعضاء المنتخبين ، هذا إلى تعدد الانتخابات وضياع الوقت والجهد فيها وقصر مدة العضوية . وقد حان الوقت لأن يكون الاتصال الوحيد برجال الإدارة العليا عن طريق الأعضاء المنتخبين ، وأن تبلغ النقابة ووحدات الاتحاد الاشتراكى مطالبها وتوجيهاتها إليهم . وأن تقتصر دور الاتحاد الاشتراكى ، كما هو مقرر ، على التوعية والعمل السياسى .

وقد حدد الميثاق دور المنظمات العمالية ونص « على أن مسئولية العامل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته » . ويستتبع ذلك أن « التطور الثورى يحدد الدور الذى تلعبه التنظيمات العمالية ويحولها من مجرد كونها طرفاً مقابلا لطرف الإدارة فى عملية الإنتاج إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير . وعليها « الإسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية للعمال . . . والاهتمام بمشروعات الإسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم أوقات الفراغ » . وليس لشىء من ذلك أثر فى التطبيق العملى ، ولا يزال اهتمام معظم ممثلى العمال مقصوراً على المسائل التقليدية [1] . ويقول الميثاق إنه يتعين « أن تتحقق

---

(١) أشار تقرير مجلس الأمة فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى ارتفاع نسبة الغياب والتمارض وكثرة الشكاوى التى لاتتسم بالجدية . . . ونصح باتباع سياسة الردع الشديد ضد المقصرين .

سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية . وإن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحقيق أهداف الإنتاج وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » ولا جدال فى حق هذه المجالس فى نقد السياسة العامة والتعبير عن مطالب الجماهير . غير أنه ليس لغالبية أعضائها من الدراية ما يسمح لهم بالرقابة الفعالة التفصيلية إلا فى أتفه نواحيها كما يستدل من تجربة لجان استقصاء الحقائق .

ولا مندوحة من إعادة النظر فى عديد المنظمات التى تراقب شركات القطاع العام ، وخاصة فى مسائل العمل والعمال والشكاوى والتحقيقات . فهناك الوزارات والمؤسسات والجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومكاتب العمل ، وأجهزة الأمن والرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ولجان الاتحاد الاشتراكى . ويؤدى تعدد الجهات الفنية المشرفة إلى طلب بيانات وتقارير متلاحقة لا يمكن أن ينتفع بها أحد ، مثل بيانات التعبئة المفرطة فى التفصيل . ونظراً لأن المصطلحات الواردة النماذج غير محددة المعنى فإن الشركات تملؤها دون فهم أو مبالاة ، كما أن اختلاف المفاهيم يسلب الأرقام معناها الحقيقى . ويؤدى تعدد جهات الاختصاص والتحقيق إلى إلقاء الرعب والتخوف من المستقبل فى قلوب رجال الإدارة ، ويصدهم عن تحمل المسئوليات ومواجهة التحديات بقوة وعزيمة . والأفضل أن تقتصر الرقابة على المؤسسات وأن يكون اتصال جهات الرقابة الأخرى عن طريقها ، بحيث تكون المؤسسة هى الفيصل فى تقدير الخطأ أو الإهمال وتقديم العاملين للتحقيق بدلا من أن يوكل ذلك إلى جهات لاتدرك احتمالات وقوع الخطأ فى نواحى العمل المختلفة .

ويجب أن يقلع المسئولون عن التحقيق فى الأخطاء التافهة التى لا يمكن تجنبها اكتفاء ببحث الأخطاء والانحرافات الجسيمة . ولا بديل لأن يكون الحكم على رجال الإدارة عن طريق تقويم أعمالهم فى مجموعها من قبل المؤسسات . فلا تؤاخذ الشركات التجارية أو البنوك عن دين معدوم بذاته أو عن صفقة خاسرة ، أو عن خسائر مصدرها القوة القاهرة أو تغير السوق بما لم يكن فى الحسبان . بل يحكم على سياسة الإقراض بوجه عام فى ضوء المعدلات المعروفة أو المتعارف عليها للديون

المعدومة . ولا يضيع الوقت فى تحقيق الشكاوى عن استخدام السيارات فى أغراض خاصة أو فى أخطاء فى تطبيق اللوائح ، أو فى مخالفات يرجع عهدها إلى عدة سنوات . ويجب ألا يقحم رجال الإدارة فى تحقيق اتهامات غامضة أو فى تفسير قرارات صدرت بموافقة مجلس الإدارة وأحياناً بناء على طلب المؤسسات ذاتها . ويا حبذا لو أمكن إدماج جهات الرقابة فى عدد قليل من الأجهزة .

وختاماً يلاحظ أن سلب سلطات رجال الإدارة العليا فى الشركة يحرمهم حرية العمل . إذ الأصل عدم خضوعهم للرقابة الشديدة طالما كانت الشركة تحقق نتائج مرضية لاتقل عما تحقق فى الشركات المماثلة وتنفذ أهداف الخطة. ويجب أن يكون معروفاً أن الخطأ أمر طبيعى يقترن بالعمل والمبادأة والتجديد . وألا يعقب اكتشاف الخطأ زيادة المراجعين وجهات الاختصاص ، أو صدور تشريعات تسلب الشركة سلطة اتخاذ القرارات التى ترتب عنها الخطأ ، ونقلها إلى سلطة أعلى مثل المؤسسة أو الوزارة أو رياسة الجمهورية إذ يؤدى ذلك دائماً إلى تكدس الأعمال فيها وتحميلها ما لا طاقة لها على تحمله وإقحامها فى توافه الأمور .

الفصل الثانى

المؤسسات وأجهزة الرقابة

لم يقتصر الأمر فى مصر على نقل ملكية بعض الشركات إلى الدولة ممثلة فى المؤسسات العامة، كما حدث فى إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة [1] . إذ لا يعدو أثر مثل هذا التحويل إنشاء شركات قابضة ضخمة قليلة المرونة ، وتعديل توزيع الدخل القومى فى حدود الفرق بين القيمة الصافية للأرباح التى يحصل عليها المساهمون وبين فوائد سندات التأميم ، دون أن يتحقق أثر التأميم كإجراء اشتراكى فى توجيه الإنتاج وفق خطة محددة ، وبالتالى لم يكن هدف المؤسسات العامة فى مصر مجرد تملك أسهم الشركات والحصول على أرباحها . بل الغرض الرئيسى الذى توخاه المشروع هو حصول الشركات على مستلزمات الإنتاج السلعية والمالية والبشرية ، وتزويدها بالكفايات التى تعوزها ، وتسهيل اتصالها بالسلطات العامة ومراقبة أعمالها . وبعبارة أخرى إن الهدف أن تحقق المؤسسة للشركات مزايا الشركة القابضة والاندماج التى تقترن فى أذهان الناس بالإنتاج الكبير والتخصص ، مع الاحتفاظ بوحدات إنتاجية مستقلة تسهل إدارتها . وثمة أغراض أخرى أهمها تسيير الإنتاج بما يتمشى مع أهداف الخطة ، بحيث تصبح المؤسسة حلقة اتصال بين واضعى الخطط وبين منفذيها . إذ لا يتسنى لجهاز التخطيط المركزى الاتصال المباشر بكافة خلايا قطاع الأعمال لتحديد أهداف الإنتاج والاستثمار [2] . وليس فى وسع مديرى الشركات التعرف على تفاصيل الخطة ونصيب الشركة منها ، وعليه فإن دور المؤسسات هو ترجمة أهداف الخطة المجمعة إلى أهداف جزئية محددة للشركات التابعة لها فى ضوء الطاقة والكفاية .

---

(١) حيث دور القطاع العام ضئيل نسبياً إلى دور رأس المال الخاص .

(٢) راجع المذكرة التى أعدها بنك الإسكندرية عن تشريعات ١٩٦١ وعنوانها « النظام الاقتصادى الجديد » بإشراف الدكتور محمد الرازق عبد المجيد .

والوظيفة الأولى للمؤسسات فى منطق النظام الاقتصادى الجديد هى تقديم المشورة الفنية للشركات التى لا تتوافر لها خبرات معينة ، أو لا يتيح لها حجمها ، تعيين خبير متفرغ لجميع التخصصات . فقد يتعذر على الوحدات الصغيرة الحصول على خبرات تتوافر للشركات الكبيرة ، وإنما تستطيع مواجهة تكاليفها لو حصلت عليها بعض الوقت عن طريق المؤسسة . ومن ثم تسعى المؤسسة لرفع إنتاجية الشركات الصغيرة أو الضعيفة إلى مستوى الشركات التى تصل إنجازاتها إلى مستوى عال . لأن مواردها تسمح لها بإمكانيات فنية وبشرية لا قبل للشركات الصغيرة باقتنائها [1] . وفى التقارير القيمة التى تنشرها مؤسسة الغزل والنسج وصف لمحاولات رائدة لرفع مستوى الكفاية فى الشركات ، وتنسيق برامج الإنتاج بين الغزل والنسج ، وبين النسج والتجهيز ، وتحقيق التدفق السريع للإنتاج بتحسين ترتيب الآلات . ويدخل فى ذلك تجميع المصانع وتخفيض درجة التكامل الرأسى والأفقى ، إذ سلخت وحدات قليلة الأهمية من بعض المصانع وأضيفت إلى مصانع أخرى متخصصة ، ومن ذلك سلخ وحدات الملابس أو الصوف أو التريكو أو الغزل من بعض الشركات وضمها إلى البعض الآخر بقصد الوصول إلى وحدات متناسقة ، ونقل بعض الخبراء فى الشركات المستقرة إلى الشركات التى تنقصها الكفايات . وتنشر المؤسسة إحصاءات ومعايير للحكم على الأداء ، منها نسبة العادم من الغزل ، ومعامل الخام المستخدم لإنتاج وحدة قياسية من منتجات كل مرحلة فى الشركات المختلفة ، وقياس كفاية استخدام الآلات بإنتاجية كل مردن ونول فى ساعة من ساعات العمل ، وإنتاجية العامل فى الساعة بالكيلوجرام فى أقسام الغزل . وبالحدفات والأمتار فى أقسام النسج . ومن ذلك أيضاً قياس نسبة عدد المغازل الشغالة إلى المغازل القائمة . وليس من شك فى أن نشر الإحصاءات المجمعة على ذلك الوجه يمكن الشركات من مقارنة تكلفتها ونتائجها بنتائج الشركات التى نالت حظاً أكبر من النجاح .

ويجب أن تعمل المؤسسات على توحيد نماذج الأجزاء البديلة والآلات تمهيداً

---

(١) ويمتد نشاط مؤسسة الغزل والنسج أيضاً إلى تقديم الخدمات لشركات القطاع الخاص وحمايتها من الموزعين الذين يتمتعون بمركز احتكارى. وتزود المؤسسة الشركات بمستلزمات الإنتاج بالأسعار المحددة رأسا دون وساطة وتسعى لتوحيد نماذج السلع بدلا من التركيز على الأصناف التى ترتفع فيها نسبة الربح من كل وحدة .

لإنتاج بعضها محلياً ، وتخفيض عدد الأصناف من نفس السلعة ،وتخفيض الاهتمام المفرط بتحسين الصنف وتزويد المنتجات بعبوات مزركشة ، فيما خلا احتياجات التصدير ، مع التركيز على الكم فى هذه المرحلة لمواجهة طلب متجانس وخلق استهلاك واسع النطاق يحقق مزايا الإنتاج الكبير . ومن ذلك تخفيض أنواع الأقمشة المستهلكة محلياً وألوانها وأنواع الآلات والسيارات والثلاجات وعربات السكك الحديدية وعليها أيضاً زيادة عدد الورديات بقصد استغلال الطاقة الحالية إلى أقصى حد ،وتخفيض عبء الاستثمار الجديد فى الأصول الثابتة . ويمكن أن تسهم المؤسسات أيضاً فى حل مشاكل الإنتاج وفى إعداد برامج التدريب ودراسة مشاكل التسويق المشترك [1] وهذا أمر من الأهمية بمكان إذ لا بد أن تولى الشركات الصناعية عناية أكبر للتصدير مع تحديد حصص سنوية ومتابعة تنفيذها ، ويجب أن يدرك المسئولون أن نتائج غزو الأسواق الخارجية ، كما دلت تجربة اليابان ويوغوسلافيا- لا تظهر إلا بعد فترة طويلة من الإعداد والأناة . وقد يقتضى الأمر منح إعانات للمصدرين لتعويضهم عن شراء مستلزمات الإنتاج واقتناء الخبرات بأسعار تزيد عن الأسعار العالمية .

وثمة وظائف أخرى من هذا القبيل ، منها تدبير الموارد المالية [2] للشركات فى ضوء الأولويات المقررة فى خطة الائتمان وضمانها لدى البنوك عند الحاجة وتأمين حصولها على عناصر الإنتاج النادرة مثل المهندسين ومواد البناء والأجزاء البديلة والمواد المستوردة ،وإبرام عقود جماعية لحساب الشركات . وبدلا من أن يكون للشركات الصغيرة جهاز هزيل للدراسات الاقتصادية تستطيع المؤسسة إعداد دراسات لحساب الشركات على غرار دراسات الأسواق التى ينشرها صندوق دعم الغزل ومؤسسة التأمين ، وبالمثل فى شأن معامل البحوث العلمية . ويمكن كذلك أن تقوم الإدارة القانونية فى المؤسسة بتفسير ما يستعصى على الفهم من التشريعات

---

(١) تستورد مؤسسة الغزل والنسج مواد الصباغة وتعمل على زيادة استخدام الصوف المحلى بدلا من المستورد .

(٢) أنشأت مؤسسة الغزل والنسج صندوقاً للاستثمار يقترض من الشركات التى تتوافر لديها الأموال بالإضافة إلى مايخصص له من اعتمادات فى خطة التنمية . ويتولى الصندوق إقراض الشركات التى تحتاج إلى أموال سائلة وينتقد البعض ذلك لأنه يخرج المؤسسات النوعية عن وظائفها الأصلية ويقحمها فى أعمال هى من صميم اختصاص البنوك .

الجديدة وتقديم الاستشارات للشركات ، وأن تقوم الإدارة الهندسية بتقديم النصح بشأن مواصفات الآلات والمبانى وعقود الخبرة . ويمكن أن تسهم المؤسسة فى تذليل العقبات التى تعترض الشركات فى علاقاتها مع الجهاز الحكومى والمؤسسات الأخرى . ومن ذلك الاتفاق على توزيع مناطق إنتاج القطن بين شركات التصدير ، وقيام مؤسسة القطن بتدبير احتياجات مؤسسة الغزل من مختلف الأصناف والرتب على مدار السنة ، مما يخفف مخاطر العمل ولاجتناب زيادة المخزون . ومن ذلك تحديد مقطوعية من القطن لكل محلج حسب طاقاته الإنتاجية[1] والمسافات بين الشئون . ويجب أن تسهم فى حل الخلافات التى تثور بين شركاتها عن طريق التحكيم بدلاً من الالتجاء إلى القضاء . وقد تكون هناك جدوى من توحيد أنظمة التكاليف والمخازن وأسس الاستهلاك مع قيام المؤسسات بمراقبة حسابات الشركات ، ولو أن النفع من ذلك غير مؤكد . ويحبذ البعض تركيز الاحتياطيات[2] لدى المؤسسات لكى تقرر الأولويات بشأن إعادة استثمار الأرباح . ولا جدوى من مناقشة هذا الرأى ، إذ المهم أن تحصل الشركات التى يتقرر توسيع نشاطها على الموارد سواء باحتجاز الأرباح مباشرة أو باعتمادات من المؤسسة أو من الميزانية الإنتاجية بعد تحول الأرباح إليها أو بقروض من الجهاز المصرفى .

والوظيفة الرئيسية الثانية للمؤسسات هى أن تكون حلقة الاتصال بين الشركة وجهاز التخطيط ، إذ عليها تحديد نصيب كل شركة فى الخطة ، وإقرار سياستها الإنتاجية ، مع تذليل الصعوبات التى تواجه الشركات ، حتى لا يطالب رجال الإدارة بمنجزات لم توفر لهم عناصر تحقيقها . ولا مناص من إشراك المنفذين على مستوى الشركة والمؤسسة عند إعداد الخطة وعند تعديلها من آن لآخر حتى تتسق مع الظروف المتغيرة . وتحدد المؤسسة مع سلطات التخطيط الأهداف طويلة المدى

(١) استقر الرأى على سلخ المحالج عن شركات التصدير وإحالتها إلى شركات متخصصة — وتعمل الحكومة على إعادة توزيع المحالج وعددها مائة (٥٨٠٠ دولاب) حسب الحاجة بعد أن كانت مركزة فى مناطق قليلة .

(٢) يحسن دراسة إعفاء شركات القطاع العام من ضرائب الدمغة والأرباح التجارية والصناعية وضرائب القيم المنقولة ، وبذا تختصر أعباء إدارية لامعنى لها ، كما يجب أن تسلم الواردات إليها بمجرد وصولها على أن يتولى البنك الذى تتعامل معه سداد الرسوم فى الحال .

التى ينسب إليها مشروع الخمس سنوات . وعند إعداد الخطة ، تطلب المؤسسة من وحداتها دراسة احتمالات التوسع من النواحى الفنية ، وتقرر الأولويات بينها وتكون المؤسسات بعد ذلك أداة المتابعة والتوجيه[1] . ويجب تخفيض أنواع القرارات التى تخضع لحق المؤسسة فى الڤيتو ، وقصر ذلك على القرارات الخطيرة دون سواها .

ويتصل بذلك أن تكون المؤسسة هى جهة الحكم على كفاية الجهاز الإنتاجى الإدارى للشركات وبحث الشكاوى والمخالفات التى تنسب إليها . ويتطلب أداء هذا الواجب على الوجه الصحيح وضوح الأهداف أمام الوحدات الإنتاجية وتناسب ما يطلب منها أداؤه مع الإمكانيات المتاحة لها . وكثيراً ما يرجع الخطأ أو القصور فى تحقيق الهدف إلى عدم التنسيق ، إذ يتوقف تنفيذ مشروع ما على تنفيذ مشروعات سابقة عليه فى مراحل التكامل الرأسى لم يتيسر إنجازها فى المواعيد المقررة . ولا يجوز محاسبة الشركات عن عدم تحقق أهداف مغالى فيها أو متعارضة ، ولا يجوز تحميلها مسئولية صعوبات التمويل التى تنتابها بسبب تأخر الحكومة أو شركات القطاع العام الأخرى عن سداد أثمان السلع والخدمات ، أو لعدم حصولها على الاعتمادات المقررة فى الميزانية الإنتاجية فى موعد مناسب . ومن الطبيعى أن يكون اللوم على قدر المسئولية الفعلية . إذ كثيراً ما يرجع تأخر الإنشاءات إلى قصور إنتاج أدوات البناء أو تخصيص قدر كبير منها لمشروعات ذات أولوية كبرى أو لتحميل قطاع المقاولات بأعمال تفوق طاقته . وقد يرجع نقص الإنتاج فى صناعة ما إلى انقطاع الكهرباء عنها يومياً لفترة محددة بسبب إيثار استهلاك المدن وإنارتها وتجميلها . أو قد يرجع النقص إلى عدم توافر المواد الأولية بالقدر اللازم برغم طلبها فى مواعيد تتيح الوقت الكافى للاستيراد ، وقد يكون سبب التأخير عقبات استيراد الآلات والسلع الوسيطة ، أو صعوبات النقل ونقص الفنيين . وقد يهبط إنتاج القطن بسبب عدم استيراد المبيدات الحشرية فى مواعيد مناسبة أو بالقدر الكافى .

---

(١) أصبحت الهيئات التى كانت تنظم العلاقة بين قطاع الأعمال والحكومة قبل الثورة غير ذات موضوع ، إذ كانت تعبر عن وجهة نظر أرباب الأعمال وتدافع عن مصالحهم . ولذا ألغى اتحاد البنوك واتحاد التأمين ، ويستدعى الأمر إعادة النظر فى دور اتحاد الصناعات وصناديق الدعم لأن أعمالها تقع فى صميم اختصاص المؤسسات .

وفى تقارير مجالس إدارة الشركات أمثلة كثيرة عن توقف الإنتاج وتخفيض أيام العمل، لعدم توافر الخامات والأجزاء البديلة . ويعمد المسئولون عندما يكون عامل الوقت مهماً إلى إعفاء مشروعات ذات أولوية عالية مثل السد العالى ومشروعات التهجير وقناة السويس ومجارى القاهرة من القرارات والقوانين المقيدة ، ويجند لها الموظفون بأوامر تكليف ، ولهذا يجب ألا نقارن إنجازاتها مع إنجازات سائر الأجهزة التى لم تعط أولوية مماثلة .

نخلص من ذلك إلى أن قصور الإنتاج فى بعض الحالات ليس نتيجة لأخطاء رجال الإدارة ، بل هو نتيجة خطأ فى الإدارة الاقتصادية العامة للدولة ، قد يكون من قبيل القوة القاهرة أو نتيجة لتحرج ميزان المدفوعات . وعلى أية حال يجب ألا نسائل رجال الإدارة عن نتائج ترتبت على قرارات فرضت عليهم . أو عن تنفيذ سياسات تحقق أهدافاً عليا وضعها المسئولون على الصعيد السياسى . فعند الحكم على إنجازات البنوك مثلا يجب أن تستبعد الخسائر المترتبة على تدخلها لدعم البورصة بأمر الحكومة ، والخسائر الناجمة عن التوسع فى الإقراض بضمان أوراق مالية إذا ما قضت السياسة العليا بتأميم الشركات وتحديد الحد الأقصى للملكية سندات التأميم . ولاتلام البنوك عن نقص الأرباح إذا قام البنك المركزى بتخفيض أسعار الفائدة المدينة أو فائدة أذون الخزانة إلى أرقام صورية بقصد تخفيض تكلفة الاقتراض الحكومى ، ويجب ألا يسأل رجال الإدارة عن ذلك الجزء من التكلفة الذى تحدده الحكومة أو شركات القطاع العام الأخرى طالما يحرم عليهم الاختيار أو الاستيراد (سعر الكهرباء فى الشركات الصناعية — سعر الحديد والصلب بالنسبة لشركة عربات السكة الحديدية أو سعر الأسمنت بالنسبة لشركات المبانى) . أو إنتاج الأصناف التى مالت أسعارها إلى الارتفاع .

وبالمثل قد تقرر الحكومة لاعتبارات اجتماعية أو سياسية عليا رفع الحد الأدنى للأجور أو زيادة المدفوعات الإضافية بما يفوق الإنتاجية الحدية للعمل، أو رفع نسب الاشتراك فى صناديق التأمين والمعاشات، أو قد تقرر تخفيض ساعات العمل[1] .

---

(١) يؤدى زيادة عدد العمال بسبب تخفيض ساعات العمل إلى زيادة عدد المدربين . وهذا هدف عام لايدخل فى حسبان المنظم بينما تؤدى زيادة عدد العمال عن الحاجة التى تمليها الاعتبارات الفنية إلى نقص إنتاجية المصنع .

مع توجيه الشركات إلى تشغيل عمال إضافيين ، وتوظيف خريجي الكليات النظرية برغم عدم حاجتها إلى هذه الخبرات . ورجال الإدارة الذين نجحوا فى زيادة الإنتاجية غير مسئولين عن استبقاء العمال فى المنشأة برغم عدم الحاجة إليهم ، مما يضيع أثر الوفورات الداخلية التى حققوها . وتنشأ صعوبات التنسيق أحياناً عن تغيرات مفاجئة فى قرارات الحكومة تحمل بعض القطاعات أعباء لم تكن فى الحسبان ، مثل الأعباء التى ألقيت على قطاع المقاولات نتيجة لاختصار مدة تنفيذ مشروع تهجير النوبة وتخفيض مدة الإنشاء فى السد العالى . وقرار التوسع فى قطاع ما بنسبة معينة قد يحرم قطاعاً آخر من بعض مستلزماته إذا كان العرض منها قليل المرونة ، وفى هذه الأحوال جميعاً يضطرب برنامج العمل وينعكس ذلك على نفقة الإنتاج لعوامل خارجة عن إرادة الشركة .

ذكرنا قبلا أن معايير الكفاية الفنية والأداء لا تختلف كثيراً فى النظام الاشتراكى عنها فى النظام الرأسمالى ، ولو أن هناك اختلافاً فى الرأى بشأن اعتبار النتائج المالية لشركات القطاع العام والأرباح المحققة فيها المؤشر الأول للنجاح يزجى على أساسه المديح ويوجه اللوم ، ولا شك أن معيار الربح حسب المفهوم المتعارف عليه لدى المحاسبين لا يتمشى مع طبيعة المجتمع الاشتراكى فى مصر برغم تشدق البعض بمقترحات ليبرمان[1] . ومن الخطأ تقدير مدى نجاح مشروع ما على أساس زيادة رأس المال المستثمر أو عدد الآلات وتطور القوة المحركة وعدد العاملين واعتمادات الأجور وما فى حكمها والاعتمادات المخصصة لتحسين أحوال العمال أو خفض الأسعار مما يسمى باشتراكية الأسعار[2] ، وهى المعايير التى تفيض بها تقارير شركات القطاع العام . إذ الأصل أن يحكم على إنجازات ذلك القطاع بعدة معايير منها مدى نجاح الشركات فى تغطية التكاليف وتحقيق فائض للتوسع، ومدى النجاح فى رفع الإنتاجية وتحقيق أهداف الإنتاج والتصدير فضلا عن تحقيق المعدلات الفنية المعروفة . ولامناص فى هذا الصدد من دراسة السياسة العامة للشركة وكفاية الإدارة ومدى نجاحها فى التصدى للتحديات التى تواجهها . كما تؤخذ فى

(١) إذ لانزال بعيدين عن مرحلة النضج الاقتصادى ولا مجال للتحدث عن منح حرية الاختيار المستهلك قبل تحقيق زيادة الإنتاج النمطى وإنتاج أكبر قدر من السلع لجمهرة المستهلكين .

(٢) بدأ التفكير فى تخفيض أسعار سلع الاستهلاك فى الاتحاد السوفيتى بعد استكمال مقومات التصنيع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

الحسبان الظروف المواتية أو المضادة مثل مناسبة موقع المصنع أو المنجم وحداثة الآلات وما إلى ذلك .

ويجب ألا يغرب عن البال أن الهدف الأسمى هو زيادة الدخل القومى فى مجموعة لا زيادة القيمة المضافة فى إحدى مكوناتها على حساب الغير . فزيادة أرباح الشركات الصناعية نتيجة لنقص[1] الفوائد المدفوعة للبنوك لا تؤدى إلى زيادة الدخل القومى ،ولا تؤدى إلى ذلك زيادة الأجور وما فى حكمها على حساب الأرباح التى تعود إلى المؤسسة مع بقاء الإنتاجية على حالها . هذا وتنخفض القيمة المضافة فى صناعة ما إذا ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج مع ثبات أسعار البيع . فإذا ارتفع سعر القطن وظلت أسعار الغزل والنسيج على حالها . تقلصت القيمة المضافة فى قطاع الغزل والنسيج بما يعادل ارتفاع دخل منتجى القطن . ولا يعدو الأمر فى هذه الحالة إعادة توزيع القيمة المضافة بين القطاعات . وعلى النقيض من ذلك إذا ارتفعت أسعار تكلفة منتجات الحديد والصلب نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة أو كثرة الإنتاج التالف أو زيادة العمال عن الحد الأمثل تنخفض القيمة المضافة فى قطاع الحديد والصلب دون أن يقابل ذلك زيادة فى القيمة المضافة لأى قطاع آخر . وعليه فإن القيمة المضافة أو الربح ليست دائماً مقياساً صحيحاً للنتائج المالية ، فضلا عن أنها تتأثر بالأسعار التى تحددها الدولة . ومن ثم لا يعكس تغيرها تغيراً فى إنجازات الشركة . والعبرة هى بالمجموع الكلى للقيمة المضافة المتولدة فى الاقتصاد القومى . وليس هناك مجال لزيادة تلك القيمة إلا بزيادة الإنتاج القومى حتى ولو لم تؤد الزيادة إلى تحقيق « ربح » لبعض المنشآت بالمعنى المتعارف عليه . ولا جدوى من زيادة دخل المزارع عن طريق تحديد أجور للحليج والنقل لا تغطى تكلفتها الفعلية ومنح القروض الزراعية بدون فائدة . ولا معنى للقول بأن التسويق التعاونى يتم فى أقصر وقت ممكن إذا كان ذلك يحمل أجهزة النقل ما لا تطيق ، أو إذا صاحب ذلك خفض نسبة الرتب العالية فى المحصول وتعذر تنفيذ الارتباطات

---

(١) ولاجدوى من تنافس شركات القطن والأرز لتسويق نسبة أعلى من المحصول أو تنافس البنوك لتمويل نسبة أعلى من المحاصيل أو من زيادة الربح على حساب خفض الاستهلاكات .

الخارجية لشركات التصدير تبعاً لذلك .

ولم يتيسر بعد الوصول إلى وسيلة موحدة سليمة للحكم على إنجازات الشركات ، طالما تحدد الحكومة فى كثير من الأحيان أسعار التكلفة وأحياناً ثمن البيع النهائى وأسعار الفائدة . ومع ذلك يمكن تقدير سعر تكلفة تقريبى على أسس يضعها جهاز التخطيط فى المؤسسات ويترك للمنظمين تخفيض العناصر الحقيقية عن المعدل المقرر ، ويكون نجاحهم فى ذلك مقياساً لحسن الإدارة . ويحكم على إنجازاتهم من مدى النجاح فى تخفيض العادم وتلف الآلات والاقتصاد فى استخدام الآلات والأجزاء البديلة[1] والوقود مع مراعاة اختلاف الظروف . ولقد كان جهاز الثمن فيما مضى المحرك الأول للنشاط الاقتصادى . فتتوسع الصناعات التى تعظم فيها احتمالات الربح وتنكمش الصناعات الخاسرة ما لم تقرر الدولة إعانتها لاعتبارات عامة ، وكان كل ذلك يتم بطريقة تقريبية متعثرة . والآن لم يعد جهاز الثمن وحافز الربح هما الموجه الأول للنشاط الاقتصادى . ولا يعقل أن توجه مدخرات المجتمع لزيادة إنتاج بعض السلع لأنها مربحة فحسب ، بل يجب أن يكون من بين الأهداف مثلا إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية . وزيادة التصدير بقصد زيادة الحصيلة الخارجية برغم عظم الربح فى السوق المحلية ، وتوزيع الصناعة بين مناطق القطر لاجتناب الإسراف فى التركز . والخلاصة أن جهاز التخطيط قد أصبح المحرك الأول للاقتصاد القومى . غير أن ذلك لا يحول دون الاستفادة من جهاز الثمن للتأثير فى العرض والطلب زيادة ونقصاناً ، وفى تحقيق مرونة انتقال عوامل الإنتاج بدلا من الاعتماد على القسر أو ضرائب المبيعات أو تقييد الاستهلاك .

ونحن فى حاجة إلى مزيد من العناية بالتكلفة فى هذه المرحلة الحاسمة فى تاريخ التنمية . وفى ذلك يقول الميثاق : « إن الإسراف ... والتضخم فى مصاريف الإنتاج التى لا مبرر لها وعدم تقدير المسئولين فى دراسة المشروعات الجديدة . .

---

(١) وعندئذ يمكن تحديد نسبة فى الربح للعاملين جميعاً إذا نجحت الشركة فى زيادة الإنتاج من قدر معين من الموارد نتيجة للاجتهاد وحسن التنظيم ، أو يسمح للمصنع بإعادة استثمار جزء من الأرباح على الوجه الذى تراه الإدارة .

حتى وإن لم تتبعها استفادة شخصية . . . نوع من الانحراف . فإنه إهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير » ، ومع ذلك لم تتضح الرؤية بعد بشأن دور التكلفة فى المجتمع الجديد . فما زال المنظمون يعتمدون على دراسات حسابية تاريخية لأسعار التكلفة ويتخذونها أساساً لتحديد الأسعار ، بينما لا تترك لهم حرية الاختيار عند شراء المواد الأولية أو الوسيطة أو توظيف العمال أو اختيار البنك وشركة التأمين التى يتعاملون معها ؛ فهم مرغمون على شراء المنتجات المحلية بأسعار تزيد على الأسعار العالمية ، وعلى تشغيل عمال تقل كفايتهم الإنتاجية عن المتوسط (العجزة) بحكم القانون وتشغيل خريجى الكليات النظرية بقصد تخفيف أزمة البطالة . وتحدد الحكومة أجور العمال والمدفوعات الإضافية وأجور النقل ، كما تحدد أسعار الفائدة ، وأحياناً يتم استهلاك الأصول الثابتة بمعدلات تمليها المؤسسات وتقوم الآلات بثمن لا يمت بصلة إلى سعر الإحلال أو على أساس أسعار صرف غير واقعية ، لا تتناسب مع سعر التوازن الحقيقى الذى يحقق التكافؤ بين الطلب على العملات الأجنبية والعرض منها .

ويلاحظ أخيراً أن تغير قيمة النقود والتدخل الحكومى فى تحديد الأسعار يجعلان المقارنات عبر الزمن غير ذات موضوع ، إذ لا تحدد أثمان التكلفة فى أسواق حرة . بينما تحدد أثمان البيع أحياناً بهدف خفض تكاليف المعيشة ، أو تحدد أسعار مخفضة للتصدير بقصد تدبير مزيد من العملات الأجنبية . ولا يراعى فى تحديد الثمن أحياناً ضرورة تغطية ثمن التكلفة الكلى وتزويد الشركة بأرباح كافية للاستثمار الجديد . وبالمثل لا يمكن احتساب أسعار التكلفة بدقة لأن أسعار الواردات والصادرات بالعملة المصرية تغيرت فى السنوات الأخيرة نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصرى رسمياً (سنة ١٩٤٩) و فعلياً على أثر منح علاوات متفاوتة على أسعار الصرف . ولا تعد الشركات مسئولة عن بعض عناصر التكلفة التى تتحملها ، ومن أمثلة ذلك فوائد التأخير الباهظة التى تتحملها نتيجة تأخر تحويل المدفوعات إلى الخارج ، برغم تقديمها مقابل الوفاء بالعملة المصرية ، وإرغام البنوك على قبول ودائع بالعملات الأجنبية بفائدة تزيد على أعلى سعر تحصل عليه من الاستثمار الداخلى وتحميل المشروعات بتبرعات لبعض الأغراض السامية التى لا تمت إلى عملها بصلة

أو لمعاونة فئات تأثرت بالتشريعات الاشتراكية (سماسرة البورصة وتجار الداخل مثلا) . ومن ذلك تخصص بعض مضارب الأرز للتصدير بأسعار مجزية بينما تضطر مضارب أخرى إلى البيع بالأسعار المحلية وتتحمل فى ذلك خسائر كبيرة . ويسمح لبعض شركات الغزل والنسج ببيع منتجاتها فى أسواق الكتلة الشرقية بسعر مجز ، بينما تتحمل الشركات التى تركز جهودها على التصدير للكتلة الغربية بعض الخسائر عند البيع بالأسعار العالمية فى أسواق تسودها المنافسة الحادة .

لكل ذلك يتعين على المؤسسات إجراء دراسات فى التكلفة الحقيقية[١] للإنتاج ووضع معدلات عينية تستبعد بقدر الإمكان أثر تغير قيمة النقود . ومن أمثلة ذلك تتبع معدلات الغزل ومعدلات التلف من قدر معين من القطن أو الصوف ، وكمية الوقود المستخدم بالقياس إلى وحدة الإنتاج ، وإعداد دراسات مقارنة لتخفيض معدلات المواد الأولية والوقود وسائر عناصر التكلفة الحقيقية وإطالة عمر الآلات ، ويجب فى كل الأحوال الامتناع بتاتاً عن تحديد الثمن على أساس التكلفة الفعلية مضافاً إليها نسبة مئوية محددة . نظراً لأنه نظام يغرى بالإسراف . ولقد ذكر الميثاق « أن الكم والنوع فى عملية الإنتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة وإلا أفلت التوازن الحيوى لعملية الإنتاج وتعرضت للأخطاء . والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لبرامج الخدمات » ونحن نرى هذا الرأى ونأمل أن يزيد إدراك رجال القطاع العام لأهميته القصوى إذ أن مسافة الخلف كبيرة بين القول وبين التطبيق . وليس من شك أن مشروعات كثيرة لا تحقق هدف الاقتصاد فى النفقة ، وعلى المنظمين تحقيق تضافر عوامل الإنتاج على ضوء فهم صحيح لمعنى التكلفة واستبعاد المشروعات الفاشلة . ويتم استئصال الإسراف والتبديد فى النظام الرأسمالى تحت تأثير المنافسة وإفلاس المشروعات التى تفشل فى الإنتاج بتكلفة تتمشى مع أسعار السوق ، وهى تجنح فى ظل المنافسة الحرة إلى التعادل مع النفقة الحدية . ويتحقق هذا الهدف فى النظام الاشتراكى بالدراسة والمفاضلة بين المشروعات على

---

(١) ويقتضى أن تقترض الشركات جميعاً بسعر الفائدة السائد وأن تعامل على أساس سعر الصرف السائد . وإذا تطلب الأمر معاونة بعض الشركات على الصمود برغم الخسائر التى تلحقها ، فلا مانع من منحها إعانات تخضع سنويا لرقابة المؤسسات والأجهزة الشعبية والجهاز المركزى للمحاسبات .

أساس العائد الحقيقى[1] المنتظر ، وقدرتها على تحقيق أهداف يفضلها المجتمع على سواها مثل الاكتفاء الذاتى أو زيادة العمالة أو توزيع الصناعة توزيعًا عادلا بين الريف والمدينة أو زيادة تصنيع الصادرات أو الاهتمام بالصناعات الرأسمالية وإنما يقتضى الأمر أن يعرف المسئولون وممثلو الشعب مدى التضحيات المترتبة على تلك السياسات ، حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند تقرير السياسة الاقتصادية .

(١) غير أن ذلك يستند إلى أسعار افتراضية shadow prices لاتعكس تغير الطلب والتكلفة . ولم تحدث السياسة الجديدة فى الاتحاد السوفيتى بعد عزل كروشيف تغيرات تذكر . ولم يسمح للأثمان بالتقلب فى حدود واسعة لتعكس زيادة التكاليف أو توازن بين الطلب والعرض . وكل ماهنالك أن منح المشرفون على الوحدات الإنتاجية سلطات أوسع فى تحديد طرائق الإنتاج والأسعار وزيادة أنواع السلع المتاحة لمواجهة اختلاف الأذواق — وهو أمر طبيعى فى مجتمع يقترب من مرحلة الاستهلاك الكبير بعد أن اجتاز مرحلة الانطلاق .

الفصل الثالث

أجهزة التمويل

نتكلم فى هذا الفصل عن المنشآت التى كانت تمثل فيما مضى جزءاً هاماً من سوق النقد والمال ، وأصبح بعضها غير ذى موضوع بتاتاً ، ويتطلب الأمر تعديل اختصاصات البعض الآخر تعديلا جوهرياً فى ضوء الظروف المتغيرة .

بدأ تمصير شركات التأمين الأجنبية بعد سنة ١٩٥٦ ، وتلا ذلك تأميم قطاع التأمين بالكامل سنة ١٩٦١ ، وتأثرت مالية الشركات بعد أن تحول معظم محفظة الأوراق المالية إلى سندات ، وهبط عائد المحفظة من ٨٪ سنوياً إلى ٤٪ تقريباً . ولم ينجل الموقف بعد بشأن ما تحوزه الشركات من سندات التأميم فيما يزيد على الحد الأقصى المقرر وهو ١٥٠٠٠ جنيه . وبينما لم تنخفض مصروفات الشركات انخفاضاً يذكر ، خفضت إيجارات العمارات التى تملكها ، وانكماش الطلب على القروض العقارية التى كانت مورداً مربحاً للاستثمار ، وأدى تركيز عمليات التأمين والمعاشات فى هيئة مستقلة إلى تحول جزء كبير [1] من أصول شركات التأمين على الحياة إلى تلك الهيئة . ومن ثم تقرر مؤخراً خفض عدد شركات التأمين إلى ثلاثة [2] مع استبقاء شركة إعادة التأمين ، ويثور التساؤل فى مرحلة الانتقال الحالية عن معنى قيام شركات القطاع العام بإجراء التأمينات العامة ، بينما الحكومة والهيئات العامة ذات النشاط الاقتصادى الملحقة بها لا تقوم بالتأمين بتاتاً اعتماداً على مبادئ تكامل المخاطر . كما أن احتمالات توسع ملحوظ فى التأمين على الحياة ضئيلة . وسوف تكون الخطوة القادمة على الأرجح إدماج الشركات جميعاً فى شركة واحدة تقوم بأعمال صندوق التأمين فى الدول الاشتراكية ، وتقيد شركات القطاع لحسابها أقساط التأمين الشامل .

---

(١) يمثل الاحتياطيات الحسابية لأعمال التأمين الجماعى .

(٢) ولايعرف ما إذا كانت عمليات التأمينات العامة ستوزع بينها على غرار ماتبع فى البنوك التجارية .

ولم يعد لبورصة الأوراق أى دور فى النظام الاقتصادى الجديد ، وهذا أمر بديهى ، إذ ينشأ الطلب على الأوراق المالية من ثلاث فئات : الأولى : هى الشركات والهيئات التى تستثمر احتياطياتها وجزءاً من إيراداتها فى شراء الأوراق المالية بقصد الاستثمار ، ولمواجهة التزاماتها قبل المودعين أو الدائنين أو المستأمنين ، مثال ذلك البنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار والتأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد . وقد اضمحلت موارد البعض (شركات التأمين) وخصصت موارد الصناديق بالكامل لتمويل الحكومة مباشرة بفائدة ثابتة . والفئة الثانية هى المموِّلون الذين كانوا يستثمرون فى الأوراق المالية للحصول على الربح أو أملا فى ارتفاع القيمة السوقية . وقد تأثرت ملاءة هذه الفئة تأثراً بالغًا بقوانين التأميم والضرائب التصاعدية ، وأدى ذلك بالتبعية إلى نقص الطلب الفعلى على الأوراق المالية .

وأخيراً كانت هناك فئة الموظفين ورجال الأعمال الحرة وصغار التجار . وكان هؤلاء يمثلون الجزء الأكبر من المتعاملين فى البورصة ، وكان سلوكهم خلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٠ عاملا من عوامل عدم الاستقرار . إذ كانوا يسارعون إلى البيع عند ميل الأسعار إلى الانخفاض ، ويقبلون على الشراء جماعات عند ما تتجه الأسعار نحو الارتفاع . وكانت تجربتهم فى ذلك قاسية ، فضلا عما أصابهم من خسائر فى أعقاب التأميم ولا ينتظر عودتهم إلى المقصورة قبل وقت طويل . وبرغم ارتفاع العائد الحقيقى لبعض الأوراق ارتفاعًا كبيراً بعد سنة ١٩٦٠ لم تجذب البورصة الأموال نظراً للأحداث التى توالت على الاستثمار فى القيم المنقولة، فضلا عن انتفاء احتمالات الكسب من المضاربة طويلة الأجل .

واعترى العرض أيضًا تغير جوهرى ، إذ نقص المعروض من الأسهم ، وزاد المعروض من السندات الحكومية فى الحدود القصوى المصرح بها لمن تناولتهم قوانين التأميم وإجراءات الحراسة . ولم تعد البورصة تقوم بوظيفتها التقليدية الأخرى وهى توجيه الاستثمار ، إذ أصبح هذا من صميم اختصاص أجهزة التخطيط تحت إشراف المجالس الشعبية ، وأصبحت وظيفة البورصة مقصورة على إتاحة الفرصة لبيع السندات وأسهم الشركات التى لم تؤمم بالكامل بعد ، وتحديد أسعارها عند

ما تطرح للتداول ، وهى مهمة تستطيع البنوك التجارية القيام بها بسهولة ويسر[1] .

وبعد تأميم شركات تصدير القطن والأرز وشركات استيراد الأدوية والخشب والحبوب والأسمدة وقصر استيراد البترول على الهيئة العامة . تركزت التجارة المنظمة فى القطاع العام . ولا تزال معظم تجارة التجزئة بيد القطاع الخاص ، فيما خلا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومحال التجزئة الكبرى فى المدن . وليس فى ذلك بأس إذ لاتحقق فائضاً كبيراً لممارسيها .

وتطور الجهاز المصرفى منذ القرن الماضى ليواجه تغير الصرح الاقتصادى للبلاد ، وكان قطاع التجارة الأجنبى المنظم يجد التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية بينما يجد كبار الملاك قروضاً طويلة الأجل بفائدة معتدلة لدى البنوك العقارية وبمرور الوقت وإنشاء بنك مصر اطرد نمو الوعى المصرفى بين المصريين وازداد نصيبهم فى رأس مال البنوك وفى الودائع والقروض . وبرغم تعدد البنوك التجارية كان عدد قليل منها يستأثر دوماً بالقدر الأكبر من الودائع والقروض . وله الغالبية العظمى من الفروع . وسار تقدم الجهاز المصرفى جنباً إلى جنب مع نمو الأجهزة المكملة فى سوق النقد والمال مثل البورصات وشركات التأمين وصندوق توفير البريد وبيوت تمويل التجارة الخارجية والبنوك المتخصصة وصناديق التأمين والمعاشات . وتباعاً خضعت البنوك للإشراف المتزايد من قبل البنك المركزى . وقد تقلص عمل البنوك العقارية منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد الإصلاح الزراعى وانتقال ملكية أراضى الخاضعين للحراسة إلى الدولة وعقاراتهم المبنية إلى شركات التأمين ، هذا فضلا عن نضوب المعين الذى تستقى منه البنوك العقارية معظم أموالها وهو إصدار سندات النصيب ، إذ تقل القيمة الحالية للسندات المتداولة كبيراً عن قيمتها الاسمية مما يصعب معه بيع سندات جديدة للمستثمرين فى الوقت الحاضر . والأرجح أن تصفى تلك البنوك بعد مرحلة الانتقال أو يعهد إليها بالرقابة على قطاع الإنشاء والتشييد . وبالمثل أصبح عمل البنك الصناعى مقصوراً على تحصيل القروض القديمة ، ويزيد نصيب شركات القطاع العام فيها عن ٩٥٪ ويمكن الاستفادة منه فى الإشراف على الصناعات الصغيرة

---

(١) تضاءل العمل فى بورصة الأوراق المالية إلى درجة أصبح بقاؤها مثاراً للتساؤل . إذ هبط رقم التعامل من ٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٨,٤ ملايين جنيه سنة ١٩٦٠ واستمر فى الانخفاض بعد ذلك .

والجمعيات التعاونية الإنتاجية .

وتغير صرح الودائع والقروض فى البنوك التجارية منذ الثورة والتأميم ، ومن مظاهر ذلك زيادة ودائع القطاع العــام وأجهزة الادخار الجماعى والودائع بالعملات الأجنبية وودائع المعونة الأمريكية . كما زادت سيولة البنوك زيادة كبيرة [١] . ويبلغ مجموع الودائع فى الوقت الحاضر (ربيع سنة ١٩٦٥) ٥٦٠ مليوناً من الجنيهات ، ومجموع القروض والسلفيات ٤٠٠ مليون ، وتضمنت محفظة البنوك ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه من الأوراق المالية الحكومية وأذون الخزانة . ولقد تناقصت أهمية النظام المصرفى فى الوقت الحاضر . وذلك أمر طبيعى فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، ومن مظاهر ذلك تناقص الأوراق التجارية القابلة للخصم وانكماش قروض المقاولين وقطاع التجارة وسائر شركات القطاع الخاص . هذا إلى زيادة اعتماد الشركات المساهمة فى القطاع العام على التمويل الذاتى ومن الميزانية العامة والمؤسسات وصناديق التأمين والمعاشات وغيرها من هيئات تجميع المدخرات .

وسار تمصير البنوك وتأميمها سيراً حثيثاً واستكملت مراحل ذلك جميعاً سنة ١٩٦١ وحدث تغير جذرى فى الكيان المصرفى فى يوليو ١٩٦٤ هو اندماج البنوك التجارية الصغيرة فى البنوك الخمسة الحالية وتخصص كل بنك لخدمة عدد من المؤسسات . غير أنه لم تتحقق بعد الرقابة المرجوة من الجهاز المصرفى على شركات القطاع العام بسبب معارضة المؤسسات من حيث المبدأ واستمرار الائتمان التجارى [٢] والاقتراض من الشركات الشقيقة ومن المؤسسات والهيئات العامة والموردين . وعدم وضع خطة ائتمان لكل شركة على ضوء إيراداتها ومصروفاتها المتوقعة أو وضع الخطة فى حدود واسعة تزيد كثيراً عن التوقعات مما تتعذر معه الرقابة . ولم يتحدد بعد مستقبل الجهاز المصرفى وما إذا كانت البنوك ستندمج جميعاً فى البنك المركزى أو يظل عددها على حاله

---

(١) لانؤيد توصية مؤتمر الإنتاج بإنشاء شبكة من بنوك الادخار فى الأقاليم لتجميع مدخرات الأفراد اكتفاء بصندوق توفير البريد الذى يعتبر بنك الشعب .

(٢) تشكو الشركات من تأخر سداد المطلوبات من الحكومة والهيئات الحكومية وشركات القطاع العام ويشكو البعض من تأخر حصولها على الإعانات والاعتمادات المستحقة لها .

أو يخفض . وكلا النظامين قائم فى الدول الاشتراكية ، ولا يثير الاختيار بينهما أية صعوبات .

والذى يعنينا هنا هو تنظيم العلاقة بين البنوك وبين القطاع العام[١] ، وتأمين حصول الشركات على رأس المال العامل لدفع الأجور وشراء المواد الخام . وتمويل المخزون السلعى ، وتمويل العمليات الاستثمارية لفترات أطول ريثما يتسنى لها زيادة رأسمالها . وقد ترتب على توسع القطاع العام تغير جوهرى فى علاقة الشركات بالجهاز المصرفى ، ومع ذلك لم تتطور الأسس التى تقوم عليها تلك العلاقة . وكان التمويل يتم فى الماضى على أساس اطمئنان البنوك إلى سلامة المركز المالى للشركات ، والتحقق من قدرتها « النظرية » على سداد التسهيلات فى فترة لاتزيد على اثنى عشر شهراً وهى الفترة التى أضفيت عليها قدسية مستمدة من العرف المصرفى البريطانى . وفى الأوضاع الجديدة لم تعد الميزانية والمعاملات المالية المتعارف عليها co-efficients ، أساساً صالحاً للحكم على سلامة التمويل المصرفى ، ولا معنى لأن يطالب البنك شركات القطاع العام بوثائق تثبت سلامة مركزها المالى[٢] إذ المفروض أن تثبت الشركة أنها مكلفة بإنتاج معين مقرر فى الخطة السنوية المعتمدة ، وأن توقعات الإنفاق تفوق توقعات الإيراد والأرصدة النقدية بمقادير محددة يمكن احتسابها شهراً بشهر لكى تبين أحقيتها فى سد ثغرات التمويل من البنوك أو الأجهزة الأخرى .

والمفروض أن يتم التوسع فى الإنتاج والاستثمار فى النظام الاقتصادى الجديد على ضوء توجيهات الخطة ، بعد أن كان ذلك يتم فيما مضى حسب احتمالات الربح ، ولذا يجب أن تتخذ المعاملات المتعارف عليها مضموناً جديداً . فى الماضى كان البنك يطمئن إلى سلامة مركز العميل كلما زادت نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية ، بينما فى الأوضاع الجديدة يكون نقص هذا المعدل أحياناً قرينة على حاجة الشركة إلى أموال سائلة كى تحقق هدف الإنتاج المحدد لها . وكان ارتفاع نسبة

---

(١) تم ذلك بطريقة مرضية مع مؤسسة المطاحن حيث تمول البنوك مضارب الأرز بضمان المحصول وفى حدود ٢٥٪ بضمان المؤسسة .

(٢) ولانحاج فى معرض هذا الكلام بالقول بأن ذلك يحدث فى بعض الدول الاشتراكية إذ أن هذه الدول ليست معصومة من الخطأ أو سخف الرأى .

التسهيلات المصرفية إلى رأس المال قرينة على المغالاة فى المتاجرة يحمل البنك على رفض تسهيلات إضافية حتى يطمئن على سلامة المركز المالى ، بينما ارتفاع هذه النسبة فى الأوضاع الجديدة قد يعد دليلا على أن الشركة تسعى إلى استغلال أقصى طاقتها الإنتاجية وزيادة العمالة دون زيادة رأس المال الثابت ، كأن تعمل ثلاث ورديات مثلا مما تزيد معه الحاجة إلى رأس المال العامل . وكان انخفاض نسبة المخزون إلى المبيعات فى الماضى دليلا على سرعة تصريف المنتجات ومرآة لنجاح المنشآت ، بينما فى الأوضاع الجديدة قد تكون زيادة المخزون سياسة مرسومة . وقد يقتصر نشاط الشركة على الإنتاج بينما يكون التوزيع من اختصاص القطاعات الأخرى . وأخيراً كانت العلاقة بين الأرباح والمبيعات المعيار الأول للنجاح فى ظل القطاع الخاص ، وكان ارتفاع نسبة الربح دليلا قاطعاً على نجاح الإدارة . وحافزاً على التوسع . وفى الأوضاع الجديدة لم يعد لمعدل الربح بمعناه التقليدى هذا المغزى الكبير ، إذ يخضع تحديد السعر والربح لإرادة الحكومة فى غالب الأحيان . وقد يظل المشروع خاسراً لفترة طويلة ويقبل المخططون ذلك لاعتبارات حربية أو اقتصادية .

ويعمل رجال البنوك فى حيرة شديدة بعد أن فقدت المعايير والمعاملات المالية التى يمكن استقاؤها من الحسابات معناها الأصلى ، بينما يعارض المنظمون فى شركات القطاع العام فى تقديم ضمانات عينية ويفضلون الاقتراض بضمان المؤسسات أو « صكوك الغفران » كما تسميها البنوك ، نظراً لسهولة الحصول عليها طالما لم تحدد لكل مؤسسة حدود قصوى لإصدارها ، وطالما لا تدرك المؤسسات خطورة الالتزام الناشئ عنها . ويفضل المنظمون هذا النوع من الضمانات نظراً لشمولها وعدم خضوعها لرقابة البنك بعكس الحال عند منح القروض بضمانات عينية[1] فى حيازة البنك أو تحت رقابته . وكثيراً ما تواجه البنوك بالأمر الواقع فلا تستطيع التنفيذ على البضائع أو الأوراق المرهونة برغم استكمال إجراءات الرهن الحيازى ، أو تتوقف شركات

(١) من الصعب أن يتصور الإنسان فائدة الضمانات العينية التى تقدمها شركات القطاع العام إذ لايعقل أن يحجز البنك على شركة من شركات القطاع العام ويطلب إشهار إفلاسها وتعيين سنديك لبيع أصولها أو للتصرف فى البضائع المرهونة لديه .

القطاع العام عن سداد القروض فى الميعاد المحدد ؛ نظراً لعدم وفاء المؤسسات لوعدها بزيادة رأس المال ، فتنقلب القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل . وتضطر البنوك إلى إقراض شركات التعدين والبترول لتمويل عمليات التنقيب ؛ بينما يقتضى تمويل هذه العمليات عن غير طريق الجهاز المصرفى .

وليس هناك معنى فى الأوضاع الجديدة للتفرقة بين الآجال المختلفة للقروض أو بين القروض المصرفية والموارد الذاتية للشركات أو ما تحصل عليه من الميزانية العامة إذ تمثل هذه كلها حقاً على الموارد الحقيقية للمجتمع ، إلا أن الأمر يتطلب وضوح الرؤيا والاعتماد على خطة الائتمان فى تقدير احتياجات الشركات . إذ من العسير على إدارة البنك رفض تقديم التسهيلات المطلوبة لإحدى شركات القطاع العام ، بينما تقرر الشركة أنها لازمة لدفع الأجور أو لسحب بضائع من الجمارك مستوردة تحت اعتمادات مستندية وافقت عليها لجنة الخطة أو للقيام بمشروعات تكميلية لإزالة عنق الزجاجة عن إحدى مراحل الإنتاج أو لاعتبارات حربية أو لتمويل زيادة المخزون أو لعجزها عن الحصول على مستحقاتها قبل الحكومة أو الشركات الأخرى . وبالمثل قد يتردد البنك فى إقراض الجمعيات التعاونية الإنتاجية مبالغ تزيد على رأسمالها ، بينما يكون توسعها هدفاً مقرراً، برغم صغر مواردها الذاتية وعجزها عن تقديم ضمان عينى مقبول ، وزيادة المخاطر الظاهرية فى إقراضها . ويقتضى عندئذ أن تعرف البنوك حدود المخاطر التى تتحملها . وهو ما لم يحدث إلى الآن . ولا يعنى هذا أن دور البنك التجارى فى التمويل أصبح سلبياً بحيث تواجه الشركة البنك باحتياجاتها فى ضوء ما أملته السلطات من أهداف ؛ إذ يتعين على البنك منح التسهيلات التى تتناسب مع الإنتاج المطلوب . بل إن البنك يعتبر جزءاً من جهاز الإنتاج وناصحاً للشركات فى وضع برامج التمويل المحلى والخارجى فى ضوء خطة الائتمان ، ثم متابعة تلك الخطة فى فترات دورية . إلا أن ذلك يستلزم مزيداً من العناية بالميزانيات النقدية .

وليس فى طبيعة المجتمع الجديد ما يتعارض مع وجود بنك مركزى يتولى إصدار النقد وتحديد الائتمان والإشراف على الأرصدة ورقابة البنوك الباقية فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، إلا أنه يقتضى البحث عن مفاهيم جديدة لهذه الوظائف ، ومدى

سلطة البنك فى المبادأة . والوظيفة التقليدية الأولى للبنك المركزى هى إصدار النقد مقابل غطاء من الذهب والأرصدة الخارجية والأذون والصكوك الحكومية أو بدون غطاء فى حدود مقررة . ويتحدد الإصدار فى ظل النظام الاقتصادى الجديد تبعاً لعوامل الانكماش أو التوسع التى تترتب على قرارات القطاع العام ومدى التمويل بالعجز ، فزيادة الإنتاج وفقاً للخطة تتطلب توسيع قاعدة الائتمان ، ويؤدى صافى العمليات الحكومية فى الميزانية العامة فضلا عن صافى المعاملات الخارجية فى ميزان المدفوعات إلى تغير كمية النقود الورقية والودائع المصرفية ، فتزيد وسائل الدفع إذا أظهرت ميزانية الدولة عجزاً ، وتقل إذا حققت فائضاً طالما ظلت الظروف الأخرى على حالها . وبالمثل تزيد وسائل الدفع إذا أظهر ميزان المدفوعات فائضاً وتقل إذا أظهر عجزاً لفترة طويلة وذلك أيضاً بافتراض بقاء سائر العوامل المؤثرة على حالها . وترتبط معظم العوامل المحددة لكمية النقود والائتمان بسياسة القطاع العام مباشرة ، وبالتالى يفقد البنك المركزى المصرى المبادأة فى بسط الائتمان أو قبضه بقصد منع الانكماش أو التضخم أو حماية الأرصدة الخارجية ، ويقتصر دوره على تقديم النصح والإرشاد للمخططين بشأن تحقيق ثبات قيمة العملة وتبصير الحكومة بأثر عملياتها الداخلية والخارجية فى تحقيق التوازن بين العرض من السلع والخدمات والطلب عليها ، وهو بعد ذلك مكلف بتنفيذ السياسة التى تضعها الحكومة برغم معارضته لها .

والوظيفة التقليدية الثانية للبنك المركزى هى التأثير فى الائتمان . وله فى سبيل ذلك تعديل نسبة الاحتياطى النقدى ونسبة السيولة لدى البنوك التجارية . وكان الغرض الأول من هذه النسب هو إشاعة الثقة لدى المودعين بأن البنوك قادرة على مواجهة سحب الودائع لدى الطلب . ولم يعد لذلك معنى بعد تأميم البنوك وانتفاء خطر إفلاسها . والغرض الثانى هو تزويد البنك المركزى بأسلحة جديدة إلى جانب تعديل سعر الخصم والتعامل فى سوق الأوراق المالية شراء وبيعاً للتأثير فى حجم الائتمان ، فرفع نسبة الاحتياطى تؤدى نظرياً إلى نقص موارد البنوك التجارية وبالتالى إلى نقص الإقراض والاستثمار والعكس بالعكس ، فضلا عن أن رفع نسبة السيولة يجبر البنوك على زيادة ما بحوزتها من الأصول السائلة قصيرة الأمد على حساب القروض

والسلفيات . ولم يعد لهذه الإجراءات معنى فى المجتمع الجديد، بعد أن انتقلت ملكية البنوك والشركات إلى القطاع العام ، ولا مناص من أن تكون سياسة الإقراض والاستثمار وتحديد كمية وسائل الدفع جزء أساسياً من الخطة ، إذ أن تنفيذ أحد المشروعات الواردة فى الخطة يعنى ضمناً تمويله فى حدود الأولويات المقررة . حتى إذا ما تقدم المشرفون على المشروع إلى أحد البنوك للحصول على رأس المال العامل ، لم يكن للبنك رفض التمويل ، إذ يعتبر ذلك تعارضاً منطقياً لابد من حسمه عاجلاً أو آجلا بالاتفاق مع الحكومة ، إما بالتمويل أو وقف المشروع . ومن جهة أخرى أصبحت وسائل الرقابة مبهمة المعانى. فالاحتياطى النقدى بصورته الحالية لا يتمشى مع طبيعة قطاع مصرفى اختلفت أهدافه ووسائله عما كان مقدراً . ولم يعد لنسبة السيولة معنى بعد أن أصبحت الأوراق المالية أقل الأصول المصرفية سيولة ، وبعد أن تركزت القروض فى شركات القطاع العام . إذ يتطلب علاج الاختلال الأساسى الذى يحدث عندما يزيد الاستثمار والاستهلاك عن الموارد المتاحة التدخل المباشر لتخفيض الاستثمار أو الاستهلاك أو كليهما أو الحصول على موارد إضافية من الداخل والخارج ، وبعبارة أخرى لم تعد تغيرات أسعار الفائدة ومعايير الرقابة على الائتمان من حيث الكيف هى التى تقرر الأولويات فى استخدام الموارد، بل تخضع هذه للسلطة الآمرة العليا لهيئات التخطيط . والقول بخلاف ذلك معناه إعطاء الجهاز المصرفى حق الفيتو على قرارات الدولة .

والوظيفة التقليدية الثالثة للبنك المركزى المصرى هى الإشراف على الائتمان وتحديد الأصول المصرفية من حيث الكم والكيف . ولديه من أجل تحقيق ذلك جهاز تجميع مخاطر الائتمان ، وإدارة التفتيش على البنوك . وهذه الوظيفة باقية فى المجتمع الجديد ، وإن كان الأمر يتطلب تطويرها . فجهاز تجميع المخاطر كان يهدف أصلا إلى التأكد من أن البنوك لا تسرف فى التسهيلات غير المغطاة أو بضمانات غير مقبولة ، ولا تخص عدداً قليلا من العملاء بتسهيلات مغالى فيها ، ولا تسرف فى الإقراض دون النظر إلى المركز المالى للمقترض لدى مجموعة البنوك . ولاضرر من استمرار ذلك بالنسبة للقطاع الخاص ولو أن حجم الائتمان المتاح له ضئيل . وقد انتفت فائدة هذا الجهاز بعد تخصص القطاعات واقتصار كل شركة

على بنك واحد، إذ يقتصر دور البنوك عندئذ على إخطار الجهات المعنية عند تجاوز الشركات للاعتمادات المقررة لها فى الميزانية النقدية . ويتطلب التفتيش الفنى على البنوك التحقق من استخدام التسهيلات الائتمانية وفقاً للخطة النقدية التى تقرها المؤسسة ، أما التحقق من الضمانات التى تقابل السلفيات كماً وكيفاً وهو لب التفتيش الحالى ، فأمر يتصل بالسلامة المالية العامة للشركات وهو من اختصاص المؤسسات النوعية .

والخلاصة أنه ، فى ضوء التحليل السابق ، يتطلب الأمر تحديد مصاير شركات التأمين والبنوك المتخصصة وإعادة النظر فى مهام البنوك التجارية والبنك المركزى فى مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

الباب السادس

خاتمة

تقيم

الخطة الخمسية الأولى

خـــاتمة

تقييم الخطة الخمسية الأولى

من السهل أن نقطع بنجاح سياسة خفض الفوارق بين الطبقات ، وزيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وإخضاعها لمستلزمات التخطيط ، غير أنه ليس من اليسير الحكم على إنجازات الخطة الخمسية الأولى . وذلك لحداثة العهد بالتجربة وقلة الإحصاءات المنشورة وتعارضها ، كما يصعب اتخاذها أساساً للتنبؤ بما يمكن تحقيقه من إنجازات فى المستقبل . إذ حصلت مصر ، برغم اختلاف تجاربها عن النهجين الشرقى والغربى ، على معونات وقروض طائلة من الكتلتين تشكل نسبة عالية من الاستثمار الجديد يصعب التعويل على استمرارها . وكان من نتيجتها أن الشعب لم يتحمل التضحيات التى تصحب التنمية السريعة . بل على النقيض من ذلك زاد الاستهلاك الفردى والحكومى من السلع والخدمات بنسبة تفوق ما كان متوقعاً فى الإطار العام للخطة . وسوف تضطر مصر خلال السنوات العشر القادمة إلى تدبير الموارد اللازمة لسداد القروض الخارجية مع مايستتبعه ذلك من أعباء، فضلا عن دعم الثبات الداخلى وتدبير المدخرات لتمويل الاستثمار الجديد الذى نصبو إليه جميعاً والذى يتوقف عليه الأمل فى زيادة الدخل القومى .

وقد واجهت مصر خلال الخطة الأولى صعاباً جسيمة ذكرنا منها زيادة الاستهلاك بدرجة تفوق زيادة الإنتاج ، والتضخم النقدى بدرجة تفوق ما كان متوقعاً فى الإطار العام للخطة الأولى ، واختلال ميزان المدفوعات ، وزيادة اعتمادات خدمة الدين الخارجى ، وندرة الخبرات الفنية ، وعدم تناسق أجزاء الخطة وقصور الجهد المبذول فى التصدير وازدياد صعوباته فى مواجهة التكتلات الأوربية شرقية وغربية ، وإسراف الدول النامية فى فرض الحماية الجمركية ، فضلا عن عدم وضوح الرؤيا والإسراف فى مهاجمة رجال القطاع العام وعقابهم والتقتير فى منح الحوافز . وقد نمت الصناعة فى ظل احتكار كامل دون نظر إلى النفقات النسبية ، فضلا عن

سوء استخدام الموارد فى بعض الصناعات الكمالية أو صناعات « الكرامة الوطنية » . ويجب ألا يعزب عن البال أن الصعوبات التى واجهتها مصر هى نفسها الصعوبات التى تواجهها سائر الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى أخذت بالتخطيط فى ظل الحرية الاقتصادية ، وبالإضافة إلى الصعوبات التى تعرضت لها نتيجة السير قدماً فى التأميم خلال فترة وجيزة وتنفيذ الخطة فى ظل سيل عرم من التشريعات لم يستطع المنظمون الحكوميون استيعابها أو ملاحقتها . ويلاحظ أن الإطار العام للخطة لم يعد كونه مجموعة من البرامج والتقديرات والأهداف الإجمالية التى لم تشفع بدراسات وافية متجددة للموارد البشرية والمادية . ولم يعط جهاز التخطيط السلطة لمناقشة الوزراء الحساب عن المشروعات المقدمة منهم ومواجهتهم بدراسات تظهر مدى التناسق أو الاختلال بين أجزاء الخطة أو بينها وبين الموارد المتاحة من الخبرات الفنية والعملات الأجنبية والسلع الوسيطة . ولم تبادر الحكومة إلى إعادة النظر فى الخطة على ضوء الظروف المتغيرة مع دراسة للأولويات فى الوقت المناسب . ومن ثم اضطرت فجأت إلى مواجهة مواقف حرجة ، ابتداء من السنة الرابعة أرغمتها على ضغط الاستثمار ووقف الإنشاءات التى لم تسر شوطاً بعيداً نحو النهاية .

وقد أسرفت أجهزة الدعاية [1] فى تمجيد الانتصارات التى حققتها خطة التنمية وخاصة فى الصناعة ، دون أن تشير إلى العقبات الجسام التى اعترضت سبيلها وإلى الظروف الخارجية المواتية . وهذا خطأ تنبه إليه الميثاق حين قرر بحق « أن تحريك طاقات الشعب إلى العمل يجب ألا يتم عن طريق إغراق الجماهير فى الأمل . . . ويجب أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة» . ويتصور من يتابع بعض النشرات الحكومية أن مصر سوف تصبح جنة الله فى أرضه بعد إنشاء السد العالى ، برغم أن الآمال التى يعلقها الميثاق على هذا المشروع العملاق محدودة . « لتآكل الأمل فى النفع المادى منه على أثر تكاثر السكان » ، ولا نخفاض معدل النمو الزراعى . وكانت الجرائد تسرف فى الحديث عن قوة المركز المالى

---

(١) طالب مجلس الأمة (ديسمبر ١٩٦٥) أن تراعى أجهزة الإعلام عدم المبالغة فى إبراز المزايا والمكاسب الاشتراكية بشكل يبعدها عن الواقع .

الخارجى طيلة سنة ١٩٦٤ عند ما كانت البلاد تواجه عجزاً كبيراً فى ميزان المدفوعات وصعوبات تدبير الأموال لاستيراد السلع التموينية والوسيطة والأجزاء البديلة، ولمواجهة أقساط القروض الخارجية وفوائدها . وعندما تولى رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للجنة الخطة الإشراف على توزيع العملات الأجنبية بين القطاعات . وتغالى الجرائد فى ترديد الاكتشافات البترولية والمعدنية قبل أن تتأكد الاحتياطيات وبرغم ضآلة الإنتاج المرتقب نسبياً إلى حجم مشكلة الوقود . وتشيد الأجهزة بنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية[1] بينما يبذل المشرفون عليها فى مستهل عهدها جهوداً جبارة لدفعها فى الطريق السوى ويواجهون فى ذلك صعوبات كبيرة ، ولاسيما أنهم ساروا فى التوسع بمعدل لا قبل لطاقتهم به . والأمر كذلك بشأن التعاونيات الزراعية. ولا يعقل أن يصبح مجلس الأمة جهازاً فعالا للرقابة على المؤسسات والشركات قبل أن يكتمل مران أعضائه وتزويده بالخبرات التى تنقصه . ولا يتصور إمكان إصلاح الجهاز الحكومى إصلاحاً جذرياً خلال فترة وجيزة ، بينما استغرق إصلاح الجهاز الحكومى فى بريطانيا قرناً من الزمان . ولا يجوز أن تعلن أرقام عن زيادة الدخل القومى تفوق ما تحقق فعلا ، وهو حسب تصريح وزير الاقتصاد ٦٪ فى السنة الأولى للخطة و٣٪ فى السنة الثانية و٨٪ فى السنة الثالثة وهى نسبة محتسبة على أساس السنة السابقة لها وليست نسبة تراكمية[2] . وتدل القرائن على أن النسبة تراوحت بين ٥ و٦٪ سنوياً بعد ذلك .

ويحسن فى المستقبل مواجهة الناس بحقائق التنمية[3] فى جو من الصراحة ، ولا شك فى وعى الشعب المصرى وقدرته على مواجهة الصعوبات والحقائق مهما بلغت من المرارة . وتشير تقارير التخطيط القيمة إلى أن نسبة تنفيذ الخطة لم تصل فى بعض السنوات إلى الحد الذى كان متوقعاً . وأن بعض المشروعات المنفذة لم

---

(١) وهى ليست جمعيات استهلاكية بالمعنى الاقتصادى المتعارف عليه. فهى مملوكة للحكومة بالكامل.

(٢) ومن المعروف أن النسب المئوية للنمو فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية تكون أعلى منها فى المراحل اللاحقة ، حين تزداد أرقام الإنتاج والطاقة التى تنسب إليها الإنجازات الجديدة فضلا عن أن النسب المئوية المرتفعة تعنى أحياناً نمواً قليلا فى حقيقة الأمر .

(٣) وخاصة فى دولة لايزال السواد الأعظم من سكانها يشتغل بالزراعة حيث تكون التقديرات أقرب أحياناً إلى الحدس والتخمين ويتفاوت معدل التنمية من سنة لأخرى بفعل العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية .

يؤت ثماره لأن المشروعات المكملة لم تنفذ فى المواعيد المضروبة [1] ، وبسبب صعوبات التوافق الزمنى بين أعمال الجهات المشتركة فى عملية التنمية . فنقرأ فى تقرير السنة الثالثة أن جزءاً كبيراً من الأعمال المدنية والقنوات قد استكمل بينما بقيت الاستثمارات معطلة لعدم استكمال الأعمال الميكانيكية ، وعدم استيراد آلات تسوية الأرض والطلمبات ووسائل النقل . وبديهى أنه لا يمكن الاستفادة بما ينفذ من مشروعات الرى والصرف طالما كانت الأعمال الميكانيكية متخلفة عن الأعمال المدنية . ونقرأ عن تعطل عدد من مشروعات السويس بسبب تأخر استكمال محطة الكهرباء ، وفى السنتين الأوليين ونصف الثالثة نفذ قطاع الصناعة ٣٤٫٦٪ من الاستثمارات الواردة فى الخطة ، وكان التأخير أوضح فى قطاع الصناعات المعدنية والتعدين والصناعات الهندسية . ويرجع تخلف تنفيذ مشروعات وزارة الزراعة إلى بطء المبانى وخاصة ما عهد بتنفيذه إلى المحافظات ، بينما تعطى الأولوية للتوسع فى مبان كمالية مثل المحافظات والاستاد وقصور الثقافة [2] . كما يرجع التخلف بدرجة كبيرة إلى قصور جهاز المقاولات والإنشاءات عن تحمل الأعباء الضخمة الملقاة على عاتقه والتى تمثل نحو ٦٠٪ من مشروعات الخطة وإلى صغر الحد الأقصى المحدد لمقاولى القطاع الخاص سنوياً ، وعدم توافر مواد البناء وعدم تزويد أجهزة المقاولات ببعض الآلات الحديثة التى أحدثت ثورة فى صناعة البناء فى أوربا .

ويرجع التقرير تأخر تنفيذ استثمارات الإصلاح الزراعى إلى صعوبات النقد الأجنبى وتزايد النفقات نظراً إلى إهمال التقديرات الأولية بعض العناصر الهامة مثل توصيل مياه الشرب إلى القرى الجديدة أو بناء الطرق الموصلة إليها ، وكان بعض التقديرات مسرفاً فى التفاؤل لا يقيس الصعاب ، ومن ذلك مشروع الرمال السوداء ومشروع التعدين فى أم سميوكى ومشروع تجميع السيارات . ويرجع تأخر استثمارات

---

(١) من ذلك الصعوبات التى تواجه شركة الكوك فى تصريف منتجاتها لشركة الحديد والصلب برغم أنها المشترى الوحيد للكوك والصعوبات التى تواجه شركة المطروقات التى أنشئت لتزويد شركة النصر لصناعة السيارات بالمطروقات اللازمة بينما لم تحصل على طلبات لأن شركة النصر لم تستكمل بعد معدات « التشطيب »

(٢) أنشئت محطة الركاب بميناء الإسكندرية بتكلفة تناهز مليون ونصف مليون جنيه بينما أهملت الطرق والمخازن والروافع والأرصفة .

مؤسسة الثروة المائية إلى عدم إقرار عقود شراء المراكب والموتورات وأدوات الصيد فى موعد مناسب . وتتكرر الشكوى من قلة المهندسين وضياع وقتهم فى أعمال يمكن أن يتولاها حملة المؤهلات المتوسطة ، بينما ترفض الجهات المختصة تشغيل مهندسين مارسوا الأشغال المكتبية وقتاً طويلا ، برغم إمكان إعادة تدريبهم . وتشير تقارير الشركات إلى نقص الميكانيكيين وسائقى الجرارات والحراطين والبرادين برغم كثرة مراكز التدريب ، وإلى قلة اللوريات وعدم تزويد المصانع والمشروعات بالكهرباء ، كما تشير التقارير إلى صعوبات أخرى نذكر منها تأخر ورود التصميمات من شركات الخبرة الأجنبية ، وتعثر المفاوضات مع الشركات الموردة ، وتأخر البت فى العطاءات والموافقات النقدية نظراً لصعوبة مقارنة عطاءات بعملات متباينة تتضمن تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال والشروط . كما تتوالى الشكوى من عدم تحويل مستحقات الخبراء الأجانب فى مواعيدها وتأخر تنفيذ بعض الأعمال لعدم توافر قطع الغيار وصعوبة الاستيلاء على الأراضى — وتشير التقارير أخيراً إلى عدم حصول الشركات على القروض المتفق عليها من وزارة الخزانة أو من صناديق التأمين والادخار وضرورة الرجوع إلى الوزارة عند الصرف المقدم[1] . ولا شك فى أن الوحدات الاقتصادية على المستويات المختلفة سوف تستفيد من تجاربها فى اجتناب هذه الأخطاء أو الإقلال منها .

وقد ذكر نائب رئيس الوزراء عند تقديم ميزانية سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ المالية . أن استثمارات السنوات الأربع الأولى من الخطة بلغت ١١٤٨ مليون جنيه ، بمتوسط سنوى قدره ٢٨٧ مليون جنيه (مقابل ١٧١ مليون جنيه سنة ١٩٤٩ — ١٩٦٠) منها ٣٦٣ مليون جنيه للكهرباء والصناعة و ٢٢٦ مليون جنيه للزراعة والرى . بما فى ذلك السد العالى و ٢٤٥ مليون جنيه للنقل والمواصلات وقناة السويس و ٢٧٥ مليون جنيه

---

(١) وتشير تقارير الشركات الصناعية إلى عدم توافر قطع الغيار والمواد الأولية فى المواعيد المناسبة وإلى سوء حالة الآلات والمعدات التى انتقلت إلى القطاع العام من مؤسسات فردية أو شركات أجنبية . وإلى نقص وسائل النقل مما أدى إلى توقف عدد من المصانع بعض الوقت . وتشير تقارير أخرى إلى صعوبات التفريغ فى ميناء الإسكندرية فضلا عن إقلاع البواخر أحياناً دون تفريغ حمولتها من سلع تنتظرها المصانع بفروغ صبر ، وتشكو شركات التعدين من نقص الخردة وعدم حصولها على احتياجاتها من شركة الحديد والصلب ، وقد ظهر فائض كبير من الكلور نظراً لتأجيل مشروع التوكسافين الذى كان مقدراً له أن يستوعب عشرة آلاف طن .

للمبانى السكنية والمرافق والتعليم والصحة . وأضاف أن معدلات التنفيذ فى أواخر الفترة كانت أعلى بكثير منها فى أولها نظراً للخبرات المكتسبة والإمكانيات المتزايدة للتمويل بقروض خارجية . وظهر أثر ذلك بوجه خاص فى الصناعة حيث ارتفعت الاستثمارات من ٥٥ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٩١ مليون جنيه فى السنة الثالثة وإلى ١٤٠ مليون جنيه فى السنة الرابعة . ونقرأ فى نفس التقرير أن الدخل القومى زاد من ١٢٨٥ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ١٦٤٧ مليون جنيه فى السنة الرابعة أى بنسبة ٧٪ سنوياً مقابل ٤٫٣٪ فى معظم الدول النامية ، وأن عدد العاملين ارتفع خلال السنوات الأربع الأولى من ٦ إلى ٧ ملايين عامل ، وبلغت نسبة الزيادة فى الأجور ٤٠٪ [1] . وتدل تقارير المتابعة كما أسلفنا على زيادة الدخل فى السنة الأولى بنسبة ٦٫١٪ على سنة الأساس ، وفى السنة الثانية بنسبة ٣٫٥٪ على السنة الأولى ، وفى السنة الثالثة بنسبة ٨٪ على السنة الثانية . وتباينت نسبة الإنجازات من قطاع لآخر ، وبينما كان المتوقع أن يصل الدخل المتولد فى قطاع الزراعة فى نهاية السنة الخامسة إلى ٥١٢ مليون جنيه وفى قطاع الصناعة إلى ٥١٦ مليون جنيه، بلغ المتحقق فعلا فى نهاية السنة الثالثة ٤٢٦ و٣٢٩ مليوناً على التوالى، بينما زاد المحقق فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين (بما فى ذلك قناة السويس) فى آخر السنة الثالثة عن المستهدف فى سنوات الخطة جميعاً . وزاد الاستثمار من ٢٢٥ مليون جنيه فى السنة الأولى للخطة إلى ٢٥١ مليوناً فى السنة الثانية ثم إلى ٢٩٩ مليوناً فى السنة الثالثة، أى أن ما نفذ فى الثلاث سنوات الأولى يعادل ٧٥٪ مما كان مقدراً تنفيذه خلال تلك الفترة . وذكر رئيس الوزراء فى أوائل سنة ١٩٦٥ أن أهداف الإنتاج والاستثمار تحققت بنسبة ٧٠٪ فى القطاع السلعى وبنسبة ٢٣١٪ فى قطاع الخدمات .

وبينما كانت الزيادة المحققة حتى نهاية السنة الثالثة ٢٠٪ فى الدخل الزراعى و٢٨٪ فى الصناعة من الزيادة المستهدفة فى الخطة الأولى، بلغت الزيادة المحققة فى

---

(١) وبافتراض صحة هذه الأرقام الأولية فإن الزيادة فى العمالة لم تجاوز الزيادة فى عدد الذين بلغوا سن العمل خلال الخمس سنوات .

الدخل من الخدمات ٨٦٪ ،وقد زاد الاستهلاك الخاص بنسبة ٦½٪ سنويًّا ؛ بينما كان مقدراً له أن يزيد بنسبة ٤٪ . ويثير تباين المعدلات على هذا الوجه ضرورة الوصول إلى « الصورة التوازنية الصحيحة بين نسبة الإنفاق فى ميزانية الخدمات ونسبة الإنفاق فى ميزانية الأعمال » على حد تعبير وزير الخزانة فى مشروع ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . وقد خلص إلى « ضرورة التركيز على الاستثمار فى قطاعات الإنتاج السلعى ، وتخصيص النقد الأجنبى لسد احتياجات الشعب إلى سلع الاستهلاك أولا ، ثم للمستلزمات المستوردة ، ثم لمواجهة الاستثمارات الجديدة ، والعمل على استغلال الطاقات القائمة واستكمال ما هو بصدد التنفيذ مع الاهتمام بالمشروعات التى تسهم فى زيادة التصدير » . وكل هذه أهداف سليمة من الناحية الاقتصادية نوافق عليها ونؤيدها بقوة . وتشير الدلائل إلى أنه نظراً لقصور الاستثمار الفعلى فى المشروعات الإنتاجية عما كان مقرراً له ونتيجة لتدهور محصول القطن سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ لم تتحقق الزيادة فى الدخل القومى التى كانت متوقعة عند وضع الخطة. وليس فى كل ذلك ما يثير الغرابة إذ لم يكن متوقعاً أن تتحقق الأهداف الطموحة دون أخطاء أو دون فشل فى التنسيق فى مجتمع حمل جهازه الحكومى [١] أعباء جساماً خلال فترة قصيرة . ويقابل الباحث بعض هذه المشاكل فى الهند والباكستان وغانة ودول أمريكا اللاتينية . وذكر هذه الأخطاء والمثالب لا ينفى أن الثورة حققت إنجازات كبيرة وأحدثت تغييرات بالغة الأثر فى الادخار والاستثمار وتوزيع الثروة بعد فترة من الركود الاقتصادى تناهز ٣٠ سنة ، فضلا عن أن نسبة التضخم النقدى كانت معتدلة ولم يهمل المخطوط فى مصر الزراعة كما حدث فى معظم الدول النامية .

ويتضح من البحث القيم الذى نشره البروفيسور هانسون والدكتور ميد عن تطور الدخل القومى مقوماً بأسعار ١٩٥٣ — ١٩٥٤ [٢] ، أنه لم يحدث تغير يذكر

---

(١) لم يكن هناك مفر من أن يصحب ذلك ازدياد فى البيروقراطية فقد كانت هذه تجربة الدول الاشتراكية الرائدة . وأهم التحديات التى تواجه هذه الدول فى المستقبل هوعلاج هذا الخطر الجسيم وإتاحة قدر أكبر من حرية الاختيار للمستهلكين والمنظمين على حد سواء .

(٢) معهد التخطيط القومى ، المذكرة رقم ٣٥٥ .

راجع أيضاً Hansen B. and Marzouk. G.«Development and Economic policyin the U.A.R.

وهوكتاب قيم ملىء بالإحصاءات الوافية .

فى الدخل الحقيقى بين سنتى ١٩٣٩ و١٩٤٥، وأنه زاد بنسبة تراوحت بين ٥٪ و٧٪ سنويًا فى الفترة ١٩٤٥—١٩٥١ ثلثها راجع إلى تحسن معامل التجارة الخارجية، وانقلبت هذه الزيادة إلى نقص سنوى قدره ٤ر٥٪ بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤ نظراً لتحول هذا المعامل لغير صالح مصر . ثم زاد الدخل القومى الحقيقى خلال الفترة ١٩٥٣ — ١٩٥٤، ١٩٦٢ — ١٩٦٣ بمعدل ٤ر٧٪ سنويًا . ويخفى هذا المتوسط العام فى طياته اختلاف النسبة خلال المرحلتين الرئيسيتين للتطور الاقتصادى فى عهد الثورة ، إذ بلغ متوسط النمو ٢½٪ خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٥٣، ١٩٥٦—٥٧ ثم ارتفع إلى ٥ر٤٪ بعد أحداث السويس والسير فى التنمية بنسبة مرتفعة اعتماداً على القروض والمعونات الأجنبية . غير أن استمرار زيادة السكان بمعدلات متزايدة أضاع على البلاد فرصة رفع الدخل الحقيقى لكل نسمة بدرجة ملحوظة .

ولقد اطرد نمو السكان منذ الحرب الأخيرة بنسبة لم تعرفها مصر من قبل إثر هبوط نسبة الوفيات العامة ووفيات الرضع ، ومن ثم لم يتعد معدل نمو دخل الفرد فى الزراعة ٥ر٠٪ سنويًا خلال الفترة [1] . وبينما لم تحدث زيادة تذكر فى الدخل القومى الحقيقى لكل نسمة حتى حرب السويس إذا به يزيد ٥ر٢٪ خلال الفترة ١٩٥٧ — ٥٨ ، ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، برغم أن كثيراً من مشروعات التنمية مثل السد العالى تستغرق وقتًا طويلا قبل أن تؤتى ثمارها لجمهور المستهلكين ، وشهدت هذه الفترة زيادة كبيرة فى نفقات الدفاع والإنفاق الحكومى فى الخارج ، وفى الدخل من الخدمات وكلها من ضروب الإنفاق التى لا تزيد الإنتاج السلعى المتاح للاستهلاك أو للاستثمار . وتبدو أرقام الزيادة فى الدخل الحقيقى التى نشرت مؤخراً مرتفعة إلى حد ما لأن الرقم القياسى المستخدم لاستبعاد أثر تقلب الأسعار رقم بعيد عن الواقع ، فضلا عن أن

---

(١) أطلقت الأمم المتحدة على العقد الحالى عقد التنمية ، ونبهت إلى خطر توطن الفقر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويتضح سوء توزيع الدخل من أنه فى سنة ١٩٥٥ كان ١٨٪ من سكان العالم يحصلون على ٦٧٪ من الدخل (بمتوسط ٩١٥ دولاراً) . وعلى النقيض من ذلك يحصل ٦٧٪ من سكان العالم على ١٥٪ من الدخل (بمتوسط ٥٤ دولاراً) ويعيش فى الولايات المتحدة ٦٪ من سكان العالم يستأثرون بنصف الدخل العالمى فى حين كانت أرقام الاتحاد السوفيتى ٨٪ و ١١٪ على التوالى وقد كان الأمل أن يرتفع الدخل فى الدول النامية بنسبة ٥٪ سنوياً ، غير أنه بين سنتى ١٩٥٣ و٦٣ زاد بنسبة ٤ر٤٪ فقط (٤٪ فى العقد الحالى) ، ولم تزد نسبة العون الذى قدمته الدول الغنية عن ٧ر٠٪ من إجمالى الناتج القومى بدلا من ١٪ كما كان مقدراً .

أرقام الدخل النقدى فى الصناعة والزراعة تعكس رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة الأجور والمدفوعات الإضافية للعاملين دون مقابل من زيادة الإنتاجية ، وزيادة التوظيف فى القطاع العام إثر تخفيض ساعات العمل . ويلاحظ أيضاً أن جانباً من الزيادة فى السنوات الثلاث ١٩٦٠ – ١٩٦١ – ١٩٦٢ – ١٩٦٣ (نحو ٣٠ مليون جنيه سنوياً) ، راجع إلى تحسن معامل التجارة الخارجية . ونرجح أخيراً أن تعذر الحصول على بيانات المتابعة عن العمالة والدخل والإنتاج فى مواعيد مناسبة حملت جهاز التخطيط على تقدير النتائج جزافاً .

ويتضح من ذلك أن زيادة المدخل عن كل نسمة فى مستهل الخطة—وإن كانت بنسبة تفوق زيادة السكان — لم تحقق الآمال المعقودة على التنمية [1] . فارتفاع الدخل الحقيقى لكل نسمة بعد استبعاد أثر زيادة السكان وحركات الأسعار لا يتعدى ٢٪ سنوياً برغم الحصول على قروض تعادل ثلث الاستثمار الكلى [2] . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة لم توفق بعد فى إعداد برنامج فعال لتنظيم الأسرة برغم إجماع رجال الاقتصاد والاجتماع على أنه ضرورة لازمة . فقد زاد السكان من ٢٢ مليوناً سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٦٥ (٣٣٪) [3] . وبينما ظلت نسبة المواليد الإجمالية فى مستوى مرتفع (٤٣ فى الألف سنة ١٩٦١) هبطت نسبة الوفيات إلى ١٠٧ فى الألف للمواليد خلال السنة الأولى من العمر وإلى تسعة فى الألف خلال السنة الرابعة وانخفضت كذلك نسبة وفيات المجموعات العمرية العالية وخاصة فوق سن الخامسة والأربعين . وعلى ذلك زاد العمر المرتقب عند المولد إلى ٥١ سنة للذكور و ٥٣ سنة للإناث والعمر المرتقب عند سن ثلاث سنوات إلى ٦١ سنة للذكور و ٦٤ سنة للإناث . وينتظر أن ترتفع هذه الأرقام فى السنوات الباقية من العقد الحالى ، نتيجة لاستمرار هبوط نسبة وفيات الرضع . وفى سنة ١٩٦٠ كانت نسبة من سنهم دون الـ١٥ سنة ٤٣٪ من مجموع السكان بينما لا تزيد نسبة من تجاوزوا الستين على ٦٪ أى

---

(١) زاد الدخل القوى الحقيقى للعاملين فى الصناعة وخاصة الفنيين منهم كما زاد دخل الملاك فى مناطق الإصلاح الزراعى . وزاد دخل المستأجرين على حساب عوائد التمليك وأصحاب الدخل الثابت . ويلاحظ أن الدخل كانت زيادة أعلى من زيادة الناتج الإجمالى القوى بمقدار الهبات التى حصلت عليها مصر .

(٢) كما بلغت « المعونة » زهاء ٥٪ من الدخل القوى فى السنوات الأخيرة من الخطة .

(٣) كثافة السكان ٨٥٠ للكيلومتر المربع من المناطق المسكونة .

أن عبء التابعين الذين تتحملهم الفئات المنتجة من السكان يناهز ٥٠٪ وهو عبء ثقيل .

وزادت نسبة الخصوبة ،أى متوسط عدد المواليد أحياء عن كل ١٠٠٠ من النساء فى سن الحمل (١٥ — ٤٩ سنة) من ١٧٠ سنة ١٩١٧ إلى ١٩٠ سنة ١٩٦٠ نتيجة لإطالة فترة الحياة وهبوط نسبة الوفيات . وتفيد تنبؤات الهيئة المركزية للإحصاء بأنه على أساس ثبات معدل الخصوبة الحالى يحتمل أن يزيد عدد السكان سنة ١٩٨٥ إلى ٥٢ مليون نسمة ، وبافتراض هبوط نسبة الخصوبة خلال الـ ٢٥ عاماً القادمة إلى ٧٥٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس يحتمل ازدياد عدد السكان إلى ٤٨ مليوناً سنة ١٩٨٥ . ويصل إلى نفس الرقم أيضاً إذا ظلت نسبة الخصوبة ثابتة لمدة ١٥ سنة ثم هبطت بنسبة ٥٪ سنوياً لمدة عشر سنوات . أما إذا هبطت نسبة الخصوبة بمعدل ٥٪ سنوياً لمدة عشر سنوات ثم ظلت ثابتة خلال باقى الفترة (أى ١٥ عاماً) فإن عدد السكان المتوقع يهبط سنة ١٩٨٥ إلى ٣٨ مليوناً وهو أقل التقديرات . وليس من شك فى أن السياسة المثلى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية البحتة هى تخفيض نسبة الخصوبة والعمل على تحقيق الافتراض الأخير حتى يخف عبء التابعين . ويمكن عندئذ تحقيق الهدف الذى نصبو إليه جميعاً ألا وهو زيادة الدخل القومى الحقيقى لكل نسمة بالمعدلات العالية التى وضعتها البلاد نصب أعينها ، علماً بأنه يتعين استثمار ٩٪ من الدخل القومى الإجمالى فى الوقت الحاضر كحد أدنى للاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالى ، وأن الزيادة عن تلك النسبة هى التى تحقق ازدياد الدخل الحقيقى لكل نسمة [١] .

ولقد ذكرنا مراراً أن المشكلة الأساسية فى ضآلة النتائج نسبياً إلى الجهد المبذول والمعونات الأجنبية السخية هى زيادة الاستهلاك والتضخم وتحرج مشكلة ميزان المدفوعات وتحول معامل التجارة الخارجية فى غير صالح مصر وازدياد النفقات العسكرية واختلال التوازن بين السكان والموارد وظهور بعض العيوب الإدارية التى

---

(١) يتضح من تعداد سنة ١٩٦٠ أن عدد المشتغلين (فوق سن السادسة) ٧٫٧ ملايين منهم ٤٫٤ ملايين فى الزراعة ، و ٫٨ فى الصناعة والقوى المحركة و ١٫٠ فى التجارة والنقل والبناء والباقى فى الخدمات — ولايزيد عدد المشتغلات من هذا المجموع على ٦٠٠٠٠٠ منهن ٢٧٠٠٠٠ فى الزراعة و ٢٥٠٠٠٠ فى الخدمات و ٦٥٠٠٠ فى الصناعة والتجارة .

أدت إلى عدم استخدام المدخرات التى تحولت إلى الدولة نتيجة للتأميم والمصادرة وعائدها أفضل استخدام اقتصادى ممكن . ولقد عملت الحكومة مؤخراً على ضغط الاستهلاك الفردى والحكومى ، والحد من التضخم وعلاج عجز ميزان المدفوعات . والأمل أن يؤدى تحسين الجو السياسى فى منطقة الشرق الأوسط إلى خفض نفقات الدفاع ، ولو أن الأمل فى ذلك ضئيل طالما بقيت إسرائيل ، وتدل البوادر (فى أواخر سنة ١٩٦٦) على أن الحكومة تولى موضوع تحديد النسل عناية فائقة . ولا جدوى من علاج مشكلة تحول معامل التجارة الخارجية لغير صالح مصر إلا باتفاقات طويلة الأجل مع الدول المستوردة والهيئات الدولية ، وباستقرار مبدأ التمويل التعويضى . ومهمايكن من شىء فإن معظم هذه المشاكل سيبقى فى الخطة الثانية . ولذا يقتضى حصر نتائج هذه العوامل فى أضيق الحدود وإتاحة الفرصة للقطاع العام لاستخدام المدخرات المتاحة والقروض الخارجية بشكل يحقق أقصى الإنتاج بقصد تحقيق رفع مستوى المعيشة من الدرك السحيق الذى تردى إليه فى عهود الاحتلال والاستغلال .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٤٦٩٣ / ١٩٧٤

مطابع دار المعارف بمصر — ١٩٧٤
١/٧٤/٢٢١